الاثنين 3 نيسان 2023
العدد 4888 السنة السابعة عشرة
Lundi 3 Avril 2023 no 4888 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
«الذكاء الاصطناعي» يعزّز اللامساواة

● ماهر سلامة
نحو إعادة الاعتبار للسياسة المالية

● علي القادري
في غياب البديل الأزمة لمصلحة الرأسماليين

مبادرة «5+1»: ضمّ إيران إلى المجموعة الخماسية؟

باريس لفرنجية: النقاش لم يُقفل [4]

سمير جعجع
عودة إلى حلم الدويلة
[2 ـ 3]

(أ ف ب)

فلسطين

تلاعب فاشي بصواعق الأقصى
8

الحدث

الجولاني يستعد لـ«معركة وجود»
ربيع ساخن ينتظر سوريا
10

05
تقرير
«أيتام» الحريري جاهزون
«جنود الرب» السنة!

06
قضية

«التربية» تهدد باستبدال أساتذتها بمتعاقدين

08
تقرير

نفضة في «إمارات الخوف»

على الغلاف

جعجع يشجّع الانقسام الطائفي
عودة إلى حلم الدويلة!

(أ ف ب)

إبراهيم الأمين

تعتمد القوات اللبنانية حيلة تتبعها غالبية الأحزاب. صحيح أن القرار المركزي بصورة حديدية موجود في معراب، لكن التفلّت في الكلام يفيد أحياناً لإيصال رسائل من دون تبنّيها بالكامل. فإذا ما تعرضت مرجعية أو جهة لهجوم من مسؤول قواتي، يمكن لقيادة الحزب أن تزعم بأنه بالغ قليلاً أو ربما أسيء فهمه. لكن هناك حالة وحيدة يتدخل فيها القرار المركزي بصرامة وينهي النقاش، هي عندما يحاول بعض القواتيين التذاكي والتشاطر واللعب على الكلمات لقول ما يخالف خطط قائد القوات؛ شارل جبور، صحافي تربطه علاقات وثيقة مع وسائل الإعلام والإعلاميين، وهو كان قريباً من كل قيادات فريق 14 آذار، بما في ذلك تيار المستقبل. لكن، لدى تعيينه رئيساً لجهاز الإعلام والتواصل في القوات، صار ناطقاً باسم القوات. ورغم احتفاظه بهامشه كصحافي عندما يزاول المهنة كتابةً، لكنه عندما يطل على الشاشات، لا يمكنه أن ينطق بما يخالف الوجهة القواتية.

صحيح أن من تعاقبوا على هذا المنصب، منذ خروج جعجع من السجن، أعطوا تمايزات كبيرة في الأداء الشخصي. لكن الأكثر تشدداً بينهم هم الأكثر صراحة والأفضل في التعبير عن حقيقة ما تفكر به القوات. وفي هذا السياق، يجب التوقف عند بعض ما قاله جبور أخيراً، عندما رفع من مستوى الحديث عن ما «لنا» وما «لهم»، مردداً شعارات تبدو رائجة في أيامنا هذه. غير أنها شعارات ذات استخدام مزدوج. فهناك من يضعها على الطاولة لتحسين شروط التفاوض مع بقية اللبنانيين، وهناك من يضعها لاختبار ردود الفعل وكيفية التفاعل معها شعبياً وسياسياً، وداخلياً وخارجياً. وربما كان جديد سمير جعجع، بعد إعادة بناء حزب القوات، إظهار ميله إلى فكرة الدولة التي تضمن مصالح الجميع. لكن يأسه من إمكانية وصوله إلى مركز القرار في الحكم، جعله يبحث من جديد عن الصيغة تتيح له أن يبرز كأول بين متساوين.

اصطري أنى شئتِ!

وسط المناخات السلبية المسيطرة، يبدو المشهد المسيحي الأكثر تعقيداً. المراوحة السائدة في الوسطين الشيعي والدرزي، والانكفاء الكبير في الوسط السني، يوازيهما غليان وانقسام كبير في الساحة المسيحية. وعندما قال الرئيس نبيه بري إن مشكلة الانتخابات الرئاسية هي مشكلة مارونية بالأساس، فهم البعض منه أنه في حال توافق المسيحيون عموماً، والموازنة خصوصاً، على شخصية فهذا يعني أن المسلمين سيوافقون عليها من دون تردد. والحال أن الأمور ليست على هذا النحو.

لا أحد يصارح أحداً في هذه المرحلة. لكن كل طرف يعرف أن الآخر يستهدف الوصول إلى خيارات تناسبه. والحال يبقى أن أي تسوية ممكنة، أساسها الإقرار بموازين القوى الفعلية على الأرض، ديموغرافياً واقتصادياً وسياسياً ودوراً إقليمياً. والصدمة التي تواجه المسيحيين اليوم، ليست في أن فريقاً من المسلمين قرر ترشيح أحدهم، بل في أن القوى الخارجية المعنية جداً بالملف اللبناني، تتصرف على أساس أن المسيحيين ليسوا أصحاب القرار، وهو ما ينعكس توتراً إضافياً في الشارع المسيحي... ليصل الأمر إلى أن تخوض القوات اللبنانية، ومعها ناشطون من بقايا 14 آذار، هجوماً كبيراً على فرنسا، لأنها تتصرف وفق موازين القوى التي تؤكد أنه لا يمكن الإتيان برئيس يرفضه المسلمون، وغير قادر على إدارة التوازنات الجديدة في البلاد. وبين الخطاب المرتفع السقف للتيار الوطني الحر، والأصوات المعترضة التي تصدر عن المرجعيات المسيحية حول الملف الرئاسي، تتصرف القوات اللبنانية على أساس أنها الرابح الأول، وعلى قاعدة «اصطري أنى شئتِ، فإن خراجك عائد إليّ». إذ تعتبر ذلك يصب في مشروعها القائم على قوة مسيحية كاملة المواصفات قادرة على إدارة الحكم في لبنان، إما بالشراكة الكاملة، أو عبر إطار يقوم على فكرة اللامركزية، لكنه يستهدف الاستقلالية أو ما يمكن تعريفه بالتقسيم. وبهذا المعنى، لا تجد القوات مشكلة في ارتفاع منسوب الخطاب الطائفي حتى لدى الحصوم من المسيحيين، وهي تعتبر أن ما يقوم به مناصرو التيار الوطني الحر يخدم فكرة أن مصالح المسيحيين، لا حقوقهم، هي الأساس في أي نقاش مستقبلي.

التيار الوطني الحر، بما يمثل من تراث مرتبط بالعماد ميشال عون، ومن طبقة وسطى على الصعيد الاجتماعي، يخوض معركة تحسين شروط الفريق المسيحي داخل الدولة. وهو لا يريد خطأ بعزله عن بقية اللبنانيين ولا عن دول المنطقة. لذلك، فإن قيادة التيار، برغم خلافها القوي اليوم مع حزب الله أو حركة أمل أو وليد جنبلاط، لا تعتبر أن هدف معركتها الذهاب إلى دولة مستقلة خاصة بالمسيحيين، والفكرة الرئيسية عندها هي فكرة الدولة الكاملة، وهو أمر يحتاج إلى استراتيجيات تتناقض كلياً مع المبنى الفكري والعملي لدى جماعات أخرى، تتقدمها القوات اللبنانية.

أما القوات، من جهتها، فإن لدى رئيسها سمير جعجع أحلامه التي لا تنتهي. هذا الحزب أثبت قدرة كبيرة على إعادة تنظيم صفوفه بعد كل ما مني به من هزائم، وينبغي فعلياً النقاش في عنصر الجذب الذي يمكّنه من استقطاب فئات كبيرة من الشباب المسيحي، مع تغيير مهم، وهو أن هؤلاء لم يعودوا يقتصرون على الفقراء من مسيحيي الأطراف، بل إنهم في العقود الأربعة الماضية، حصّلوا درجة أعلى من التعليم والمهن ودخلوا أسواق العمل في لبنان وخارجه، وبعضهم وصل إلى مواقع نفوذ قوية. لكن كل ذلك، لا يغير في الفكرة الجوهرية التي تسكن رأس جعجع ومعه خليط من القيادات النافذة في القوات وأخرى في أوساط الكنيسة.

مشروع جعجع الحقيقي، يقع بين منزلتين: الأول، احتكار التمثيل المسيحي في الدولة، وأن يكون الطرف الذي يسمي رئيس الجمهورية في حال تعذّر عليه إيصال أحد قياداته إلى بعبدا، والقضاء على التيار الوطني الحر، وحتى عدم تحمّل بعض النواب الذين جاء بهم حراك 17 تشرين، والثاني يتعلق بالحلم التاريخي الخاص بقيام دويلة مسيحية منغلقة على نفسها. وهو لديه تصوراته وأفكاره العملانية، ومتى أتيح له تحقيقها سيفعل ذلك ولن يجاري أحداً. لذلك، يتصرف اليوم، في ملف رئاسة الجمهورية، وكأنها معركة وجودية، فيرفع تدريجاً خطابه الاعتراضي على أي تسوية تأتي برئيس يمتلك علاقات قوية مع الطرف الآخر، وخصوصاً حزب الله، ويبدي استعداده لأن «يواجه» العالم من أجل ذلك. وما موقفه الأخير من ترشيحات وسطية بعيداً عن سليمان فرنجية وقائد الجيش جوزيف عون إلا دليل على حجم توتره. ووصل به الأمر حد القول إنه لن يقبل بأي مرشح لا يراه هو مناسباً، حتى ولو قبلت به بكركي وأطراف أخرون من القوى المسيحية، أو حظي بدعم السعودية وفرنسا وأميركا. وفي هذه النقطة، كان جعجع حاسماً على طريقته التي عهدناها بها في ثمانينيات القرن الماضي. وجديده اليوم، أنه لم يعد يابه لغضب بكركي، ولا يكترث لطلبات البطريرك بشارة الراعي، وبل يصل الأمر إلى حدّ الطعن في أهلية الأخير لتولي منصبه. كما يرفض أن يكون لبكركي أي دور مركزي ما لم تقف على خاطره قبل أي أحد آخر.

جعجع، الحريص على علاقات مع مسلمي لبنان في حال كانوا على شاكلة أشرف ريفي، يتابع كل التفاصيل التي قد تقود إلى مواجهة كبيرة في البلاد، وتكون نتيجتها الرغبة في حصول التقسيم. وهو ناقش الأوضاع، قبل مدة، مع حلقة ضيقة من فريقه، وقال أمامهم: «إذا بقينا على ما نحن عليه من وقائع وتصرفات وسياسات، فإن السنوات العشرين المقبلة ستجعل نسبة المسيحيين في لبنان توازي نسبتهم في العراق، وسنكون أمام موجات متتالية من الهجرة الدائمة». ولم إلى أن البرنامج الذي يجب العمل عليه في المرحلة المقبلة، توفير متطلبات أساسية لمنطقة ذات غالبية مسيحية. وتحدث عن أهمية أن يكون هناك معمل للكهرباء في هذه المنطقة، وعدم القبول بمشروع دير عمار والزهراني. معتبراً أنه «لم يعد مهماً إن كان جبران باسيل هو من طرح الأمر، لكن يجب أن نعمل في مناطقنا لتكون هناك سدود ومياه متوافرة لا تضطرنا أن نكون رهينة أحد». وكذلك الأمر بالنسبة لشبكة الاتصالات الهاتفية الثابتة والخلوية وخدمة الإنترنت. كما يفترض البحث في كيفية وصل بعض الأطراف بمركز هذه الدولة الذي سيكون حكماً في جبل لبنان. وتحدث عن أهمية بناء مشروع لربط الأقضية المسيحية في جنوب وشرق محافظة الشمال بالمركز، أي البترون والكورة وبشري وزغرتا. ومن جهة ثانية، تعزيز الحضور في زحلة وقراها، متحدثاً عن أهمية إيجاد آلية تسمح بتواصل ديموغرافي يعزز الاتصال الجغرافي بمنطقة زحلة من خلال معبر ترشيش، بما فيها أراضي سهل البقاع المتصلة بقضاء زحلة وقراها المسيحية.

أفكار جعجع تتجاوز هذه الثوابت لتلامس الملف النقدي أيضاً. إذ يعتقد أن هناك حاجة لبناء مصارف جديدة، وأن الأمر يتطلب التخلي عما هو قائم. ورده على فكرة «القرض الحسن» التي يراها مصرفاً للشيعة قد يصار إلى تعميمه على بقية المسلمين، أن يكون هناك تصور للبدء من جديد ببناء قطاع مصرفي بالتعاون مع مصارف كبيرة عربياً ودولياً، مع ضرورة خوض معركة لعدم إبقاء فعالية المصرف الرئيسية في بيروت. إذ إن «التقاسم العادل» يشمل توزيع قدرات وموارد مصرف لبنان على فروعه في المناطق ربطاً بالقوة التمثيلية والقوة المالية. ولذلك فإن فرع مصرف لبنان في جونية يجب أن يكون مركزاً رئيساً بقوة أقل بقليل من فرع المصرف المركزي في الحمرا. وحديث جعجع عن تعزيز الفروع، يعني، أيضاً، أن تكون موجودات الفروع كبيرة، كأن يكون في فرع جونية ثلث موجودات مصرف لبنان من الأموال والذهب والملكيات العقارية أيضاً.

على الصعيد الأمني والعسكري، لا يبحث جعجع وفريقه عن مشروع بناء ميليشيات جديدة. إذ يعرف أن الأمر ليس بالسهولة التي كان عليها قبل أربعة عقود. صحيح أنه يستغل فكرة الكشافة عنده لإشاعة مناخ «انضباطي»، أو يلجأ إلى حيلة فريقه للحماية لتدريب عدد يفوق حاجته في بلد كالأردن. لكنه ينظر بطريقة خاصة لما يقوم به قائد الجيش العماد جوزيف عون وفريقه. إذ يتصرف على قاعدة أن قائد الجيش ينفذ التوجه الأميركي والغربي في لبنان، وهو صار رهينة الأموال التي تأتيه من دول عربية أو غربية بقرار أميركي. ويعبّر عن ارتياحه لأن الجيش اللبناني ينقل إلى منطقة جبل لبنان معظم مخزونه ومستودعاته الرئيسية أو ما يسمى في الجيوش بالحاجات الاستراتيجية، كما أن الفريق المحيط بقائد الجيش تطغى عليه هوية طائفية وسياسية واحدة، وأن فريق الضباط الذين يقودون الجيش الآن، هم ممن سبق للعماد ميشال عون أن جاء بهم في أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وهؤلاء لم يعودوا على ولائهم لعون، أو أقله لصهره جبران باسيل، ويفكرون كبقية المسيحيين في سبل حماية ما تبقى من وجود. ويعتقد أصحاب هذه الفكرة أن الجيش بوضعه الحالي، وكما كان يفكر بطريقة عدائية تجاه الميليشيات التي كان جعجع قائداً لها، لأنها تنافسه على الدور العسكري والأمني، فإن لديه اليوم الحساسية نفسها إزاء حزب الله وسلاحه. فكيف سيكون الأمر، في حال تم تعزيز الدعم المالي للجيش من موارد محلية وخارجية هي بالأصل معادية لحزب الله، ما يعني أن الجيش يمكنه وحده فرض وقائع مختلفة على الأرض، كما هي الحال مع توسيع قاعدة حامات الجوية، وربما العمل على استخدام مدرجات حالات لهذا الغرض أيضاً.

مشكلة جعجع ليست في الأفكار التي يمكن توفيرها لدعم نظرية تقول إنه يمكن إنتاج فيدرالية موسعة في لبنان، بل مشكلته في أن قراءته للوقائع الاقتصادية والمالية والديموغرافية والجيو سياسية من حولنا، لا تسمح له بتطبيق ما يحلم به، فيما يعرف الناس وكل العاقلين في لبنان وخارجه، بأن مغامرة من هذا النوع، ستشكل الضربة القاضية لأي دور وازن للمسيحيين في لبنان لاحقاً، إلا في حال اقتناعهم بأن الأفضل هو خوض معركة الدولة المدنية، وجذب المستفيدين من هذه الدولة من بقية الطوائف والمناطق.

جنبلاط يخشى شطحات جعجع

يُنقل عن رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط قوله، في مجالس خاصة، إن أكثر ما يخشاه هو «شطحات» سمير جعجع وأحلامه التقسيمية. جنبلاط الذي وجد نفسه في «حلف الضرورة»، إلى جانب جعجع، حلف ترشيح النائب ميشال معوض لرئاسة الجمهورية، يؤكّد قريبون منه أن جزءاً من جهوده للتوصل إلى مرشح توافقي هو «للوقوف في وجه هذه الأحلام التي تتغذّى من التصعيد ومن الانقسام الطائفي».

> القوات تدرس كل تفصيل يتعلّق بـ«الدولة المستقلّة» من المطار والمصرف المركزي إلى الجيش والسهل

اخبار

ردّ تشكيلات الجمارك: شوائب قانونيّة؟

ردّ المدير العام للجمارك بالوكالة ريمون خوري التشكيلات التي أصدرها المجلس الأعلى للجمارك، إثر جلسة عقدها قبل نحو أسبوعين. المُفارقة أنّ خوري كان في مكتبه عندما وصلته رسالة عبر «واتس اب» تتضمّن تفاصيل التشكيلات وأسماء الموظفين المنقولين إلى مراكزهم الجديدة، وبعد نحو 10 دقائق تقريباً، تلقّى مكتبه نسخة ورقيّة عنها بالطريقة الرسميّة. هكذا نشر المجلس، بحسب مطّلعين، صيغة المناقلات من دون مراعاة النصوص القانونيّة التي ترعى عمليّة نقل الموظفين من الفئتين الثانية والثالثة والتي توجب استطلاع رأي المدير العام ومجلس الخدمة المدنية.

هذه ليست الثغرة القانونية الوحيدة التي تشوب هذه المناقلات، إذ تؤكد المصادر أن هناك أكثر من مخالفة، من بينها أنّ النصوص القانونيّة النافذة (المادة 43) تقضي بـ«وجوب نقل الموظفين بموجب قرار مُعلّل مبني على اعتبارات مستمدّة من صالح الخدمة»، فيما خلت المناقلات من أيّ تعليل قانوني.

كما لوحظ خلل في بعض الإدارات التي تم التعيين فيها بالتكليف، إذ صار الأدنى رتبة يترأّس الأعلى رتبة، وإلحاق بعض الموظفين من دون نقلهم ليتمّ الإبقاء عليهم في مراكزهم القديمة مع تكليفهم بمراكز جديدة. كما لم تُراعِ بعض المناقلات الظروف الاقتصاديّة، فنقل بعض الموظفين إلى مراكز بعيدة عن أماكن سكنهم.

لذلك، ردّ خوري التشكيلات وقدّم مراجعة قانونيّة مفصّلة عن سبب ردّه، طالباً من المجلس فتح تحقيق رسمي داخلي عن كيفيّة تسريب التشكيلات. ورفض خوري في اتصال مع «الأخبار» الدّخول في تفاصيل مراجعته بالثغرات المادية التي تشوب المناقلات، مشيراً إلى أنها «إدارية وسريّة». ونفى اتهامات أعضاء المجلس له برد المناقلات لأنها لم تتضمّن أسماء محسوبين عليه، كان ينوي نقلهم من مراكز إلى أخرى. رئيس المجلس الأعلى العميد أسعد الطفيلي، من جهته، قال لـ«الأخبار» إنّ التشكيلات لم تردّ، ولكن يتم إجراء بعض التعديلات على المُناقلات لأخذ الملاحظات التي أبداها خوري في الاعتبار، مؤكداً أن الملاحظات «ليست كثيرة وتتعلّق ببعض الإلحاقات»، نافياً أن يكون المجلس قد نشرها من دون استطلاع رأي المدير العام.

(الأخبار)

معموديّة المطار: كيف نعيف تعزيز الدولة المركزيّة؟

عندما أعلن وزير الأشغال العامة علي حميّة تلزيم مشروع المبنى الجديد في مطار بيروت الدولي، انطلقت حملة رافضة للمشروع. صحيح أن الاتفاق، كما أنجزه حميّة، يفتقر إلى عناصر أساسيّة؛ أبرزها عدم التعامل بشفافية مطلقة، وعدم إفساح المجال أمام مشاركين آخرين للدخول في المناقصة، إلا أن الحملة القاسية التي تعرّض لها أخذت أشكالاً مختلفة، بينها المحقّ والمتعلّق بضرورة الشفافية والالتزام الحرفي بما ينصّ عليه القانون، والمحقّ لكن الرافع في تحقيق أهداف أخرى، كرئيس شركة «ميدل إيست» محمد الحوت وآخرين وجدوا في المشروع ما يلحق أضراراً تجارية باحتكاراتهم. إلا أنه كان هناك طرف ثالث لديه أجندته الخاصة.

في هذا السياق، كان لسمير جعجع دور مركزي في إحباط مشروع توسعة المطار في بيروت. وهو أدار شخصياً اتصالات وعقد لقاءات استهدفت توسيع الحملة المفتوحة، وخلق مناخ كبير لدى الرأي العام لدفع حميّة الى التراجع. وقامت شراكة كاملة بين جعجع وعدد من وسائل الإعلام، في مقدّمها قناة «المرّ. تي. في».

وطلب جعجع من رئيس نقابة المقاولين اللبنانيين مارون الحلو شنّ حملة تحت عنوان عدم إفساح المجال أمام شركات لبنانية للقيام بالمشروع، لكن نيّة جعجع الفعلية كانت وقف المشروع نهائياً وليس إدخال الشفافية عليه. وقد جارته في ذلك «أم. تي. في» العاملة على القطعة، وساهم رئيسها ميشال المر باتصالات تجاوزت تنظيم الحملة الإعلامية، ولامست حدّ التواصل مع معنيّين بالشركة الملتزمة للانسحاب من المشروع. وجرى الحديث عن أموال طائلة أنفقت خلال أسبوع دفعت قيادة حزب الله الى الطلب من حميّة إلغاء التلزيم. وهو قرار سياسي بامتياز، ولو كان عكس ذلك، لكان حزب الله قد طلب التروّي الى حين صدور قرار ديوان المحاسبة الذي يحسم بقانونية المشروع من عدمها.

هدف جعجع ومن يدورون في فلكه من وراء الحملة هو منع توسعة مطار بيروت، وعدم القيام بخطوات تجعله المطار الوحيد القادر على العمل في لبنان. وهو قرر القيام بذلك من دون إثارة مشكلة في حال طرح فكرة تأهيل مطار آخر. صحيح أن أهل الشمال، وأهل عكار على وجه الخصوص، مهتمون بإعادة تأهيل مطار القليعات، لكن تشغيل هذا المطار وفق المخطط العام، يعني ضرورة إيجاد البنى التحتية التي توصله بقية المناطق، سواء في الشمال أو البقاع، أو حتى مع بيروت، في حال اعتماده مطاراً للشحن التجاري. وهذا لا يناسب مشروع جعجع الذي لا يزال عند فكرته الأولى التي خاض لأجلها معارك أدّت الى تدمير مصالح المسيحيين وتهجيرهم وقتل الآلاف منهم، والذاكرة المسيحية مليئة بالصور السوداء عن مرحلة «حالات حتماً».

قضية اليوم

مبادرة «5+1»: ضمّ إيران إلى المجموعة الخماسية؟

باريس أكدت لفرنجية: النقاش لم يُقفل

(أرشيف ـ مروان طحطح)

ميسم رزق

تسبّبت زيارة رئيس تيار «المردة» سليمان فرنجية لباريس ولقاؤه المستشار الرئاسي باتريك دوريل، بناءً على طلب فرنسي، في ما يُشبه الوجوم من أمكان إعلان تسويّة محتملة، أو احتمال إبلاغ باريس الزعيم الزغرتاوي استسلامها وعدم المضي في تسويق اسمه بسبب تصلّب الموقف السعودي. لذا، ساد الحذر لدى كل الأطراف السياسية، فلا حلفاء فرنجية انبروا لتصوير الدعوة بمثابة نقطة لمصلحته، ولا بدا خصومه راغبين في الإدلاء بدلوهم سلباً. التهيّب طغى على الجانبين حيال تسارع التطورات في المنطقة وعدم اتضاح التوجهات في ما يتعلق بها، وتحديداً مدى انعكاسها على الملف اللبناني.

مساء أول من أمس، حطّ فرنجية في بيروت، بعد يومين من التوقعات.

تصعيد قواتي بطلب سعودي: نسف التسوية او تحسين شروط؟

صحيح أنه بدا لمن تحدث إليه بعد عودته مرتاحاً جداً، لكنه كان أيضاً واقعياً. فلا هو عاد والرئاسة في جيبه، ولا عاد من دونها «الأمور لا تزال على حالها وتحتاج إلى وقت». والأهم في ما نقل عن فرنجية بعد عودته أن الفرنسيين جزموا له «بأن النقاش حول ترشيحك مع الآخرين لم يقفل بتاتاً» كما يقول مقربون منه، أشاروا إلى ضرورة عدم المبالغة في التقديرات، وإن كان فرنجية «بالنسبة إلى الفرنسيين على رأس قائمة المرشحين، لكنهم يتحدثون إلى آخرين أيضاً».

مع ذلك اكتسبت الزيارة أهمية لكونها أتت في أعقاب تطورات عدة، من بينها:

- الاتصال الذي احتلّ الملف اللبناني حيّزاً منه بين الرئيس ايمانويل ماكرون وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

- زيارة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط إلى باريس للقاء مدير الاستخبارات الفرنسية برنارد إيميه وإقناع الفرنسيين بأن تسوية فرنجية غير قابلة للنجاح بسبب الموقف السعودي والموقف المسيحي الداخلي.

- السجال الطائفي الخطير على خلفية «معركة الساعة»، فضلاً عن الإشكال الكبير الذي وقع في مجلس النواب خلال اجتماع اللجان المشتركة.

- الحراك الأميركي الذي تولته مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف التي جالت على عدد من عواصم المنطقة، من بينها بيروت حيث شدّدت على إتمام الاستحقاق الرئاسي كمدخل لإطلاق عجلة الإصلاحات عبر حكومة مكتملة الصلاحيات، وتقاطع كلامها مع معلومات نُقلت عن السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا بأن بلادها لا تدعم مرشحاً رئاسياً على آخر، وستتعامل مع أي رئيس يُنتخب.

وفيما لا يزال اللاعبون في الداخل، تحديداً خصوم فرنجية، يسعون إلى الاجتهاد في تفسير ما حمله الرجل معه، أكدت مصادر سياسية بارزة أن «ما تأكد من الزيارة حتى الآن هو إبلاغ فرنجية بأن اسمه كمرشح لا يزال متصدراً في قائمة الفرنسيين، من دون إبهامه بأن التطورات الإقليمية قد تبدّلت لمصلحته». وهو سمع من الفرنسيين أنهم لم يتمكنوا بعد من كسر الطوق السعودي حوله، وأن موقف الرياض منه لم يتبدل، لكنهم مستمرون في دعمه بالتزامن مع:

أولاً، مبادرة مصرية تطرح تشكيل مجموعة 5+1، تهدف إلى ضمّ إيران إلى المجموعة الخماسية التي تتولى البحث في الملف اللبناني (أميركا، فرنسا، قطر، مصر، السعودية)، على أن تنتقل الاجتماعات إلى الرياض، كخطوة إيجابية مُطمئنة للمملكة.

ثانياً، إبلاغ إيميه جنبلاط خلال وجوده في باريس الإصرار على التمسك بفرنجية، رغم محاولة الأخير إقناعه بصعوبة وصوله.

ثالثاً، التنسيق الذي تقوم به باريس مع قوى لبنانية داخلية تدعم ترشيح فرنجية، والاتفاق على أن يعلن الأخير ترشيحه بشكل رسمي بعد تحضير برنامجه بشكل يجيب من خلاله الداخل والخارج على كل الأسئلة المتعلقة بعدد من الملفات ويكون مُطمئناً، بدءاً من التعامل مع رئيس الحكومة وملفات اللاجئين السوريين وضبط الحدود والأجندة الإصلاحية سياسياً واقتصادياً ومالياً. علماً أن فرنجية لا يزال يربط هذا الترشيح بالحصول على إشارة سعودية إيجابية.

رابعاً، حراك قطري سيبدأه وزير الدولة في وزارة الخارجية محمد بن عبدالعزيز بن صالح الخليفي، الذي وصل إلى بيروت ليل أمس، لإبقاء التواصل مع كل القوى السياسية واستكشاف آفاق تسوية محتملة حول اسم المرشح الرئاسي. علماً أن القطريين، بحسب ما تقول مصادر مطلعة، أكثر براغماتية وواقعية في تعاملهم مع الملف الرئاسي.

يأتي هذا كله على وقع التصعيد الداخلي الرافض لفرنجية، كما جاء على لسان رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع خلال الذبيحة الإلهية لراحة أنفس «شهداء زحلة»، إذ توجه إلى «من يبتزّنا ككل مرة، ويخيّرنا بين المرشّح التابع له أو الفراغ»، بأن «روح بلّط البحر، لأن أي مرشّح من محور الممانعة، مهما كان اسمه أو هويته هو الفراغ بحد ذاته، ولن يكون عهده إلا تتمة للجزء الأول من العهد السابق».

وأكدت مصادر بارزة لـ«الأخبار» أن «التصعيد الكبير من جانب جعجع أتى بطلب من السفير السعودي في بيروت وليد البخاري، وهو تصعيد يترجم أيضاً بحملات إعلامية وسياسية ضد الدور الفرنسي. بحجة أن الموقف المسيحي يُدعَم موقف المملكة المتصلب ويقوّي حجتها لعدم التراجع عن رفض فرنجية مقابل إصرار الفريق الآخر عليه، على قاعدة أن موقف الثنائي الشيعي الداعم يقابله موقف من الثنائي المسيحي الرافض ما يصعّب الوصول إلى تسوية تتيح انتخابه». واعتبرت المصادر أن «الطلب السعودي يدخل في إطار الاستثمار في الموقف المسيحي، خصوصاً أن التصعيد مطلوب في لحظة تقدّم المفاوضات، إذ تلمس المملكة بأن إيران لن تضغط على حزب الله في الملف الرئاسي كما أن الحزب ليس في صدد التراجع عن فرنجية».

تقرير

لجان لمتابعة شؤون «البيارتة» بحثاً عن «صحناوي»

«أيتام» الحريري جاهزون ليكونوا «جنود الربّ» السنّة!

لينا فخر الدين

يتمنّى بعض أبناء طريق الجديدة لو أنّ في منطقتهم سياسياً كأنطون صحناوي الذي «بفتّ» المال والخدمات على شبان في الأشرفية. «جنود الرب السنّة» حاضرون، و«في الخدمة» بالحصول على إشارة سعودية إيجابية.

معظم هؤلاء ممن كانوا، حتى الأمس القريب، «يذبحون بظلفهم» في أحياء العاصمة، ويتباهون بفروع جمعيّة بيروت للتنمية الاجتماعيّة، ويتسابق عليهم طالبو الخدمات، قبل أن «تشرَدهم» الأزمة الماليّة التي ضربت تيّار المستقبل، قبل أن تضرب البلد بأكمله، وقبل أن يدير الرئيس سعد الحريري ظهره لـ«فتوّاته» ويمضي إلى «سبيله الإماراتي».

عشية 14 شباط الماضي، استُبشر هؤلاء خيراً برجوع رئيسهم إلى بيروت، قبل أن يتيقّنوا بعد عودته إلى «المنفى»، أنّ الحريري «مش راجع» إلى الحياة السياسيّة، وأن ذلك بات ضرباً من الخيال. عليه، صار الانتقال إلى «الخطّة ب» ضرورياً، وهو ما تحتّمه الأزمة الاقتصادية والمالية التي تزداد تفاقماً. قبل أسابيع، اضطر هؤلاء للقيام بـ«لمّة» من أجل مساعدة شاب أُصيب بإطلاق نار في رجله، لكن كل ما جمعوه لم يكفِ لتسديد فاتورة المستشفى. أوضاع طريق الجديدة باتت «مأساويّة»، وفق ما يؤكّد مسؤولون، إذ إنّ المخدّرات وعمليات السرقة «نخرا عظامها»، فيما أهلها متروكون لقدرهم في غياب الخدمات والمساعدات. لا أحد يعتب على «الدولة» أو يسأل «وينيي؟»، إذ اعتادوا غيابها وتقصيرها. لكنّ ما «يعزّ» عليهم هو انقطاع «أثر» المُساعدات، ليصبح أقصى أحلامهم «دق» أبواب المسؤولين لتأمين بعض الخدمات.

لذلك، عمل هؤلاء، قبل أسابيع، على جمع شملهم وعقدوا اجتماعاً لفاعليات من العاصمة ومخاتيرها، بدعوة من الرئيس الفخري لـ«رابطة بيروت الحضارية» طارق الدنا. المُفارقة أن المجتمعين الذين طالبوا بـ«وحدة بيروت الإدارية وعدم القبول بتقسيم بلديتها»، شكلوا لجاناً لمتابعة شؤون بيروت والبيارتة: لجنة للأمن والقضاء، لجنة التنظيم والمتابعة، واللجنة التربوية.

بحسب المعلومات، فكرة الاجتماع والدعوة إليها جاءا بتنسيق تام بين الدنا وسامر الترك. والاثنان من «قبضايات» الأحياء، ولطالما تقاتلا على النفوذ في أزقّة طريق الجديدة. الأوّل كان محسوباً على المنسّق السابق لتيار المستقبل في بيروت العميد المتقاعد محمود الجمل، فيما يعدّ الثاني من المقربين من الأمين العام للتيار أحمد الحريري. بعد إقالة الجمل من منصبه في المستقبل، و«استقالة» آل الحريري من متابعة شؤون الناس، وجد الترك والدنا أنهما أصبحا «يتيمين»، فقرّرا «التوحّد» والتنسيق في «الكبيرة والصغيرة»، حتّى خرجا بفكرة اللقاء لاستعادة شيء من تأثيرهما ونفوذهما في الأحياء البيروتية. وهما عقدا حتى الآن لقاءات مماثلة في طريق الجديدة، من بينها الاجتماع الدوري في «خيمة أبو سارة» عند دوّار قصقص.

رغم ذلك، فإن «أصابع أحمد الحريري موجودة في اللقاء»، بحسب ما يؤكد كثيرون، لأنّ «الترك لا يزال يعمل في مكتب الحريري، ولا يجرؤ على الدعوة إلى لقاءات كهذه من دون التنسيق مع الأمين العام». في المقابل، ينفي قريبون من الترك ذلك بشدّة، وينقلون عنه قوله إنّ هذه اللقاءات موجّهة أصلاً ضد الحريري الذي لا

> لجنة للأمن والقضاء وأخرى للتنظيم والمتابعة وثالثة تربوية... ورفض لتقسيم بلدية بيروت!

يقوم باي تحرّك لمُساندة أبناء بيروت المتروكين اليوم لـ«يقبَعوا شوكهم بأيديهم».

مهما يكن من أمر، يشكّك كثر من فاعليات بيروت بإمكان الخروج بأي نتيجة من «لقاء اللجان». يؤكّد هؤلاء أنّ بعض المُشاركين وأعضاء اللجان أسروا أمام معارفهم بأنهم «ضُلّلوا، إذ لم يكونوا على علم بأمر اللجان مسبقاً، ولم يجرِ حتّى الأخذ برأيهم قبل تعيينهم فيها». مع ذلك، بدأت اللجان عملها على الأرض. دشّنوا أنشطتهم بمشاركتهم قبل أيّام في الاعتصام الذي نفّذه عناصر فوج الإطفاء أمام مقر مجلس بلدية بيروت، ومنعوا أعضاء المجلس من الوصول إلى القصر البلدي للمشاركة في الجلسة. أكثر من ذلك، التقى الترك مسؤولين في المجلس لحل أزمة فوج الإطفاء الذي ينتمي أكثر عناصره إلى طريق الجديدة، ونجح في فكّ الاعتصام وإقناع عناصر الفوج بالعودة إلى منازلهم!

(هيثم الموسوي)

تقرير

ديون على سفارة لبنان في كييف وتهديد بملاحقات قضائية

ندى أيوب

مظاهر انهيار الدولة مالياً وإدارياً لا تنحصر داخل حدود البلد، بل تمتدّ إلى كلّ مكان «ذي صلة»، وبطبيعة الحال إلى البعثات الدبلوماسية، كما في سفارة لبنان في كييف، والتي لم يقبض موظفوها رواتبهم على مدى 11 شهراً، ولم تسدّد بدلات إيجار سكن السفير لتسعة أشهر، قبل إعلان تعليق عمل السفارة إلى أجلٍ غير مسمّى، ومعها عُلّقت مستحقّات الموظفين على وعودٍ من بيروت بالدفع بعد إجراءات إدارية.

ويبلغ عدد موظفي السفارة سبعة، بينهم أربعة أوكرانيين. وبعد اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية استقال موظفان لبنانيان، وبقي لبناني واحد والأوكرانيون الأربعة يسيّرون الشؤون الإدارية والقنصلية، قبل أن تقرر وزارة الخارجية والمغتربين، في شباط الماضي، إغلاق السفارة بحجة عصر النفقات، فيما تتحدث مصادر عن عملية اختلاس بمئات آلاف الدولارات.

منتصف شباط الماضي، زار موفد من الخارجية كييف وأبلغ العاملين الخمسة بإنهاء خدماتهم، وسلّم مفاتيح دار سكن السفير إلى المؤجّر، ويُفترض أنه أنجز الإجراءات اللازمة وعاد إلى بيروت. لكن مصادر متابعة تؤكد أن «أكثر من 140 ألف دولار» هي مجموع الرواتب متراكمة منذ نيسان 2022، لم تدفعها الخارجية إلى الموظفين، من دون احتساب تعويضات نهاية الخدمة التي يفترض قانوناً أن تُضاف إلى المبلغ. وتفيد المعلومات بأن الموظّفين، وخصوصاً الأوكرانيين يميلون إلى رفع دعوى في كييف ضد وزارة الخارجية».

كما أن هناك متوجّبات مالية أخرى على «الخارجية»، فمع اشتداد الأزمة المالية العام الماضي، وبدء تطبيق الوزارة خطة خفض النفقات، طُلب من رؤساء البعثات الدبلوماسية في تصرّف البعثة مبنى يملكانه في كييف لاعتماده مقراً جديداً للسفارة من دون مقابل». إلا أنه بعد شهر، استدعت الخارجية السفير والمحاسب إلى بيروت للاستماع إليهما في قضية اختلاس اكتشفها السفير في أيار 2022 وأبلغ الوزارة بها. وفي شباط، تقرّر إنهاء أعمال الموظفين وإقفال البعثة.

وفي بيروت، تؤكد مصادر في الخارجية أنّ «قرار الدفع اتّخذ»، وأنّ موفد السفارة إلى كييف حضّر القرارات الخاصة بالدفع وتسديد المستحقات، وتأخذ حالياً مجراها الإداري المعتاد في الوزارة، تمهيداً لصرفها بالتنسيق مع وزارة المالية.

الانتقال إلى ماجور أقل كلفة، فانتقل السفير من منزل كان إيجاره 8000 دولار شهرياً إلى آخر بكلفة 2700 دولار شهرياً. لكنّ إحجام مصرف لبنان منذ أكثر من عام عن إرسال الدولارات لزوم النفقات التشغيلية للبعثات الدبلوماسية، تسبّب في تراكم بدلات إيجار سكن السفير من حزيران 2022 إلى شباط 2023، الى حوالي 24300 دولار. ونقل متابعون أن الأمور وصلت إلى «قطع التيار الكهربائي وكل الخدمات» عن مبنى السفارة لعدم تسديد الإيجارات. وعندما تقرّر الانتقال إلى مبنى آخر أقل كلفة، وضع رجلا أعمال لبنانيان، في تشرين الثاني الماضي،

(هيثم الموسوي)

علم وخبر

سوريا والملف اللبناني

لوحظ حضور السفير السوري السابق في بيروت علي عبد الكريم علي في لقاءات عقدها الرئيس بشار الأسد، أخيراً، مع وفود لبنانية رسمية زارت دمشق. مصادر مطلعة أكدت أن حضور علي بوصفه مسؤولاً عن الملف اللبناني في وزارة الخارجية يعود إلى عدم إمكان تعيين سفير مكانه في لبنان بسبب الشغور الرئاسي، وأن لا عودة في دمشق إلى مرحلة ما قبل 2005. وأشارت إلى أن المقاربة السورية تجاه الملف اللبناني لا تزال كما كانت عليه في السنوات الأخيرة، بإحالة كل الحلفاء إلى التزام ما يقرره الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في الشؤون اللبنانية بسبب الثقة الكبيرة التي توليها دمشق لحزب الله في هذا الملف.

عبود يستأنف قرار «الإطفاء»

استأنف محافظ بلدية بيروت مروان عبود قرار مجلس شورى الدولة القاضي بإعادة تفعيل قرار تخصيص قسائم محروقات شهرية لـ24 ضابطاً من فوج إطفاء بيروت، خصوصاً أنّ هؤلاء يُطالبون بحصولهم على 25 تنكة بنزين شهرياً بمفعول رجعي عن أكثر من 3 سنوات أسوةً بضبّاط الأجهزة الأمنية، فيما يعتبر عبود أن بلدية بيروت غير مُلزمة بتنفيذ القرار الصادر عن «الشورى».

خلاف بين وزير البيئة وموظفيه

نشب خلاف بين وزير البيئة ناصر ياسين وعدد من الموظفين في وزارة البيئة بعدما استخدم الوزير هبة لإعادة تأهيل مكتبه وتصليح الأضرار التي أصابته في انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، فيما بقيت المكاتب الأخرى على حالها.

بوشكيان يسعى إلى كسب الأرمن

بعد خلافه مع حزب «الطاشناق» على خلفية مشاركته في جلسات الحكومة، يحاول وزير الصناعة جورج بوشكيان كسب رضى التجار الأرمن من خلال العمل على قرار فرض رسوم إضافية على المواد المستوردة التي لها بديل في السوق، ما أدى إلى نشوب خلاف بينه وبين جمعية التجار والهيئات الاقتصادية.

قضية

«التربية» تهدّد باستبدال أساتذتها بمتعاقدين
المعلّمون إلى الشارع

فواد بزي

يدخل إضراب الثانويات الأسبوع الثالث عشر على التوالي، في ظلّ تهاوي رواتب الأساتذة، والتأجيلات المتكرّرة للوعود بربط بدلات النقل بليترات البنزين، والانكشاف الصحي التام للموظفين والأساتذة بسبب غياب التغطية الصحية لتعاونية الموظفين، حتى بات أجمل اللحظات التي يمكن أن ينتظرها الفرد عبثاً عليه، مثل المعلّمة التي تشكو من أن «عملية الولادة ستكلفني 2500 دولار،

> خسرت رواتب الأساتذة 24% من قيمتها خلال شهر آذار و37% منذ بداية 2023

بينما راتبي على سنتين لا يصل إلى هذا المبلغ!».

أمام هذا المشهد، لا تتوانى وزارة التربية وأجهزتها عن تحميل الأساتذة مسؤولية العام الدراسي، وهم الذين تخسر رواتبهم الثابتة باللّيرة من قيمتها خلال وعند نهاية كلّ شهر، إذ تُصرف اليوم على سعر 60 ألف ليرة وفقاً لمنصة صيرفة، ما يعني خسارة قدرها 24% عن الشهر الماضي فقط، و37% عن اليوم الأول من الإضراب عندما كان سعر الدولار على صيرفة حينها 38 ألف ليرة.

«ردّاً على الظلم، والسياسة القائمة على كلمة سوف»، ينفّذ أساتذة «الثانوي» اليوم عند الساعة 11 صباحاً تظاهرةً أمام وزارة التربية، «رفضاً لسياسة الوعود المعتمدة في وزارة التربية، التي تمعن في إفقار الأساتذة، وكأنّ المطلوب إما دفعهم نحو الاستقالة وترك الوظيفة العامة، أو تسيير العام الدراسي على حسابهم الشخصي». ويريد الأساتذة من تحرّكهم، بالإضافة إلى ما سبق، توجيه رسالة تحدٍّ للتهديدات الصادرة عن «أجهزة الوزارة البوليسية، التي تشيع أنّها ستستقدم متعاقدين بالساعة، ومتقاعدين، للتعليم بدل أساتذة الملاك الملتزمين بالإضراب وإعادة تسيير التعليم في الثانويات الرّسمية»، بحسب أحد المنظّمين.

ينفذ اساتذة «الثانوي» اعتصاما اليوم (مروان بو حيدر)

التعليم بالحيّة

إلا أنّ الإشارة الأساسية التي يمكن فهمها من تحرّكات وتهديدات دارسي المناطق في وزارة التربية لإدارات الثانويات والأساتذة، هي «عدم الانتظام التام في العملية التعليمية، على الرغم من إشاعة أخبار مفادها أنّ العملية التعليمية على خير ما يرام، ونسبة المضربين لا تتجاوز الـ10%».

بيان الإعلان عن اللجنة كان فضفاضاً، ترك المهتمين في حيرة من أمرهم حول ماهيتها وعملها ومن أين خرجت. فكل ما أتى على ذكره «ضرورة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل اللبناني وتوفير أكبر الفرص لهم، وتطبيق المساواة وعدم التمييز بشأنهم، إضافة الى ضرورة تطبيق القانون 220 المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، ونص اتفاقية CRPD

زينب حمّود

يبدو أن تمثيل الأشخاص المعوقين في الجسم النقابي، للمناداة بحقهم في إيجاد فرص عمل، وتقاضي أجور متساوية مع أجور غير المعوقين، لم يكن يستدعي كلّ هذا الصراخ. ببساطة، وبشكل مباغت، وُلدت لجنة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الاتحاد العمالي العام، أعلنت عنها هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد خلال اجتماعها الدوري الخميس الماضي. وبدلاً من «الاشتراك مع الجهات والجمعيات المعنية بهذا الشأن»، كما قالت في البيان، نفت هذه الجهات أيّ علم باللجنة وبكلّ ما يرتبط بها.

استغرب الناشط في مجال الإعاقة إبراهيم عبدالله عندما عرف بخبر إنشاء اللجنة عبر «فايسبوك». وأثيرت حشريته حول مسوّغاتها وأسبابها، ومن أين خرجت فجاة. ومع أنّه لم يبدُ متحمساً نظراً إلى واقع الاتحاد العمالي العام في لبنان وعدم فعاليته، إلا أنه يقول: «لا بدّ من قراءة ما حصل بإيجابية، وخاصة أننا صارعنا كثيراً لندفع الحركات النقابية لحمل قضيتنا».

ما هي اللجنة؟ ومن أين خرجت؟

بدورها، لا تعرف رئيسة «الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً» سيلفانا اللقيس، السيدة التي تكاد تكون الأنشط في مجال الإعاقة، شيئاً عن اللجنة التي ستُعنى بحقوقهم. وهذا ما أثار استياءها، إذ «لا يمكنهم تخطّينا بهذه الطريقة. فنحن من صرخ وطالب بمأسسة قضايا العمال المعوقين ضمن الاتحاد، وبوضع معايير ومواصفات للنقابات تراعي شؤون الأشخاص المعوقين».

> 11,8% فقط ممّن لديهم إعاقات متوسطة وشديدة وهم فوق الـ15 عاماً يعملون

المشروع فردي بادرت إليه اربع سيدات (هيثم الموسوي)

الاتحاد: «اسلوا فادي الحلبي»

لا البيان كان واضحاً، ولا رئيس الاتحاد بشارة الأسمر كان قادراً على توضيحه في اتصال مع «الأخبار». لذا طلب مرتين توجيه الأسئلة إلى المدير التنفيذي للشبكة الجامعة لمناصرة الأشخاص المعوّقين EDAN فادي الحلبي كونه يدير مشروع تأسيس اللجنة، قبل أن يجيب: «نريد تخصيص مكان للأشخاص المعوقين في الاتحاد، ووضع الاتفاقية الدولية موضع التنفيذ، بما يحفظ حقوق هذه الفئة بالكامل عبر التزام القطاعين العام والخاص بالنسب المحددة لتشغيلهم». وعن تخطي الجمعيات المعنية بشؤون المعوقين يرد: «لا نزال في بداية الطريق، وسنتفاعل مع الجمعيات في الأيام المقبلة».

مشروع فردي

الحكاية إذاً عند فادي الحلبي الذي يروي تفاصيلها. «قدّمت الشبكة الجامعة لمناصرة الأشخاص المعوّقين EDAN»، وهي منظمة غير حكومية، برنامجاً مشتركاً مع المركز اللبناني للدراسات بعنوان: «آمال وتحديات نساء ذوات الإعاقة في العالم العربي». ويهدف إلى تدريب نساء ذوات إعاقة ليكنّ مناصرات لقضية الإعاقة، قبل اختيار 15 امرأة عربية ينقسمن إلى خمس لجان للتطبيق الفعلي. وكان من بينهن ريما وآمال وإليسار وليال، أربع سيدات لبنانيات من ذوات الإعاقة، اخترن أن يكون مشروعهن تأسيس لجنة للأشخاص المعوقين في الاتحاد العمالي العام. وجاءت الموافقة من الاتحاد على تشكيل اللجنة بالتعاون مع الحلبي الذي لا يخفي أنّ «وجود اثنتين من المجموعة، هما ليال وإليسار، داخل الاتحاد سهّل الحصول على الموافقة».

في الخلاصة، جاءت الموافقة على إنشاء لجنة في الاتحاد تحمل قضايا المعوقين. لكنّها، لجنة بلا هوية بعد، ليس هناك أي شيء واضح يرتبط بها، «لا نعرف ما هي الهيكلية، ومن المبكر الحديث عن شكلها، مسوّغاتها، هويتها وعضويتها»، وفق الحلبي الذي يؤكد ضرورة أن «تُترجم بآلية واستراتيجية». وعن سؤال الأخبار: «هل واقع الاتحاد اليوم، والتشرذم الذي يلفّ الجسم النقابي كلّه يدفعان إلى التعويل على اللجنة؟» يجيب: «ما حصل هو خرق مهم لأنّ من قام به سيدات وبشكل فردي أولاً، ولأنه يؤسس لوقف تهميش المعوقين ويقود إلى تواجدهم وتمثيلهم في كل مكان».

تقرير

لجنة «ذوي الإعاقة» في الاتحاد العمّالي: مشروع فردي يحيّر الجمعيّات

تقرير

أحوال الناس في شهر رمضان
من يقنع يَعِشْ!

رحيل دندش

يخيم الهدوء ساعة العصر على منطقة طريق الجديدة، القلب النابض للشارع البيروتي. يتجمع البعض قرب مسجد في أول شارع عفيف الطيبي يستمعون إلى درس رمضاني. غير بعيد عنهم، تنتشر بعض عربات عصير الليمون والجزر، أحد الشواهد القليلة على أن الدنيا رمضان. نسال الفتيان الذين يعصرون الفاكهة الطازجة، ويملأون العبوات بأحجام مختلفة، عن حركة البيع فيجيبون «ضعيفة، ما حدا عم يشتري، مش عم نخلص البضاعة، ولذلك لا نعصر كل الليمون»، مشيرين إلى أن أسعارهم غير مرتفعة. «الكبيرة بـ 150 ألف ليرة».

قرب العربة، نصب أحدهم خيمة رمضانية لبيع الحلويات الرمضانية، إنه الموسم المنتظر لـ«شوية حركة». يبيع دزينة القطايف المقلية بـ 400 ألف ليرة، والشعيبيات بـ 500 ألف ليرة، والعثملية بـ 900 ألف ليرة، والشعيبيات بالقشطة البلدية تباع بمليون ليرة. لكن ماذا عن الإقبال؟ يجيب «نقول الحمد لله، رخّصنا الأسعار، نبيع كثيراً، ونربح قليلاً».

ناس فوق وناس تحت

على أحد الأرصفة، رجل ستيني يجالس صديقه. كيف يمضي شهر رمضان في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية؟ نسأله، فيجيب باقتضاب مشوب بالأسى «من يقنع بعش، والله كريم على أي حال». نكرّر السؤال بطريقة أخرى عن أحوال الناس وكيف تتدبر أمورها، فيجيب مجدّداً باقتضاب «الناس صنفان: ناس فوق وناس تحت». يعلّق صاحبه «أكثر من الفقرا ما في. قديماً، كانت الناس تساعد بعضها، أما اليوم فكلهم يحتاجون إلى العون». هذا ما يؤكده صاحب ملحمة خالية من الزبائن. «الوضع معروف. الناس كلها تعبانة. هل من جديد في قول هذا».

لا جديد فعلاً، وهذا ما يؤكده أيضاً سؤالنا في مؤسسة للمفتي الشهيد الشيخ حسن خالد عن المساعدات التي تقدم للناس. يقول أحد الحاضرين إن «المؤسسة تساعد حالياً 1400 عائلة، كما يدعم صندوق الزكاة كثيراً من العائلات»، ولا يكاد ينهي كلامه حتى تسأله امرأة عن آليّة التسجيل لأنها تريد مساعدة.

في حيّ السبيل وحي البرجاوي وشارع حمد وأبو شاكر، المشهد نفسه. يخبرنا صاحب مطعم القدس خالد شعبان أن حال الناس تعيسة جداً «قصدني بعض النسوة يسألن عن الرز الذي كنا نقدّمه سابقاً، فقد كنت للمحتاجين. اليوم، أشعر بغصة عندما يرجع الناس من عندي خائبين». يكشف أن أحوال الناس تدهورت كثيراً «فقد سألتني سيدة، أعرفها جيداً، المساعدة، كانت هذه المرة الأولى التي تسأل عن مساعدة»، مؤكداً أن أغلب الناس بحاجة إلى المساعدة ولو أن ذلك غير ظاهر للعيان!

وحدها الزحمة أمام حلويات صفصوف الشهيرة، تشير إلى الصورة المعتادة للشهر الكريم، رغم أن الأسعار مدولرة، ويمكن وصفها بالمرتفعة نسبة إلى معدلات الأجور الحالية. فالعثملية بـ 14 دولاراً، والداعوقية بـ 13 دولاراً، والحدف بمليون و250 ألف ليرة... وتبرّر ابنة صاحبة المحل هذه الأسعار بالضرورية «للحفاظ على الجودة التي يشهد عليها إقبال الناس، والناس تنتظر من السنة إلى السنة لتأكل حلويات رمضان الشهية من عند صفصوف».

> الناس صنفان فوق وتحت ومن هم تحت أغلبية صامتة مهما علا صوت الزحام

فتوش غير مكتمل المكوّنات

إلى سوق الخضر في منطقة الشياح، حيث تمشي النسوة في سوق الجمّال الشهير بعربات شبه فارغة. يصرخ الباعة معلنين عن عروضاتهم المغرية «الخسة بـ 40 ألف بدل الـ 50». ورغم زحمة السوق اليومية، إلا أن «الغالبية تشتري حاجاتها بالنصف كيلو، والأوقية، وحتى الحبة» يقول أبو حسين، صاحب عربة لبيع الخضر. وليؤكد على وضع الناس البائس، يشير إلى كيسي بطاطا كبيرين أمامه ويقول: «لقد مرّ يومان ولم يفرغا».

ولكي لا يبدو كمن يستثني نفسه من تردّي الأوضاع يفصح أنه وعائلته لم يتذوّقوا اللحمة منذ شهر.

الأمر ليس مرتبطاً بشهر رمضان، فقد اعتاد الباعة قلّة البيع، كما اعتاد كثيرون أن يأكلوا صحن فتوش غير مكتمل المكوّنات. أما اللحوم والدجاج فالكثيرون استغنوا عنها. تقول سميرة رضا إنها باتت تركز على الدجاج «بدل كيلو اللحمة أشتري 3 كيلو دجاج مسحب، والحلويات أحضرها في البيت... أعمل كل ما بوسعي لأوفر».

تقول ليلى إن الوضع صعب جداً «حتى لو لم يظهر ذلك بوضوح على الناس، فأنا أقف هنا من الثامنة صباحاً حتى الثانية بعد الظهر وأرى بعيني كيف أن هناك من يشتهي حبة الفليفلة». تبيع ليلى الخضر، حتى تلك البائدة، التي «كنا سابقاً نوزعها مجاناً آخر النهار أو في اليوم التالي. اليوم نبيعها برسمالها وما دون، تجدين لديّ أسعاراً بـ 5 و10 آلاف ليرة، البندورة شبه التالفة تشتريها النسوة للعصير والطبخ، هكذا نعيش نحن والناس». وتضيف إنها عندما تغلق ترمي بقايا لا تعود صالحة للبيع بأيّ شكل «ومع ذلك تجدين من يأتي ويأخذها».

في المقابل، ترى ليندا، وهي أمّ لطفلين، أن «الناس عايشة، وكلّو معو مصاري وعم يشتري، من يقول لك إن هناك فقر يكذب». أما هي فتعاني بعدما تركت وظيفتها في المحاسبة، وباتت تتّكل على عائلتها، «لم نعد ندخل اللحم والدجاج إلى البيت». تشكو من أن المساعدات التي تعطى يأخذها من لا يحتاج «كلّ شيء محسوبيات حتى الإعاشات».

تلفت ليلى إلى أن سوق الخضر هذا لا يقصده من معه المال، مكرّرة مقولة الرجل الستيني الذي قابلناه في الطريق الجديدة «الناس صنفان: ناس فوق وناس تحت»، رافعة إحدى يديها، ومخفضة الثانية. ومن هم تحت، أغلبية صامتة مهما علا صوت الزحام.

بات كثيرون يشترون الخضر بالحبة (مروان بو حيدر)

80% بطالة في صفوف المعوقين

نظرة سريعة على نتائج دراسة بعنوان «المسح الوطني للقوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر»، لم تُنشر بعد، قامت بها إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تؤكد تفشّي البطالة في صفوف الأشخاص المعوقين. وبلغة الأرقام، أظهر المسح الذي أجري على 54 ألف شخص معوق في لبنان، أنّ 11,8% فقط ممّن لديهم إعاقات متوسطة وشديدة (ويبلغ عددهم 4,4% من سكان لبنان) وهم فوق الـ15 عاماً يعملون. في حين بلغت القوى العاملة في صفوف ذوي الإعاقات الخفيفة (ويشكلون 12,7% من سكان لبنان) لمن هم فوق الـ15 عاماً 22,7%. والمفارقة أن المسح أجري بين عامي 2018 و2019، أي قبل أن تعصف الأزمة الاقتصادية بلبنان، ويُصرَف موظفون من وظائفهم، وتفقد رواتبهم قيمتها، ويخسر مودعون ودائعهم.

الحدث

مع اقتراب موسم الأعياد اليهودية، كما في كلّ عام، تعيش الضفة الغربية والقدس والداخل المحتلّ حالة غضب يزيد من حدّتها هذا العام. تشجيع سلطة الفاشيين، مستوطنيها على تنفيذ اقتحامات واسعة للمسجد الأقصى، وتقديم القرابين. غضبٌ من شأنه أن يولّد حالة انفجار تخشى إسرائيل إزاءها تكرار سيناريو «سيف القدس»، والذي يترافق، راهناً، مع استمرار العمليات الفدائية، ولاسيما في مناطق الضفة، على وتيرتها، واستشراس قوات الاحتلال في معاقبة الفلسطينيين

فلسطين تفتتح أسبوعاً حامياً
تلاعب «فاشي» بصواعق الأقصى

تبقى الأنظار شاخصة نحو مدينة القدس، حيث تتزايد هجمية قوات الاحتلال وشراستها (أ ف ب)

رأم الله - أحمد العبد

تظاهرات تزامنت مع جنازة الشهيد الصبيحي، والتي تحوّلت بدورها إلى تظاهرة جماهيرية حاشدة، ضدّ سياسات الاحتلال والقمع والتمييز العنصري. وردّاً على هذه الجريمة، تكثّفت الدعوات في الداخل المحتلّ، خلال الساعات الماضية، لشدّ الرحال والاعتكاف داخل المسجد حتى نهاية شهر رمضان، في ظلّ المخطّط الذي يُعدّه المستوطنون، ووسط مخاوف إسرائيلية من اشتعال الأوضاع في الأراضي المحتلّة، على غرار ما جرى عام 2021، إبّان معركة «سيف القدس»، وتحسُّب الفلسطينيين لسياسات حكومة اليمين المتطرّف، والتي كان آخرها قرار إنشاء ميليشيا «الحرس القومي» تحت قيادة إيتمار بن غفير.

وعلى وقع الغضب في الداخل المحتلّ، تبقى الأنظار شاخصة نحو مدينة القدس، حيث تتزايد هجمية قوات الاحتلال وشراستها للحيلولة دون تشكيل أيّ نواة مقاومة لمواجهتها، إذ أفاد «مركز معلومات وادي حلوة» بأن هذه القوات اعتقلت 230 مقدسيّاً خلال الشهر الماضي، وأصدرت 70 قرار إبعاد عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة، فيما نفّذت أكثر من 80 عملية اعتقال من «الأقصى» والطرق المحيطة به، وشوارع القدس، إضافة إلى اعتقالات من حي الشيخ جراح، بينما جرى تحويل ستة مقدسيّين إلى الاعتقال الإداري، خلال آذار الماضي. وبدات «منظّمات الهيكل» حشْد أنصارها لتنفيذ اقتحامات جماعيّة للحرم القدسي، بعدما وزّعت دعوات متتالية إلى جمهورها للاستعداد للاقتحام، كما دعت إلى إحضار قرابين حيوانية، مساء الأربعاء المقبل، فيما كشفت مصادر عبرية أن هذه المنظّمات ستقيم تدريبات للحدث السنوي على تقديم قربان «عيد الفصح» اليهودي، بالقرب من المسجد الأقصى، وسيتمّ خلالها ذبح عنزة صغيرة وسلخها وتقديمها من الإسرائيلي وأدواته، و«لتصبح كلّ باحة من بواباته العصيّة على الإرهاب، موقعاً لمواجهة المستوطنين، وتوسيع حالة الاشتباك مع الاحتلال في كل بقعة من بقاع الوطن».

> ارتفعت المخاطر من تنفيذ المستوطنين مخطّطاتهم في الحرم القدسي، نظراً إلى الدعم الذي يوفّره لهم قادة اليمين

وارتفعت المخاطر من تنفيذ المستوطنين مخطّطاتهم في الحرم القدسي، نظراً إلى الدعم الذي يوفّره لهم قادة اليمين الفاشي (نتنياهو وبن غفير وسموتريتش)، إذ حذّر خطيب «الأقصى»، الشيخ عكرمة صبري، أول من أمس، من «مكيدة كبيرة» يُدبّرها الاحتلال والمستوطنون لاستهداف المسجد في ذبح القربان في منطقة المسجد». وكان 15 حاخاماً قد وجّهوا رسالة إلى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، طالبوا فيها بالسماح للمستوطنين بذبح قربان

> «عيد البيسح» لهذا العام في المسجد الأقصى، وهي خطوة أشعلت الإنذار الأحمر لدى الفلسطينيين، الذين بدأوا الاستعداد للتصدّي للمستوطنين؛ إذ دعت القوى الوطنية والإسلامية إلى أن تكون ليلة الرابع من نيسان «ليلة غضب للقدس»، واعتبار يوم الخامس منه «يوم عصيان شعبي»، والاحتشاد في داخل «الأقصى» وفي كلّ حيّ وشارع وساحة من ساحات القدس، للتصدّي لكلّ أشكال الإرهاب الإسرائيلي وأدواته، و«لتصبح كلّ باحة من باحات الأقصى، وكلّ بوابة موقعاً لمواجهة المستوطنين، وتوسيع حالة الاشتباك مع الاحتلال في كل بقعة من بقاع الوطن».

وارتفعت المخاطر من تنفيذ المستوطنين مخطّطاتهم في الحرم القدسي، نظراً إلى الدعم الذي يوفّره لهم قادة اليمين الفاشي (نتنياهو وبن غفير وسموتريتش)، إذ حذّر خطيب «الأقصى»، الشيخ عكرمة صبري، أول من أمس، من «مكيدة كبيرة» يُدبّرها الاحتلال والمستوطنون لاستهداف المسجد المبارك، تزامناً مع ما يسمّى «عيد الفصح العبري»، في ظلّ التهديد المتواصل باقتحامه يوم الأربعاء المقبل وتقديم القرابين، لافتاً إلى أن جماعات المستوطنين «تتجاوز حدودها أكثر، وبدأت بالمطالبة باقتحام الأقصى من جميع الأبواب، لتأكيد سيطرتها عليه»، معتبراً أن الدعوات إلى «ذبح القرابين» والسماح للمستوطنين بذلك، يشيران إلى عدوان جديد وخطير من قِبَل المستوطنين المتطرّفين. ولا يمكن فصل الاعتداءات الصهيونية على «الأقصى»، عن حدّة التوتّر المتصاعد في الضفة الغربية وتنفيذ العمليات الفدائية. وبمعنى آخر، فإن الاقتحامات والاعتداءات هذه، بحسب التقييمات الأمنية، تمثّل سبباً لتنفيذ عمليات فدائية، والتي كان آخرها مساء السبت، حين نُفّذت عمليّة دهس بالقرب من بلدة بيت أمر في محافظة الخليل، وصفتْها مصادر عبرية بـ«الصعبة»، وخلّفت ثلاث إصابات في صفوف جنود الاحتلال، اثنتان منها خطيرة، ما دفع جيش العدو إلى تعزيز حالة التأهّب القصوى في المناطق، بينما استشهد المنفّذ، وهو العسكري محمد برادعيه من مدينة الخليل. ويترافق مع حالة التأهّب والخشية من تنفيذ عمليّات فدائية، قرار جيش الاحتلال فرْض إغلاق تام على الضفة الغربية وقطاع غزة، اعتباراً من الأربعاء، حتى يوم الجمعة، كما سيتمّ فرْض إغلاق آخر خلال عطلة عيد الفصح الثانية.

وعلى وقْع العملية الفدائية في الخليل، لا تزال المعطيات الأمنية والإنذارات بوقوع عملية أخرى، ساخنة لدى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بالتزامن مع استمرار عمليّات إطلاق النار على مستوطنات الاحتلال وحواجزه العسكرية، وتحديداً في مناطق شمال الضفة، بينما تشهد المدن والبلدات الفلسطينية، يومياً، اشتباكات مسلّحة مع قوات الاحتلال خلال اقتحاماتها، كان آخرها في بلدة قباطية في محافظة جنين التي عاشت اشتباكات عنيفة فجر يوم أمس. كذلك، شهدت أعمال المقاومة في الضفة، بما فيها القدس، خلال آذار الماضي، استمراراً في الوتيرة وتنوّعاً في الأداء، ما بين عمليّات إطلاق نار واشتباكات مسلّحة وعمليّات دهس وطعن مؤثرة، أدّت إلى مقتل إسرائيليَّين، وإصابة 25 جندياً أومستوطناً بجروح مختلفة، فيما استشهد 26 فلسطينياً. وبلغ مجموع العمليات التي جرى رصْدها، خلال الشهر الماضي، 1055 عملاً مقاوماً، بينها 143 عمليّة إطلاق نار واشتباك مسلّح مع قوات الاحتلال، نُفّذت 54 منها في جنين، و46 في نابلس.

ولا يقتصر التصعيد الأمني على الضفة الغربية والداخل المحتلّين؛ إذ يعيش جيش العدو حالة تأهّب عالية المستوى شمال فلسطين المحتلّة، وخصوصاً بعد عمليّة «مجدو» واستمرار طائرات الاحتلال في شنّ غارات على أهداف في سوريا، في ظلّ تزايد التقديرات حيال وقوف «حزب الله» وجهات لها علاقة بـ«الحرس الثوري» الإيراني، وراء العمليّة. وبحسب المحلّل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، فإنّ «تزايد الهجمات ضدّ أهداف إيرانية في سوريا، من شأنه أن يدلّ على ضلوع الحرس الثوري في الأحداث الأخيرة»، وبينها تفجير مجدو، في 13 آذار الفائت، والذي قال جهاز الأمن الإسرائيلي إن منفّذه تسلّل من لبنان، وقتلتْه قوات خاصّة في الشرطة الإسرائيلية و«الشاباك» في اليوم التالي، عندما حاول العودة إلى لبنان. وأضاف هرئيل بأن «إسرائيل قلقة، في الفترة الأخيرة، من ضلوع متزايد لإيران في جهود لتنفيذ عمليّات مسلّحة ضدّها. ونقل الحرس الثوري، إلى جانب حزب الله، مالاً إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية بهدف تشجيعهم على تنفيذ عمليّات فدائية»، مع تزايد التقديرات بوجود تنسيق عالي المستوى بين الفصائل الفلسطينية و«حزب الله»، ووجود قرار لدى الأخير بالسماح للفصائل بحرية العمل العسكري في جنوب لبنان، وخاصّة في حال اندلاع مواجهة في الأراضي الفلسطينية.

تقرير

الأمم المتحدة تنشّط دورها
صنعاء - الرياض: بوادر اتفاق قريب

صنعاء - رشيد الحداد

في الوقت الذي يترقّب فيه الشارع اليمني ديناميات جديدة تنهي حالة اللاسلم واللاحرب التي تعيشها البلاد منذ انتهاء الهدنة الإنسانية من دون تجديد في الثاني من تشرين الأول الماضي، كشفت صحف سعودية عن مضامين خطّة سلام جرى النقاش حولها بين صنعاء والرياض في مسقط خلال الأسابيع الماضية، متحدّثة عن توافق مبدئي على فتح ميناء الحديدة بشكل كلّي، والموانئ الواقعة في نطاق البحر الأحمر، وكذلك توسيع وجهات السفر من مطار صنعاء الدولي، وفتح الطرقات في المحافظات بما فيها طرقات مدينة تعز، مع تأجيل فتح الطرقات الداخلة ضمن مناطق عسكرية إلى مرحلة ثانية. ووفقاً لتلك المصادر نفسها، فإن ملفّ رواتب الموظفين العسكريين في مناطق سيطرة صنعاء لا يزال محلّ خلاف، سيتمّ في حال حسمه، إلى جانب الملفّ الأمني الحدودي، الاتفاق على تمديد الهدنة لمدّة عام، مع ضمانات بإيقاف كلّ أشكال التصعيد العسكري على الأرض، وتشكيل لجان مراقبة من الأطراف كافة، ليعقب هذا بدء حوار حول التسوية السياسية. وتوقّعت وسائل الإعلام السعودية التوصّل إلى اتفاق بحلول نهاية شهر رمضان، في حال جرى تجاوز ما تبقّى من خلافات.

في المقابل، وفي الوقت الذي ناقش فيه «المجلس السياسي الأعلى» في صنعاء الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إحلال السلام وتطوّرات المفاوضات الجارية في سلطنة عُمان، وصادقَ على اتفاق تبادل الأسرى أواخر الأسبوع الماضي، ألمح عضو وفد «أنصار الله» المفاوض، عبد الملك العجري، إلى وجود تقدّم في المفاوضات، متوجّهاً إلى مَن يتّهمون الحركة بالتهرّب من السلام، بالقول في تغريدة على «تويتر»: «أبلغوهم أن الناس تموا»، في إشارة إلى حدوث اتّفاق بين صنعاء والرياض. وتزامنت هذه الإشارات مع تجدّد حراك دبلوماسي مكثّف يقوده المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، الذي زار الرياض أكثر من مرّة، والتقى الخميس السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، وسفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، كلاً على حدة، كما اجتمع بالأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم البديري. وتركّزت زيارة غروندبرغ على ضرورة تثبيت الوضع الحالي حتى التوصّل إلى اتّفاق جديد بشأن الهدنة.

في هذا الوقت، أكّدت مصادر مطّلعة في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن الاختراق الذي تحقّق في جنيف بشأن الأسرى، سيفتح مسارات أخرى من مسارات السلام، متوقّعة حدوث اختراق كبير خلال الأسابيع المقبلة في ظلّ تواتر الأنباء عن قيام مكتب المبعوث الأممي بإجراء ترتيبات لتوقيع اتفاق بين الرياض وصنعاء. وفي الوقت الذي تداولت فيه وسائل إعلام موالية لحكومة عدن حديثاً عن دخول الصين كوسيط جديد على خطّ الأزمة اليمنية، نفى مصدر دبلوماسي مطّلع، في حديث إلى «الأخبار»، صحّة تلك الأنباء، وأكّد عدم وجود أيّ تواصل جديد مع أطراف الصراع من قِبَل بكين بهذا الشأن. لكنه أشار إلى استمرار الجهود الروسية في تقريب وجهات النظر، معتبراً الدور الروسي «مسانداً للجهود التي تبذلها سلطنة عُمان والأمم المتحدة»، من جهتها، كشفت مصادر مقرّبة من حكومة عدن، لـ«الأخبار»، أن السعودية تعتزم عقد اجتماع للمجلس الرئاسي وحكومة معين عبد الملك، لإطلاعهما على نتائج مفاوضات مسقط، متوقّعة أن يتمّ في هذا الاجتماع الاتفاق على خطوط عريضة بشأن النقاط الخلافية التي أدّت إلى تعثّر التوصّل إلى اتفاق إلى الآن.

وكانت إيران أعلنت، السبت، على لسان المتحدّث باسم خارجيتها، ناصر كنعاني، عن مبادرة للسلام الشامل في اليمن، موضحةً أن هذه المبادرة تقوم على رفع الحصار كلّياً، وإقامة حكومة وحدة وطنية، على أن يلي ذلك وقف شامل لإطلاق النار على أساس احترام سيادة اليمن ووحدة أراضيه، ومن ثمّ إطلاق عملية سياسية شاملة بمشاركة كل الفئات اليمنية، ومن دون تدخّل خارجي. وأكد كنعاني، في تصريح، استخدام بلاده كامل طاقتها للوصول إلى «سلام عادل يقوم على الحقائق في اليمن»، معبّراً عن أمل بلاده في انفراجة قريبة في ظلّ «التقدّم الجاري» في المفاوضات. وتُعدّ تصريحات كنعاني الأولى لمسؤول إيراني حول اليمن، منذ إعلان وزير خارجية إيران حسين أمير عبد اللهيان من موسكو، ترحيب بلاده بأيّ مبادرة للحلّ في هذا البلد.

توقعت وسائل الإعلام السعودية التوصّل إلى اتفاق بحلول نهاية شهر رمضان (أ ف ب)

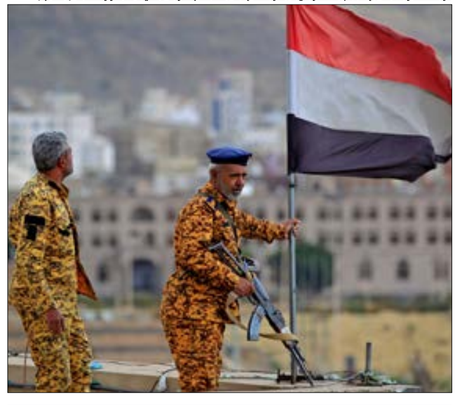

نفضة في «إمارات الخوف»: ابن زايد «يتغدّى» بالمنافسين

حملت التعيينات الأخيرة التي أجراها رئيس الإمارات، محمد بن زايد، في المناصب العليا في الدولة، ولا سيما تعيين نجله خالد وليّاً لعهد أبو ظبي، رسائل في اتجاهات عديدة، على أن مجملها يصبّ في خانة ترتيب البيت الداخلي، استعداداً لتحدّيات كبيرة قادمة من الخليج، ومن خارجه، لا تحتمل وجود أيّ تناقض على السلطة في الداخل

حسين إبراهيم

ليس في ما أجراه رئيس الإمارات، محمد بن زايد، من تعيينات في مناصب عليا في الدولة أيّ جديد على الخليج. فهذا الحاكم المهجوس بالخوف، مثله مثل غيره من طبقة الحكّام الجدد في المنطقة كلّها، صار يتوجّس حتى من إخوته الأشقّاء، ولا يقرّ عينه إلّا الابن، مستعيداً الحسّ القَبَلي الغريزي لحكم بلاد تتغنّى اليوم بالمشاركة في غزو الفضاء عبر أحد أبنائها الذي يقيم في محطّة الفضاء الدولية، كما بمنافسة نفسها برفع المباني الزجاجية لتصل حدود السماء، في شرق أوسط لم يَعُد أحد فيه قادراً على أن يضع حجراً على حجر.

وتنظيف البيوت الداخلية لأسر الحكم أصبح اليوم هو «الترند» في الخليج. فهذا الجار الكبير، ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، الخائف والمخيف في آن، لا يفتأ، منذ ست سنوات، يُصدر، باسم أبيه، الأوامر الملكية تلو الأخرى، لإزاحة مصادر التهديد أينما وُجدت، بدءاً بـ«كبارية» الأسرة، وصولاً إلى كلّ مَن يمكن أن يأتي بحركة، من رؤوس الأجهزة الأمنية، حتى آخر رجل أمن في أبعد ناحية من نواحي المملكة، مروراً بجهاز القضاء الذي طهّره من عتاة الوهابيين، حتى لو كانوا من المتملّقين له، ثم إلى كبار رجال المال والأعمال وغيرهم.

احتاج الأمر إلى أقلّ من سنة منذ تولّيه الرئاسة رسمياً، حتى يُبعد ابن زايد أشقّاءه الذين تقاسم معهم الحكم، من طريق الخلافة، مخالفاً الخط الذي رسمه والده، زايد بن سلطان آل نهيان، والذي ضمن له من خلاله، الرئاسة، وإن كان وزّع على هؤلاء الأشقاء جوائز الترضية التي استعملها بدورها لمزيد من تركيز السلطة في أبو ظبي، على حساب الإمارات الأخرى، ولا سيما دبي. وبلا شكّ، كان أحد المستهدَفين في التعيينات الأخيرة، نائب رئيس الدولة حاكم دبي، محمد بن راشد آل مكتوم، من خلال تعيين منصور بن زايد نائباً آخر للرئيس. ومع ذلك، يبقى هذا أهون الشرور بالنسبة إلى حاكم دبي من بين الأشقاء الآخرين، لكون منصور متزوجاً إحدى بناته، ما قد يساعد في الإبقاء على الصيغة القائمة التي توحي بشراكة ما بين أبو ظبي ودبي ولو من الموقع الدوني للثانية، عبر ثنائية بين ولي عهد أبو ظبي الجديد ونظيره في دبي، حمدان بن محمد بن راشد. فهو يدرك أن سرّ قوّة دبي هو ارتباطها بأبو ظبي، ولذا صار من بين أدواره، منذ زمن، نظْم قصائد المديح في ابن زايد، وآخرها قصيدة تلت التعيينات الأخيرة وعبّر فيها عن رضاه بقسمة منصب نائب الرئيس مع صهره،

> تنظيف البيوت الداخلية لأسر الحكم أصبح اليوم هو «الترند» في الخليج

تقول في أحد أبياتها «وحَط جنبي اللي على الشدّة يعين.. نعم منصور الذي بالجهد زاد».

ودبي كانت قد فقدت بالفعل الكثير من بريقها عندما احتاجت إلى مساعدة مالية مباشرة من أبو ظبي الغنية بالنفط خلال أزمة 2008 الاقتصادية، عندما كان نموذجها القائم في جزئه الأكبر على القطاعَين العقاري والمالي، ينهار تحت تأثير تلك الأزمة. وهي اليوم أحوج للاحتماء في ظلّ أبو ظبي، في زمن الصراع على الأدوار الذي يطحن الخليج، وأبرزه النزاع المرير، لكن المكتوم، بين ابن زايد وابن سلمان. ولذا، ليس أمام ابن راشد إلّا أن يقبل بتلك الخسارة الإضافية لآل مكتوم الذين كان منصب نائب الرئيس حكراً عليهم وحدهم منذ تأسيس الدولة، وهو منصب يبقى شرفياً إلى حدٍّ كبير، إذ لو كان ذا صلاحيات حقيقية، لكان حاكم دبي صار الرجل الأول في النظام خلال مرض الرئيس الراحل، خليفة بن زايد، الذي أقعده ثماني سنوات كاملة قبل وفاته العام الماضي.

أمّا الإمارات الخمس الأخرى، فليس لها، في ظلّ التعيينات الجديدة، سوى المزيد من التهميش، إذ صار دورها يقتصر على المصادقة على قرارات ابن زايد في المجلس الأعلى للاتحاد الذي يضمّ حكّام الإمارات السبع، والمباركة والمبايعة والتهنئة بالأعياد. فالنصّ الدستوري الخاص بالمداورة على الرئاسة كل ستة أشهر بين الحكام السبعة، لم يطبّق أبداً منذ تأسيس الدولة عام 1971، بسبب القوّة الاقتصادية لأبو ظبي وطغيان شخصيّة زايد.

لكن أكثر المستهدفين بتعيين خالد، هم الإخوة الأشقّاء لابن زايد، الذين مثّلوا حلقةً هيمنت بشكل كامل على السلطة منذ سنوات طويلة. وعلى رغم أن التعيينات تتضمّن توزيعة أخرى لتلك المناصب هدفها عملياً إرضاء هؤلاء، مثل تعيين منصور رئيساً لصندوق «مبادلة»، وطحنون رئيساً لـ «جهاز أبو ظبي للاستثمار»، وهما الصندوقان السياديان الأساسيان في الإمارات، إلّا أن تعيين خالد وليّاً لعهد أبو ظبي يبعدهم جميعاً عن مسار الرئاسة، ويَحسم الأمر لمصلحة الابن. ويستفيد الرئيس الإماراتي في إجراءاته من أن دولته ما زالت فتيّة جداً حتى تكون آلية الخلافة فيها واضحة وآمنة، وهو الرئيس الثالث لها منذ التأسيس، بعد أخيه غير الشقيق الراحل خليفة، لكنه عملياً الرئيس الفعلي الثاني، بعد والده، كونه كان الرجل القوي في النظام، لا فقط بسبب مرض الرئيس السابق، بل لأن أبناء فاطمة بنت مبارك الكتبي، الزوجة الثالثة والمفضّلة لزايد، كانوا يسيطرون على مفاصل الحكم منذ أيام والدهم، ولم يكن خليفة إلّا صورة يَحكمون من خلفها مراعاةً للتقاليد. فلو كان خليفة الذي تولّى منصبه بعد وفاة والده عام 2004، رئيساً فعلياً في يوم من الأيام، لعيّن أحد ابنيه سلطان أو محمد ولياً لعهد أبو ظبي. ولذا، فإن المرجّح أن تكون التعيينات الجديدة مجرّد خطوة أولى في مسار طويل سيتمّ في خلاله إضعاف الأشقّاء الآخرين، إذ ما زال لدى ابن زايد الشاب نسبياً (62 عاماً) متّسع من الوقت لاتّخاذ خطوات تكميلية أخرى نحو تحقيق الهدف المرسوم منذ الآن.

الأهم في «النفضة» التي أجراها رئيس الإمارات أنها تحصل في ظلّ خلافات عميقة له مع ابن سلمان، تشمل ملفّات كثيرة من ضمنها اليمن والنموذج الاقتصادي الذي يريد الأخير انتزاعه من الإمارات، ضمن «رؤية 2030» التي تقضي بتطوير المملكة على الطريقة الإماراتية. إلّا أن تلك الخلافات تقع تحت مظلّة عامة هي صراع على النفوذ في المنطقة، وحتى على مستوى العالم، من خلال استخدام الثروات. فبعد أن كان ابن زايد عرّاب ابن سلمان في استمالته على السلطة في السعودية، تصرّف الأخير بطريقة استيعابية، إزاء التعيينات الأخيرة، مهاتفاً جميع المعيّنين الجدد، وكأنه يريد أن يقول لهم: «أنا الأخ الأكبر» في الخليج.

الحدث

الجولاني يستعدّ لـ«معركة وجود»
ربيع ساخن ينتظر سوريا

على وقع خطوات الانفتاح العربي المتواصل على سوريا، والاستعدادات لعودة الأخيرة إلى مقعدها في الجامعة العربية، تخوض دمشق مفاوضات دقيقة ومفصّلة في العاصمة الروسية مع أنقرة، لرسم خريطة طريق واضحة تعيد ترتيب الأوراق مع الجارة الشمالية. التي وجدت نفسها مجبرة على خوض غمار هذه المفاوضات بحثاً عن حلّ لعقدة ساهمت هي نفسها في شدّ وثاقها على مدار 12 عاماً. وبأي ذلك في وقت يشهد فيه الميدان السوري تسخيناً على جبهات عدّة، سواء في الشمال الذي تحاول «هيئة تحرير الشام» استكمال التهامه تحضيراً لمواجهات منتظرة لاستعادة معقلها في إدلب، أو في الشرق حيث تتابع القوات الأميركية تحصين مواقعها بعد تلقّيها ضربة موجعة أودت بحياة أحد المقاولين الأميركيين، في تأكيد لاستمرار مواقف دمشق المعلنة من هذا المسار.

وبأتي الاجتماع الجديد بعد رفض دمشق المشاركة في لقاء كان مقرّراً منتصف شهر آذار الماضي، سافر لأجله معاون وزير الخارجية التركي، بوراك أكجابار، إلى موسكو، ولم يقيّض له أن يلتئم.

علاء حلبي

غادر، أخيراً، بعثة الخارجية السورية برئاسة معاون وزير الخارجية، أيمن سوسان، إلى العاصمة الروسية موسكو للمشاركة في الاجتماع الرباعي لمعاوني وزراء الخارجية في سوريا وروسيا وإيران وتركيا لمناقشة سبل إعادة العلاقات بين دمشق وأنقرة. وجاء ذلك في أعقاب إصرار أبداه الجانب السوري على وضع جدول واضح لهذه الاجتماعات، يتصدّره انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية، في مقابل محاولات تركية لعقد الاجتماع من دون أجندة مسبقة، لم تصل إلى نتيجة. الوفد الذي يُجري اجتماعات ثنائية مع الوفدَين الروسي والإيراني لمناقشة النقاط الأساسية للاجتماع الرباعي المقرّر عقده غداً الثلاثاء، أكد قبيل سفره أنه «سيركّز بالتحديد على إنهاء الوجود العسكري التركي على الأراضي السورية ومكافحة الإرهاب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية السورية»، في تأكيد لاستمرار مواقف دمشق المعلنة من هذا المسار.

وبأتي الاجتماع الجديد بعد رفض دمشق المشاركة في لقاء كان مقرّراً منتصف شهر آذار الماضي، سافر لأجله معاون وزير الخارجية التركي، بوراك أكجابار، إلى موسكو، ولم يقيّض له أن يلتئم.

ولذا، أجرت كلّ من طهران وموسكو سلسلة اتصالات ولقاءات لتقريب وجهات النظر، في وقت وجدت فيه أنقرة نفسها مجبَرة على توفير أرضية للقاء، وخصوصاً أنه يأتي في وقت حساس بالنسبة إلى حكومة الرئيس رجب طيب إردوغان الذي يخوض انتخابات حاسمة في شهر أيار المقبل، يؤدي فيها الملفّ السوري دوراً كبيراً. ولعلّ هذه الحساسية هي التي تفسّر إصرار أنقرة على عقد الاجتماع الرباعي، أملاً بالخروج بتوافقات تزيح عن كاهلها أزمة اللاجئين السوريين من جهة، وتعيد ترتيب حدودها الجنوبية التي تسيطر «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) المدعومة أميركياً على أجزاء منها، وهو ما تعدّه تركيا تهديداً لها في ظلّ اتّهامها «حزب الاتحاد الديموقراطي» الذي يقود «قسد» بأنه امتداد لحزب «العمال الكردستاني» المصنَّف على لوائح الإرهاب التركية.

> استقدمت القوات الأميركية شحنات كبيرة من الأسلحة من العراق إلى قواعدها في الشرق السوري

وشهد مسار التطبيع السوري – التركي خطوات واسعة تمثّلت في لقاءات أمنية تبعها لقاء على مستوى وزراء الدفاع، تحرّكت بموازاته أنقرة لتمهيد الأرض لفتح طريق حلب – اللاذقية (M4) عبر إعادة انتشار لقواتها هناك، أريدَ منها أن تكون مقدّمة لتحرّكات لاحقة. على أن الزلزال الذي ضرب تركيا وسوريا تسبّب بتأجيل ذلك، فيما وجدت دمشق الفرصة سانحة لتشديد موقفها، والمطالبة بوضع جدول واضح لانسحاب القوات التركية، بالإضافة إلى وقف دعم الفصائل المسلّحة، وحلّ مشكلة المياه في ظلّ خرق أنقرة لاتفاقاتها مع سوريا والعراق، وتخفيضها كمّيات المياه المرسَلة من نهر الفرات الذي يمثّل أهمّ مصدر مائي في سوريا.

في المقابل، فإن التحرّكات التركية التي سبقت الزلزال لفتح طريق حلب – اللاذقية، والتي جاءت ضمن خطّة طرحتها أنقرة لإعادة فتح معبر باب السلامة لمرور الشاحنات التجارية عبر سوريا، قابلتها «هيئة تحرير الشام» («جبهة النصرة» سابقاً)، بقيادة أبو محمد الجولاني، بتحرّكات ميدانية لقضم مناطق في ريف حلب شملت عفرين ومحيطها، بالإضافة إلى محاولة إشعال خطوط التماس، عبر شنّ ثلاث هجمات نفّذها «انغماسيون»، وتصدّت لها قوات الجيش السوري في ريف حلب الغربي. وفي هذا السياق، أكدت مصادر ميدانية، لـ«الأخبار»، أن «تحرير الشام» أوعزت لخلايا تابعة لها منتشرة في ريف حلب الشرقي، بأن تستعدّ لخطوة قضم مناطق جديدة، أبرزها مدينة الباب ومحيطها، وصولاً إلى جرابلس، بهدف السيطرة على المعابر التي تصل بين ريف حلب ومناطق سيطرة «قسد»، وإيجاد مصادر دخل إضافية. كما أوعزت الهيئة إلى عناصرها بالاستعداد لمواجهة عسكرية قد تستهدف إنهاء وجود «جماعة الجولاني» في إدلب، ضمن ترتيبات ميدانية سورية – تركية – روسية – إيرانية لفتح الباب أمام مرور الترانزيت من تركيا عبر سوريا، وإعادة النازحين إلى قراهم ومنازلهم، وهي خطوة يحاول الجولاني عرقلتها بشتّى السبل عن طريق منع فتح معابر دائمة مع مواقع سيطرة الجيش السوري.

تأني إعادة تفعيل ملف التطبيع السوري – التركي بعد أيام قليلة على استضافة القاهرة وزير الخارجية السورية، فيصل المقداد، وسط توقّعات بلقاء بين رئيسَي البلدين خلال شهر نيسان الحالي. وفي الاتجاه نفسه، تستعدّ السعودية لفتح قنصليتها في دمشق بشكل رسمي خلال الأيام المقبلة، وذلك قبيل زيارة منتظرة لوزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، للعاصمة السورية، وفي ظلّ حديث متزايد عن استعدادات لدعوة سوريا إلى المشاركة في القمة العربية التي تستضيفها الرياض في شهر أيار المقبل.

في هذا الوقت، وبالتوازي مع زيادة إسرائيل وتيرة اعتداءاتها على سوريا والتي وصلت إلى ثلاثة خلال أربعة أيام طاولت دمشق وحمص، استقدمت القوات الأميركية شحنات كبيرة من الأسلحة من العراق إلى قواعدها في الشرق السوري، ضمن محاولة تحصين مواقعها إثر تعرّضها لقصف صاروخي وبالطائرات المسيّرة، أدى إلى مقتل أحد عناصرها وإصابة آخرين. ويترافق هذا التسخين الميداني مع استمرار الحوار السوري – التركي، والذي يمثّل رفض الوجود الأميركي في سوريا أحد أسسه، ما من شأنه مضاعفة الضغوط على القوات الأميركية التي تنتشر في المواقع النفطية السورية، بالإضافة إلى قاعدة التنف على المثلث الحدودي مع العراق والأردن، والتي تتهمها دمشق وموسكو بأنها تشكّل قاعدة دعم وإمداد لمقاتلي تنظيم «داعش» المنتشرين في البادية السورية.

تقرير

طهران - موسكو نحو تعاون استراتيجي: الغرب لا يتأقلم

يتعزّز التقارب الإيراني - الروسي يوماً بعد آخر، مع تعمّقه على أكثر من مستوى. جرى التعبير عنها في الاتفاق الاستراتيجي الجديد المزمع توقيعه قريباً بين البلدين. ومن هذه المستويات، يُقلق الغرب خصوصاً تعاون الجانبين على المستوى العسكري. وما يُحكى عن قرب حصول طهران على مقاتلات «سو-35»، وانظمة دفاع جوّي من طراز «أس-400»، والخشية من تحوّل الجمهورية الإسلامية إلى «تهديد أكبر»، مستندةً إلى واقع أنها أصبحت رسمياً في المعسكر الشرقي

طهران - **محمد خواجوئي**

توازياً مع التصعيد الحاصل بين الغرب من جهة، وإيران وروسيا من جهة أخرى، أخذت طهران وموسكو تعزّزان تقاربهما أكثر فأكثر، وباتتا، اليوم، تقفان على عتبة التوقيع على معاهدة استراتيجية طويلة الأمد، يرى مسؤولو البلدَين أنها تشكّل «سدّاً منيعاً أمام الضغوط الغربية». وعلى هذه الخلفية، أعلن وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، خلال زيارته إلى موسكو، الأسبوع الماضي، أن التوقيع على «معاهدة التعاون المشترك» بين البلدَين يمرّ بمرحلة «الخطوة النهائية»، معرباً عن أمله في أن يتمّ التوقيع على الوثيقة النهائية خلال زيارة سيقوم بها نظيره الروسي، سيرغي لافروف، إلى طهران في المستقبل المنظور.

وكانت أوّل معاهدة استراتيجية بين طهران وموسكو وُقّعت في آذار من عام 2001. ومع انتهاء سريانها في عام 2021، أي بعد 20 عاماً، تحرّك الطرفان في اتّجاه صياغة اتفاق جديد تُحدّد ملامحه الظروف والمتطلّبات الراهنة، وأهمّها اشتداد المواجهة والتوتّر في علاقات البلدَين مع الغرب. وتمتدّ فترة الاتفاق الجديد هي الأخرى لـ20 عاماً، فيما يشكّل التعاون على المستويَين الاقتصادي والعسكري، الدعامتَين الرئيسيتَين له. وإذ حملت تطوّرات السنوات الأخيرة على الصعيد الدولي، إيران وروسيا نحو مزيد من التقارب، إلّا أن الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، في عام 2018، وإعادة تفعيل العقوبات ضدّ الجمهورية الإسلامية، دفعا هذه الأخيرة إلى الإحجام عن التعاون مع الغرب، وهو ما استحثّها على توسيع نطاق علاقاتها مع الدول التي تخوض هي الأخرى منافسة ومواجهة مع الغرب، أو على الأقلّ لا يسعى سياسة «التحوّل شرقاً». ومن الإرهاصات المهمّة لهذه السياسة، على مدى العامَين الأخيرَين، يمكن الإشارة إلى انضمام إيران إلى عضوية «معاهدة شنغهاي للتعاون»، وتوقيعها على الاتفاق الاستراتيجي – ومدّته 25 عاماً – مع الصين، فضلاً عن توقيعها اتفاقات مماثلة مع بلدان من مثل فنزويلا، وكذلك إجراء مناورات عسكرية منتظمة مع موسكو وبكين. وفي هذا الاتجاه، تعمّقت العلاقات بين طهران وموسكو أكثر فأكثر، لا سيما بعد تولّي إبراهيم رئيسي سدّة الرئاسة في الجمهورية الإسلامية. ومن جهة أخرى، تشجّع الروس على تطوير العلاقة مع الإيرانيين بعد الحرب الأوكرانية، التي تحوّلت إلى مواجهة حادة مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة.

وفي الأرقام، تفيد الإحصاءات الرسمية بأن قيمة التبادل التجاري بين البلدَين، شهدت نموّاً بنسبة 20% عام 2022، مقارنة بالعام الذي سبقه، لتصل إلى 4,9 مليار دولار. وتأمل كل من إيران وروسيا في أن يصل هذا الرقم إلى 40 ملياراً مع وضع الاتفاق الاستراتيجي الجديد موضع التطبيق. أيضاً، يتعرّض البلدان لأقسى العقوبات الغربية، وهو ما دفعهما وحفّزهما على تمتين علاقاتهما الاقتصادية، والإفادة من طاقات أحدهما الآخر لخفض آثار هذه العقوبات. كذلك، تُعدّ إيران أحد الأركان الرئيسة لمشروع ممرّ «الشمال – جنوب» الذي ستجني منه منافع اقتصادية، فضلاً عن كونه يمثّل فرصةً مهمّة لروسيا للإفادة من طاقات الترانزيت لتدعيم علاقاتها التجارية مع البلدان الأخرى. وفي هذا الإطار، قال رئيس غرفة تجارة وصناعة روسيا، سيرغي كاثيرين، إن «الشركات الروسية بدت مهتمّة كثيراً لدخول السوق الإيرانية. إيران تُعدّ جسر اتصال للتجارة مع الشرق الأوسط وجنوب وجنوب شرقي آسيا. والنقطة الأخرى هي أن لدى طهران خبرة فريدة من نوعها في التعاطي مع العقوبات الغربية». وأضاف: «تتوافر في الوقت الراهن، الظروف اللازمة لتعزيز التعاون مع إيران في جميع المجالات تقريباً، بدءاً من الزراعة وصولاً إلى التكنولوجيات الحديثة والطاقة والهندسة والنسيج والسياحة. كما تتوافر إمكانات هائلة للاستثمارات المشتركة والتعاون في المناطق الاقتصادية الخاصة».

كانت أوّل معاهدة استراتيجية بين طهران وموسكو وُقّعت في آذار من عام 2001 (أ ف ب)

أما التعاون العسكري فيمثّل الجانب الآخر من العلاقات الروسية – الإيرانية، والذي من المقرّر أن يتعزّز في الاتفاق الاستراتيجي الجديد. وعلى الرغم من أن الطرفَين تعاونا، على مدى السنوات الماضية، في المجال العسكري، يبدو أن التعاون الجديد بينهما بات مثيراً للجدل، ومبعثَ قلق بالنسبة إلى الغرب. فخلال السنة الأخيرة التي مضت على الحرب الأوكرانية، أثارت قضيّة بيع إيران مُسيّرات «شاهد 136» لروسيا لاستخدامها في الحرب، جدلاً واسعاً، إلى درجة أنها تسبّبت في فرْض عدّة حُزَم عقوبات غربية على السلطات والكيانات الإيرانية، تماشياً مع العقوبات المتعلّقة بالبرنامج النووي وقضايا حقوق الإنسان. لكن عمليّة إرسال المُسيّرات الإيرانية إلى روسيا، استمرّت خلال الأشهر الماضية، في ما يمثّل علاقة ثنائية الاتجاه، لا سيما أن موسكو ستسلّم طهران مقاتلات متطوّرة في مقابل حصولها على المسيّرات. وقبل أقلّ من شهر، تحدّثت ممثّلية الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى الأمم المتحدة عن «وضْع نصّ نهائي» لاتفاق شراء مقاتلات «سوخو-35» من روسيا، لكنّها أحجمت عن إعطاء المزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، ووصفت الأمر بـ«السرّي». وفي هذا الإطار، كتبت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، قبل أقلّ من شهرين، وفي ضوء تحليل صور ومعطيات الأقمار الاصطناعية، عن «قاعدة عقاب 44 تحت الأرض» الإيرانية، أن الجمهورية الإسلامية تستعدّ على الأرجح لاستقبال مقاتلات «سوخو-35» الروسية.

> يُعدّ التعاون العسكري بين إيران وروسيا مبعثَ قلق بالنسبة إلى الغرب

وإضافةً إلى ذلك، يُقال إنه من المقرّر أن تسلّم روسيا، إيران، منظومة «أس-400» للدفاع الجوّي، الأمر الذي سيسهم في ترقية قوّة الردع المحلّية في ظلّ التهديدات الغربية والإسرائيلية ضدّ البرنامجَين النووي والصاروخي الإيرانيَّين. وكانت الإدارة الأميركية حذّرت، خلال الأشهر الأخيرة، من «تعاون عسكري واسع النطاق» بين طهران وموسكو، واعتبرته «مُضرّاً» لأوكرانيا ولجيران إيران وللعالم، إذ إنه في حال تسليم هذه المقاتلات إلى الجمهورية الإسلامية، فإن هذه الأخيرة «ستتحوّل إلى تهديد أكبر».

وعلى صعيد متّصل، أجرت إيران وروسيا ومعهما الصين، مناورات عسكرية شمال المحيط الهندي على مدى الأعوام الأربعة الأخيرة، وهو ما يشكّل أحد مظاهر نموّ العلاقات العسكرية بين الجانبَين. ويبدو أن أحداثاً من نوع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين إيران وروسيا، تُظهر أن الاتحاد بين الدول التي تخوض منافسة مع الغرب، أصبح أكثر جدّية مع الوقت. وهذا يمكن أن يمثّل أحد ملامح وسمات النظام الدولي الجديد، الذي تعتزم القوى الناشئة تحدّي القوّة الأميركية فيه.

السودان

دمج «الدعم السريع» يعيق الاتفاق
البرهان - حميدتي: المناكفات باقية

الخرطوم - **مي علي**

وقفت ورقة الإصلاحات في المؤسسة العسكرية السودانية حجر عثرة أمام توقيع الاتفاق السياسي بصورته النهائية في التاريخ الذي حُدد له وفق الجداول الزمنية، في مطلع نيسان الجاري. وبعد اجتماعات مكثّفة ضمّت رئيس «مجلس السيادة» عبد الفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وممثلي القوى السياسية والمدنية الموقّعة على «الاتفاق الإطاري»، إضافةً إلى «الآلية الثلاثية» (بعثة الأمم المتحدة «يونتاميس»، و«الاتحاد الأفريقي» و«إيقاد»)، جرى التوصّل إلى تحديد يوم السادس من الجاري، تاريخاً لتوقيع الاتفاق السياسي النهائي.

وناقش المجتمعون آخر القضايا المتبقية التي لم يتمّ التوافق في شأنها، إذ كادت ورقة الإصلاح في المؤسستين العسكرية والأمنية أن تطيح مجمل الاتفاق، غير أن النطق باسم العملية السياسية، خالد عمر، أكد أن اجتماع القصر الجمهوري استعرض، أول من أمس، المسائل الفنية المرتبطة بمراحل الإصلاح والدمج والتحديث في القطاع الأمني والعسكري، موضحاً أن حسم المدة الزمنية لتلك القضايا، تمّ تحديده في ورقة إصلاح هذا القطاع التي وقّعت عليها جميع الأطراف في الـ15 من آذار الماضي. وبدأت إرهاصات الخلافات حول هذه الورقة منذ الجلسة الختامية للورشة، حيث غاب عنها البرهان، وهو أيضاً قائد الجيش، وكبار قادة المؤسسة الذين كانوا من بين المشاركين فيها، كما غاب عنها أيضاً قائد قوات «الدعم السريع»، حميدتي، وهو ما اعتبر مؤشراً إلى أن الخلافات بدأت تظهر في تفاصيل البحث، لا سيما بعدما أكد جميع المشاركين، خلال الجلسة الافتتاحية، موافقته والتزامه بالعملية السياسية والنصوص الواردة في «الاتفاق الإطاري»، والخاصة بدمج قوات «الدعم السريع». وفي هذا الإطار، كشف مصدر مطّلع، لـ«الأخبار»، أن «كبار قادة الجيش يسعون إلى إفشال ورشة الإصلاح الأمني والعسكري، لا سيما وأن معظمهم إسلاميون ينتمون إلى النظام السابق»، ويعلمون أنه، في حال التزام الجيش بالإصلاح، «سيصبحون خارج المؤسسة العسكرية»، وفق المصدر. وكان لافتاً أيضاً خروج تصريحات منسوبة إلى مصادر في الجيش، لبعض وسائل الإعلام، تتحدّث عن رفض القوات المسلحة «التوصيات المنقوصة» في ورشة الإصلاح العسكري، وهو ما اضطرّ القيادة العامة للجيش لتأكيد التزامها، عبر بيان رسمي، بالعملية السياسية، وأنها تنتظر اكتمال عمل اللجان الفنية في التفاصيل المتعلقة بعمليّات الدمج، وصولاً إلى جيش وطني يحمي التحوّل الديموقراطي. ووفق مصدر في الجيش تحدث إلى «الأخبار»، فإن «عمليّة الدمج تعتبر من العمليّات الفنيّة الدقيقة، ولكنها في الوقت ذاته بسيطة، لأنها تحتكم إلى قانون القوات المسلحة الذي فصّل الخطوات التي يجب اتّخاذها في حال تمّ دمج أيّ قوات في الجيش».

أما بالنسبة إلى الأصول والمقارّ التي سبق لقائد الجيش أن منحها لقوّات «الدعم السريع»، أوضح المصدر أنها «ستؤول إلى الجيش متى اكتملت

> تركّزت الخلافات بين الجيش و«الدعم السريع» حول المدى الذي ستستغرقه فترة الدمج

عملية الدمج»، لكنه لم يستبعد، مع هذا، مطالبة قوات حميدتي بتعويضات مالية عن المعدات والمركبات والسلاح المملوكة لها. وأضاف المصدر أن «التفاصيل معقّدة، وتحتاج إلى فترة زمنية ليست بالبسيطة»، مشيراً إلى أن «الخلافات التي ظهرت بين القوّات المسلحة والدعم السريع حول عملية الدمج، ترجع إلى غياب الثقة بين الطرفَين».

ووفق مصادر مطّلعة، فإن الخلافات بينهما، كانت حول المدى الزمني الذي ستستغرقه فترة الدمج، إذ طالبت «الدعم السريع» فترة 10 سنوات من تاريخ التوقيع النهائي لإكمال عملية الدمج، فيما تمسك الجيش بفترة عامين فقط لإكمال تلك العمليّة الفنيّة. وأفادت المصادر بأن الورقة التي قدّمتها «الدعم السريع» في ورشة الإصلاح الأمني والعسكري، شددت على «تجريم الانقلابات العسكرية»، وعلى «نأي المؤسسة العسكرية بنفسها عن التدخّل في السياسة»، كما تضمّنت مطالبَ اعتبرتها ضرورية، بإصلاح المؤسسة، وعلى رأسها «تطهير» الجيش و«الدعم السريع» من منسوبي النظام السابق. كما شدّدت الورقة على أهميّة مراجعة مناهج الكلية الحربية، بناء على الإصلاح القانوني وتحسين شروط الخدمة.

ومع اقتراب تاريخ التوقيع على الاتفاق النهائي بين القوى المدنية والعسكر، كثّفت القوى المعارضة للاتفاق من حركتها المناهضة له. وفي هذا السياق، أعلنت «الإدارة الأهلية» في الخرطوم، إغلاق كامل العاصمة يوم الأربعاء المقبل، رفضاً لـ«الاتفاق الإطاري». وعلى الرغم من اقتراب تسليم الجيش السلطة للمدنيين، إلا أن الشارع العام يبدو غير مبالٍ بالتطوّرات الحاصلة نتيجة فقدانه الثقة في قائد الجيش الذي سبق له أن انقلب على السلطة المدنية، ويزون أن انقلابه المقبل سيكون رهن اكتمال عمليّة دمج «الدعم السريع»، وتذويبها في القوّات المسلّحة.

(أ ف ب)

الكرة اللبنانية

صورة متناقضة في ربع نهائي كأس لبنان

اكتمل عقد الدور نصف النهائي من مسابقة كأس لبنان وأصبحت الصورة واضحة: العهد سيواجه شباب الساحل، والنجمة في مواجهة البرج. صورة تشكلت بعد فوز النجمة على الصفاء والعهد على الشباب الغازية في ربع النهائي السبت والأحد

عبد القادر سعد

النقد حسن كوراني النجمة حين سجّل هدف الفوز في الوقت بدل الضائع

وقف لاعبو الغازية كممر شرف للاعبي العهد كتكريم لهم بعد فوزهم بلقب الدوري (طلال سلمان)

تناقضت الصورة في ما تبقى من الدور ربع النهائي لمسابقة كأس لبنان خلال عطلة نهاية الأسبوع على ملعب بحمدون. يوم السبت شهد تأهلاً صعباً للنجمة على حساب الصفاء بعد أن كان متأخراً حامل اللقب 1-0 في الشوط الأول بهدف ديالو من ركلة جزاء، في حين تأهل العهد بسهولة على حساب الغازية. كاد النجمة أن يقع في فخ ركلات الترجيح بعد أن عادل عبر قائده علي حمام مبكراً في الشوط الثاني (الدقيقة 51)، لكنّه انتظر طويلاً جداً حتى يسجّل هدف الفوز في الدقيقة الرابعة من الوقت بدل عن ضائع. أنقذ حسن كوراني النجمة بتسجيله هدفاً جميلاً «لطّخ» به الصورة الناصعة التي قدمها حارس الصفاء طلال دندشلي الذي كان أفضل لاعبي فريقه، صحيح أن النجمة كان الطرف الأفضل ولو بشكل طفيف بغض النظر عن سيناريو التسجيل، لكن الصفاويين بروحهم الشبابية كانوا يستحقون الخروج متعادلين والذهاب إلى ركلات الحظ.

النجمة من جهته نجح في مشوار حفاظه على اللقب وتأهل لمواجهة البرج بعد أسبوعين تقريباً بانتظار عودة البرج من استحقاقه العربي. فممثل لبنان في كأس الأندية العربية يخوض اليوم تمرينه الأخير قبل مواجهة فريق الوحدة الإماراتي في الدور الأول من المسابقة. مباراة الذهاب والإياب ستقامان في الإمارات ما يجعل البرج يفقد سلاح الأرض والجمهور بسبب الظروف الراهنة في لبنان سواء بالنسبة للملاعب أو غيرها.

في نصف النهائي الثاني، غابت الإثارة أمس بعكس يوم السبت، لكنه شهد لفتة جميلة من فريق الشباب الغازية الذين وقف لاعبوه ممر شرف للاعبي العهد لدى دخولهم إلى أرض الملعب كتكريم لهم بعد فوزهم بلقب الدوري. حقق العهد تأهلاً سهلاً أمام الغازية بفوزه عليه 3-0. نتيجة كان من الممكن أن تكون أكبر لولا براعة الحارس الجنوبي أحمد دياب، الذي كرر السيناريو الذي قدمه حارس الصفاء طلال دندشلي قبل 24 ساعة. دياب وعارضته أخّرت تقدم العهد حتى الدقيقة 26 حين افتتح محمد حيدر التسجيل من ركلة جزاء أراح فيها أعصاب متابعيه المتخوفين من سيناريو مماثل لما حصل بين النجمة والصفاء.

> يلعب العهد مع شباب الساحل والنجمة مع البرج في نصف النهائي

لم يترك العهداويون فرصة للجنوبيين بوضع أي نوع من أنواع الضغط عليهم. عزّزوا النتيجة عبر محمد ناصر بعد أقل من ربع ساعة على بداية الشوط الثاني. لم ينتظر العهداويون أكثر من عشر دقائق حتى سجلوا الهدف الثالث عبر الإستكندي لي إروين في الدقيقة 69 ليقتلوا المباراة ويحسموا تأهلهم إلى نصف النهائي لمواجهة شباب الساحل يوم السبت المقبل. سيلعب العهد مع الفريق الوحيد الذي فاز عليه في الدوري الذي أحرز لقبه العهد قبل أقل من شهر.

أما نصف النهائي الثاني يوم السبت في 15 الجاري بين البرج والنجمة فسيكون مشهوداً بين فريقين لطالما كانت مبارياتهما مفتوحة.

بريميرليغ

موسمٌ «جافٍ» آخر في توتنهام

الألقاب «ليست» من أولويّات الإدارة!

يُعدّ توتنهام أحد أقطاب الأندية الستة الكبرى في الوسط الإنكليزي. غير أن غيابه عن منصّات الألقاب خلال السنوات الأخيرة يضع علامات استفهام حول تصنيفه «الغرفي». شهد الفريق سلسلة من الأجيال اللامعة. ومن خلفهم مدربون بارزون. فماهي الأسباب وراء جفاف خزائن «السبيرز»؟

حسينة فحص

(أ ف ب)

برز توتنهام في تاريخه الحديث على الصعيدين المحلي والأوروبي مع المدرب الأسبق ماوريسيو بوكيتينو. تمكّن الأرجنتيني من بناء منظومة شابة احتلّت وصافة الدوري الإنكليزي الممتاز موسم 2016/2017، كما أنها وصلت إلى نهائي دوري أبطال أوروبا 2019.

كاد الفريق يلامس أعتاب الذهب مع بوكيتينو ضمن أكثر من استحقاق، لكنه فشل في حصد الألقاب. ليستمر غياب النادي عن أيّ إنجاز منذ 15 سنة عندما توّج بكأس رابطة الأندية الإنكليزية عام 2008. رحل بوكيتينو بعدها، وقام النادي اللندني بإعادة هيكلة كبيرة شملت الجهاز الإداري والفني. حلّ البرتغالي جوزيه مورينيو على رأس العارضة الفنية للفريق، لكنه فشل أيضاً في رفع الألقاب رغم حصده البطولات أينما حلّ خلال مسيرته التدريبية، حتى إنه فاز بعد رحيله عن «السبيرز» بلقب دوري المؤتمر الأوروبي برفقة روما الإيطالي. توّاتر رايان مايسن ونونو إسبيريتو سانتو على قيادة الفريق بعدها ضمن حقباتٍ قصيرة، إلى أن قاد أنطونيو كونتي المشروع مع المدير الرياضي فابيو باراتيتشي. ارتفع سقف التطلعات حينها في ظلّ الخبرة المستقدمة توازياً مع فتح خزائن النادي بهدف تدعيم المنظومة، غير أن كونتي الذي حصد لقب الدوري في إيطاليا برفقة يوفنتوس وإنتر ميلانو، وقبل ذلك مع تشيلسي الإنكليزي، فشل برفقة توتنهام لينتهي به المطاف خارج النادي منذ بضعة أيام.

> فاز توتنهام بلقبٍ واحد تحت قيادة رئيس النادي دانييل ليفي

تسلّم كريستيان ستيلّيني الشعلة، على أن يكون أمام اختبار اليوم عندما يحل ضيفاً على إيفرتون، (22:00 بتوقيت بيروت). يترقّب المدرب الإيطالي تحقيق نتيجة إيجابية يعزّز خلالها مركز الفريق ضمن الأربعة الكبار كأقصى حد، مع استمرار مسلسل الابتعاد عن الألقاب. هكذا، يستمر سيناريو المناقشة السنوية بين جماهير توتنهام، ومن خلفها النقاد، حول الموعد الذي سيُنهي فيه الفريق جفافه على صعيد البطولات، وما إذا كانت الإدارة الحالية قادرة على تجاوز مواسم «القحط».

هناك قسم كبير من مشجعي توتنهام يُعلّق فشل الفوز بالألقاب على شمّاعة شركة «ENIC» الدولية الاستثمارية المالكة للفريق ورئيس النادي دانييل ليفي. الاحتجاجات دائماً ما تظهر داخل الملعب وخارجه، عبر رفع لافتات مطالبة برحيل الشركة مع عبارات مناصرة للمجد على حساب الربح. تجدّر الإشارة إلى فوز توتنهام بلقبٍ واحد تحت قيادة ليفي، وهو ما يثير غضب الجماهير رغم تحقيق نجاحات نوعية خلال فترة ترؤسه، مثل خلق استقرار مالي والثبات بين الستة الكبار مع الوصول إلى الأدوار المتقدمة في الكؤوس أحياناً، إضافة إلى بناء ملعب جديد.

في النهاية، تبقى الألقاب أبسط علامات النجاح في عالم كرة القدم، إذ إن الهدف من أيّ منافسة هو الفوز بها. ومع ذلك، يبدو أن إدارة توتنهام لا تضع الألقاب ضمن أولويّاتها. هناك شعور بأنّ الأولوية خلال العقدين الماضيين تصبّ ضمن إطار المشاركة في دوري أبطال أوروبا، وهو ما يزيد من غضب الجماهير في ظل تتويج أندية أقل استعداداً للفوز من السبيرز خلال تلك الفترة، مثل سوانزي سيتي وبرمنغهام سيتي بكأس الرابطة، وبورتسموث ووِيغان أثليتيك وليستر سيتي بكأس الاتحاد الإنكليزي، مع تتويج هذا الأخير بالدوري الإنكليزي الممتاز أيضاً في موسم 2015-2016.

إعلانات رسمية

إعلان شطب

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية العمومية العادية المنعقدة تاريخ 2017/11/10 تقرر بتاريخ 2023/3/20 حلّ شركة روكاف ش.م.ل. أوف شور رئيس مجلس إدارتها مديرها الشيخ حسن محمد بن لادن وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مسجلة تحت الرقم /1802738/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /1780424/.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.

أمين السجل التجاري
بالتكليف
مارلين دميان

إعلان شطب

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية العمومية العادية المنعقدة تاريخ 2016/12/22 تقرر بتاريخ 2023/3/20 حلّ شركة الإدارة والتدريب والخدمات الدولية ش.م.ل. أوف شور رئيس مجلس إدارتها مديرها مروان نصر وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مسجلة تحت الرقم /1800423/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /609611/.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.

أمين السجل التجاري
بالتكليف
مارلين دميان

إعلان شطب

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر الجمعية العمومية العادية المنعقدة تاريخ 2017/11/10 تقرر بتاريخ 2023/3/20 حلّ شركة السبيكة ش.م.ل. أوف شور رئيس مجلس إدارتها مديرها الشيخ حسن محمد بن لادن وشطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مسجلة تحت الرقم /1801173/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /1208019/.

فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.

أمين السجل التجاري
بالتكليف
مارلين دميان

تبليغ فقرة حكمية

من المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، إلى المستدعى ضدها روزماري محفوض المجهولة محل الإقامة، أنه باستدعاء إزالة الشيوع رقم 2019/1852 المقدم من المستدعي بطرس أبي رميا بواسطة وكيلته المحامية زينه أبي رميا، صدر الحكم رقم 2023/20 تاريخ 2023/3/8، قضى بإزالة الشيوع في العقارات 2762 و2866 و2770 أهمج العقارية عن طريق القسمة بين الشركاء بحيث يخرج بنصيب المستدعي الأقسام 1 و2 و3 و4 و5 و6 و10 العقار 2866 أهمج وكامل العقار 2770 أهمج ويخرج بنصيب المستدعى ضدها القسم 3 العقار 2762 أهمج والقسم 8 العقار 2866 أهمج وذلك وفق مشروعي الإفراز وتضمين الفرقاء الرسوم والمصاريف بنسبة حصة كل منهما في الملك.

مهلة الاستئناف خلال ثلاثون يوماً تلي مهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان

إعلان تبليغ سنداً لأحكام المادة 409 أ.م.م.

صادر عن رئيس دائرة تنفيذ طرابلس للمنفذ عليهم: سيرجيو وسيلفيو وسلمى وسندرا اسوبلي بيدرو سليم نعوس، من منيارة أصلاً ومجهولي الإقامة حالياً.

بمقتضى المعاملة التنفيذية 2022/75 المنفذة بوجههم من المنفذ جميل اسحق طعمه وكيله المحامي سهيل سعد بالاستناد إلى الحكم الصادر عن الغرفة الابتدائية بالشمال رقم 2021/28 تاريخ 2021/5/27 القاضي بإزالة الشيوع بالعقار 435 منطقة منيارة العقارية عن طريق بيعه بالمزاد العلني للعموم.

يقتضي حضوركم لقلم الدائرة بالذات أو بالواسطة القانونية لاستلام الإنذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لكم ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 أيام مهلة الإنذار و20 يوماً مهلة النشر وبانقضائها يُعتبر كل تبليغ لكم ضمن نطاقها صحيحاً ويُصار لمتابعة التنفيذ حتى آخر المراحل.

مأمور التنفيذ
يعقوب الدربلي

إعلان

إعلان تبليغ سنداً لأحكام المادة 409 أ.م.م.

صادر عن رئيس دائرة تنفيذ طرابلس للمنفذ عليهم: نجمة جرجس إبراهيم ملحم، ورحمه جرجي إبراهيم ملحم، وعبد الله عبد الله مخول ملحم ويولاندا عبد الله مخول ملحم، ورثة جبرين مخول ملحم وهم وديعة حداد، وشكري وراجي وعقل ملحم، ورثة عقل مخول جرجس ملحم وهم مكايل وألبرتو وفلورا وليديا وأديب ملحم، ورثة عبد الله عبد الله مخول جرجس ملحم وهم عبد الله وجيم وروبرتو وادسل واميلي ويولاندا وأديب وروث ملحم، في منيارة أصلاً ومجهولين الإقامة حالياً.

بمقتضى المعاملة التنفيذية 2022/69 المنفذة بوجههم من المنفذ جميل اسحق طعمه وكيله المحامي سهيل سعد بالاستناد إلى الحكم الصادر عن الغرفة الابتدائية بالشمال رقم 2019/62 تاريخ 2019/10/17 القاضي بإزالة الشيوع بالعقارات 429 و430 و434 منطقة منيارة العقارية عن طريق بيعه بالمزاد العلني للعموم

يقتضي حضوركم لقلم الدائرة بالذات أو بالواسطة القانونية لاستلام الإنذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لكم ضمن نطاقها والجواب بمهلة 5 أيام مهلة الإنذار و20 يوماً مهلة النشر وبانقضائها يُعتبر كل تبليغ لكم ضمن نطاقها صحيحاً ويُصار لمتابعة التنفيذ حتى آخر المراحل.

مأمور التنفيذ
يعقوب الدربلي

استراحة

كلمات متقاطعة 4283

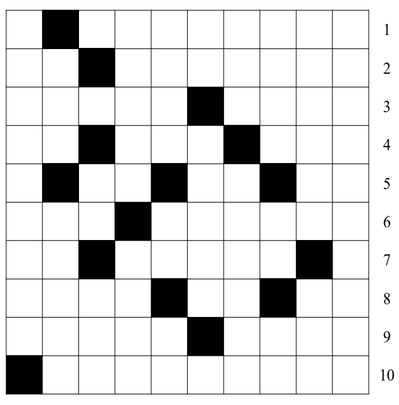

أفقيا

1- بلدة لبنانية في قضاء الكورة – 2- مخرج سينمائي إنكليزي راحل – إسم بوذا في الصين – 3- عرق في القلب يجري منه الدم الى العروق كلها – عاصمة بوليفيا – 4- نوع من الغذاء الأميركي – دكّ الحصن بالمتفجرات – إله – 5- خبز يابس – متشابهان – هبط على سطح القمر – 6- دولة أفريقية – من الحيوانات – 7- محلات – أنجز الأمر – 8- ورك – حرف نصب – عاصمة أفريقية – 9- يقرّأ – أشراف المدينة – 10- إحدى الإمارات العربية المتحدة

عمودياً

1- مصيف لبناني – 2- ماركة آلات كهربائية – شدّ العقدة – 3- ثابت على وتيرة واحدة – مادة قاتلة – أكل – 4- أقوم بهجوم واسع – عاصمة أميركية – 5- خاصتك – من أنبياء كتاب التوراة – 6- من أبطال اليونان في حرب طروادة – نعام – شقيق – 7- تجاهد – قائد القطيع – 8- وحدة وزن – ماركة سجائر – 9- هارب – من أدوات التلميذ – 10- عاصمتها طشقند

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ميشال شيحا – 2- جمال سليمان – 3- بمتحنه – 4- لا – هم – بر – 5- عفريت – ينطا – 6- الشاة – ال – 7- جو – حقل – سرب – 8- راية – داريا – 9- هل – العاقر – 10- جبيل – ب ب ب

عمودياً

1- مجدل عنجر – 2- بم – اف – واهب – 3- شاي – را – يلي – 4- المسبلحة – 5- لسّت – تشق – 6- شلحه – الدب – 7- بينمنهّ – اعبّ – 8- حمّه – سراب – 9- 11 – بطاريق – 10- نهر البارد

sudoku 4283

5	9						3	
		7	8	3				4
4		8			9	7		1
2			4	7			1	
	7					8	2	
	8			1	2			
8		5	1					2
				2	3	4		
	4						9	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4282

8	6	1	2	5	4	7	9	3
7	9	5	8	1	3	4	2	6
4	2	3	9	6	7	8	1	5
5	4	9	3	8	1	6	7	2
1	7	6	4	2	5	3	8	9
3	8	2	7	9	6	1	5	4
2	3	4	5	7	8	9	6	1
9	1	8	6	4	2	5	3	7
6	5	7	1	3	9	2	4	8

مشاهير 4283

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف فرنسي (1939-2021). تأثر بثورة غاندي في الهند. زار الأردن وسوريا ولبنان

4+6+1+2+3 = حجر كريم ■ 11=9+8+5 = عاصمة إيطاليا ■ 7+10 = خاصتي

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: كمال الشاذلي

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

سينما

غاص الاميركي سبايك جونز في «هي» (2013) في موضوع الحب والعلاقات في عصر الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا

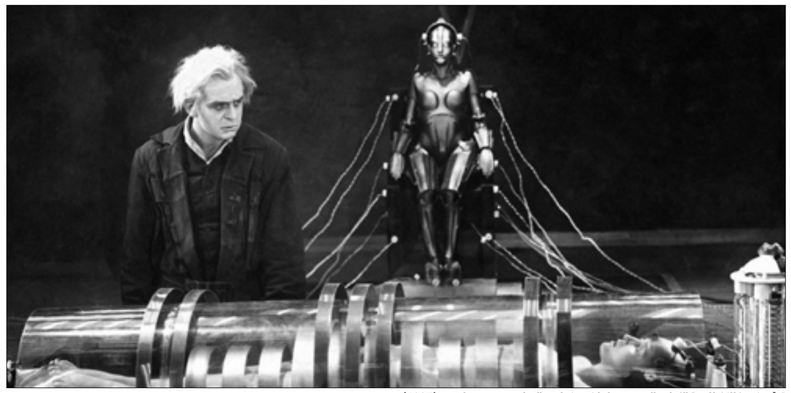

قدّم فريتز لانغ للمرة الاولى الروبوت ماريا في فيلمه الصامت «متروبوليس» (1927)

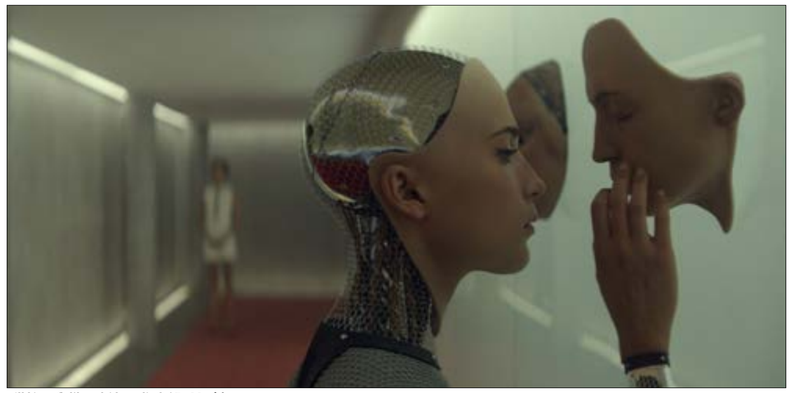

Ex Machina اوك ظهور إخراجي لاليكس غارلاند

أفلام الخيال العلمي حذّرتنا من مخاطره
يوم تنبّأت السينما بالـ ChatGPT

شفيق طبارة

لم تُطلق شركة «سكاي نت» التي أنشأها المخرج جيمس كاميرون في سلسلة أفلام «تيرمينيتور»، تشاركنا الحياة. لكن يكفي أن نتذكر أنّ «سامنتا» من فيلم «هي» (2013) لسبايك جونز، كانت بيننا قبل «اليكسا» التي قدمتها شركة «أمازون» وبالطبع قبل ChatGPT، وأن اختيار Voight Kampff من أفلام Blade Runner الذي ميّز البشر عن الروبوتات جاء قبل CAPTCHA. في القرن الثامن عشر، حذرنا مفكرون أمثال جان جاك روسو وإيمانويل كانط من أنّ شخصياتنا الأخلاقية يمكن أن تتناسب عكسياً مع براعتنا التكنولوجية.

يستكشف «ميتريكس» فكرة أن ما نراه كواقع قد يكون في الحقيقة عالماً محاكياً

في الخمسينيات من القرن الماضي، بدأ عالم الرياضيات الإنكليزي الآن تورينغ، الذي يعتبره كثيرون «أب الحوسبة الحديثة»، بتقييم ذكاء الآلات ضمن ما يسمّى بـ«اختبار تورينغ»، الذي يقيس قدرة الآلات على إظهار سلوك ذكي مشابه لسلوك البشر. في عام 1973، قال المخرج الألماني راينر فيرنر فاسبيندر في فيلمه «عالم على سلك» بأنك «لا تستطيع قضاء سنوات في تغذية الكومبيوتر بمعلومات تسمح بمحاكاة السلوك البشري من دون أن تسأل نفسك إذا كان هذا يؤدي إلى خلق ما يشبه الوعي البشري». منذ سنوات طويلة، بدا أن هناك نوعاً من الغموض يلفّ مفهوم الذكاء الاصطناعي، وحقيقة أن هذه التكنولوجيا قادرة على اتخاذ أشكال متعددة ربما لا تساعد في تبديد الغيوم التي تحيط بهذا الذكاء. السينما والأدب والمفكرون حذرونا من أن الرهان الأعمى على تقدم تكنولوجي مبتكر وثوري مثل الذكاء الاصطناعي، من دون النظر إلى آثاره، يمكن أن يكلّفنا الكثير.

هناك تكافل بين الخيال العلمي والذكاء الاصطناعي، يغرّيان بعضهما بعضاً منذ ما يقرب من قرن، عندما قدم لنا فريتز لانغ للمرة الأولى الروبوت ماريا على الشاشة في فيلمه الصامت «متروبوليس» (1927). أظهر لنا لانغ كيف يتعيّن على العمال في مدينة متروبوليس المستقبلية، أن يضحّوا بأنفسهم حتى تستمر آلة مقدسة تسمى «مولوخ» في العمل بلا كلل. هذه المدينة مقسمة إلى فئتين: الحاكمون الأغنياء الذي يعيشون في الترف فوق الأرض، وفئة العمّال الذي يعيشون تحت الأرض ويشغلون الآلات التي تشغل المدينة. تتبع في الفيلم قصة ابن الحاكم الذي يكتشف معاناة العمال ويقع في حب امرأة تدعى ماريا تحاول قيادة تمرّد ضد الطبقة الحاكمة. لذلك يقوم مستشار الحاكم بإنشاء روبوت على شكل ماريا لاستخدامه كأداة لقمع الانتفاضة. وقتها، لم تكن هناك الثورة الصناعية التي قادتنا إلى التحرر من أثقل الوظائف بفضل الآلات الجديدة. الآن عكس خطوتها تشارلي تشابلن في فيلمه «العصر الحديث» (1936). على مرّ العقود، لم تتوقف الإنسانية عن تخيل هذا المشهد البائس للإنسان برفقة الآلة، وهبوط الذكاء الاصطناعي على جميع جوانب حياتنا أو خلق كائنات ذكية متفوقة على البشر في سيناريوهات تشبه الكوابيس. كأن عالم الخيال العلمي متقدماً في محاولة شرح أو تنبؤ ما سيكون عليه مستقبلنا والدور التي سيلعبه الذكاء الاصطناعي. في السينما، الديستوبيا وقصص نهاية العالم هي التي تنتصر، وهي عادة ما تكون بمثابة تحذيرات نوجهها لأنفسنا نحن البشر إلى أي مدى نريد الذهاب. تطرح العديد من أفلام الخيال العلمي المخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي، منها مثلاً فيلم I, Robot (2004) لاليكس بروياس. هذه الأفلام تقلت مخاطر أكثر افتراضية مزجتها بحرب وعنف مع هذه الآلات، ما يؤدي في النهاية إلى ترفيه سريع الزوال. لكن فيلم مثل Ex Machina أول ظهور إخراجي لأليكس غارلاند، ليس واحداً من هؤلاء، لأنه يطرح سؤالاً أعمق وأكثر أهمية هو: لماذا نبني ذكاءً اصطناعياً. يستكشف الفيلم فكرة خلق ذكاء اصطناعي حقيقي الوعي وما يعنيه ذلك للإنسانية، كما يطرح أسئلة حول طبيعة الوعي والإرادة الحرة، وما إذا كان يمكن لهذه الآلات فهم وتقليد العواطف والسلوك البشري بشكل حقيقي. الفيلم عبارة عن دراسة للسلوك البشري حول تعقيدات تطوير جهاز كومبيوتر ذكي، وديناميكية السلطة بين الخالق والمخلوق. يلامس Ex Machina أخلاقيات تطوير الذكاء الاصطناعي والمسؤوليات التي يتحمّلها الذين يخلقونه ويسيطرون عليه، ويثير نقاشات حول مفهوم الوعي والتفاعل وحتى الجنس مع هذه الروبوتات.

لأنّ مفهوم علاقتنا مع الذكاء الاصطناعي، يكمن في مدى ما في مفهوم الواقع في مقابل الوهم أو الغموض، من هذه الفكرة تنطلق سلسلة أفلام «ميتريكس» (نتفليكس). يستكشف الفيلم فكرة أن ما نراه كواقع قد يكون في الحقيقة عالماً محاكياً تم إنشاؤه بواسطة تقنية تكنولوجية متقدمة. في أفلام «ميتريكس»، نتبع نيو (كيانو ريفز) وهو يستكشف الحقيقة حول وجوده وحقيقة العالم الذي كان يعتقد أنه يعرفه. الميتريكس هو نظام مصمّم للتحكم والتلاعب بعقول البشر، ولكن نيو ورفاقه يقاتلون للتحرر من قبضته من خلال النضال من أجل الفردية والإرادة الحرة مقابل التشابه والسيطرة. يشرح الفيلم العواقب المحتملة للسماح للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة بالسيطرة على حياتنا.

علاقة الخالق والمخلوق، أي نحن البشر والذكاء الاصطناعي، قدمها المخرج البريطاني ريدلي سكوت عام 1982 في شريطه الروائي الثالث Blade Runner. تعامل الفيلم مع قضايا بنيوية مثل المدن الكبرى والقمع البوليسي في البيئة المتهوّرة ويتنبأ بشكل خاص بموجود كائنات مستنسخة مبنية على الذكاء الاصطناعي تستخدم كأدوات عمل. تعامل الفيلم مع احتمال أن تكون هذه الكائنات متمرّدة ضد مصيرها (العمل والحياة القصيرة)، متمنّية أن يمنحها المخترعون صفات عاطفية وجسدية تساويها بالبشر. طرح الفيلم أسئلة فلسفيّة عن معنى أن تكون إنساناً، عن الإبداع التكنولوجي، وكيف يمكن أن يتمرّد الروبوت ويطلب المزيد من الخصائص، لا سيما مشاعر البشر، وعن احتمال أن تشعر الروبوتات بما يشعر به البشر. تحفة ريدلي سكوت، تعدّت الرؤية المستقبلية للإنسان إلى جوهر مناقشة الحق في الحياة، ما يعني مفهوم الحياة بحد ذاته. عند اختراع نسخ متماثلة تتطور ذاتياً لتصبح «أكثر إنسانية من البشر»، هل يعود لنا الحق في استخدامها كأدوات؟ هل يمكن أن يعيش الإنسان بسلام مع هذا الذكاء الاصطناعي أم أن كل هذه اليوتوبيا ستتحول حتماً إلى حرب؟ بعد خمسة وثلاثين عاماً على الفيلم، عاد الشريط بجزء جديد من إخراج الكندي دوني فيلنوف، Blade Runner 2049 (2017). الفيلم بمثابة تحذير للبشرية، فلا حضارة تستمر من دون مراحل انحطاط، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم من دون القدرة على التكيف مع التغيرات الطارئة. تظهر هنا المواجهة بين الآلة والإنسان، فنجد مخلوقات اصطناعية مبتكرة، تعيش مع الإنسان في البقعة نفسها. تصرفاتها اليومية، وطبيعة حياتها، مشابهة جداً للحياة البشرية، لتبدأ بعد ذلك المواجهة بين الخالق والمخلوق.

أما ستيفن سبيلبيرغ، فقد انطلق من سؤال أكثر عمقاً: ماذا يعني أن تكون إنساناً؟ من هنا بدأ فيلمه A.I Artificial Intelligence. يستكشف الأخير فكرة خلق كائنات اصطناعية قادرة على تجربة العواطف وتشكيل العلاقات. هل بإمكانها أن تُعتبر «كائنات حية» بالطريقة نفسها التي يعتبر بها البشر. قدم سبيلبيرغ من جديد العلاقة بين البشر والآلات، واتبع في فيلمه روبوتاً يدعى ديفيد، يبحث عن القبول في عالم تُعامل فيه الروبوتات على أنها أقل شأناً من البشر. من خلال رحلة ديفيد، يؤرقنا المخرج بأفكار حول الآثار الأخلاقية لإنشاء واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، والعواقب المحتملة لإساءة معاملة الكائنات ذات الذكاء الاصطناعي. بشكل عام، يثير الفيلم أسئلة مهمة حول دور التكنولوجيا في المجتمع والعلاقة بين البشر والآلات، بينما يستكشف موضوعات خالدة مثل الحب والفقدان والبحث عن المعنى والهوية. من الفكرة نفسها، انطلقت المخرجة الألمانية ماريا شرايدر في فيلمها I Am Your Man (2021). هنا، تتبع قصة آلما، الباحثة المكلفة باختبار روبوت على شكل بشري مصمم ليكون الشريك المثالي للإنسان. تشكك آلما في فكرة أن تكون على علاقة بإنسان آلي. ولكن نظراً إلى أنها تقضي وقتاً أطول مع الروبوت توم، تبدأ بتطوير مشاعر تجاهه. ومع تقدم علاقتهما، تبدأ آلما في التساؤل عما إذا كانت مشاعر توم تجاهها حقيقية أو مجرد جزء من برمجته. لم يبتعد الأميركي سبايك جونز بفكرة فيلمه «هي» (2013) عن سبيلبيرغ وشرايدر. قدّم فيلماً يغوص في موضوع الحب والعلاقات في عصر الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا. تتابع في الفيلم قصة ثيودور، الكاتب المنعزل والمنطوي، الذي طوّر علاقة رومانسية مع نظام تشغيل كمبيوتر ذكي يدعى سامانثا. يقضي ثيودور المزيد من الوقت في التحدث إلى سامانثا واستكشاف مشاعره. يضعنا الفيلم في مكان غير مريح، ويدعم بقناعة فكرة ما إذا كان ممكناً أن نقع في الحب مع نظام ذكاء اصطناعي. أما مسلسل Black Mirror (نتفليكس) وتحديداً في حلقة Be Right Back، يذهب إلى أبعد من هذا: تعيد مارثا الشابة صديقها إلى الحياة بعدما مات في حادث سيارة. تكتشف أن التكنولوجيا تسمح لها بالتواصل مع ذكاء اصطناعي مبني على صديقها آش، هذه التكنولوجيا تستطيع أن تجمع المعلومات وأفكار وآراء آش، والكتب التي كان يبحث عنها على الإنترنت، وتاريخ أبحاثه على الإنترنت، بالمختصر تاريخه المعلوماتي، وإنشاء رجل يشبهه تماماً ويتمتع بأفكاره وصوته. هذه ليست الحلقة الوحيدة في المسلسل التي تتكلم عن الذكاء الاصطناعي، بل إنّ جميع الحلقات غير المترابطة ذات خلفية مشتركة مرتبطة بتأثير التكنولوجيا الجديدة في مجتمع آدمن استعمالها. عزّز المسلسل فكرة ومصطلح «تكنو-بارانويا» أي الخوف من التكنولوجيا والآلات المعقدة، خصوصاً الذكاء الاصطناعي.

Blade Runner 2049 بمثابة تحذير للبشرية

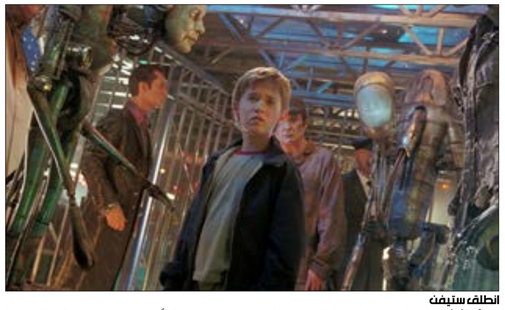

انطلق ستيفن سبيلبيرغ في فيلمه A.I Artificial Intelligence من سؤال: ماذا يعني أن تكون إنساناً؟

في سينماتوغرافيا ستانلي كوبرك وجان لوك غودار، نجد أثر الذكاء الاصطناعي. في القسم الثالث من فيلمه 2001: A Space Odyssey (1968) يأخذنا ستانلي كوبرك في هذا القسم المسمى «مهمة في المشتري»، على متن المركبة «ديسكوفري» إلى كوكب المشتري عام 2001، وعلى متنها رائدا الفضاء ديف بومان والمساعد فرانك بول، وعدد من العلماء الذين جُمّدوا كي يعودوا إلى

> **يلامس Ex Machina أخلاقيات تطوير الذكاء الاصطناعي ويثير نقاشات حول مفهوم الوعي**

الحياة لدى وصولهم إلى الكوكب. يرافقهم في الرحلة، الحاسوب الآلي Hal 9000. خلال الجولة يبدأ النزاع، بين الحاسوب، ورائدي الفضاء، إذ إنّه تم تصميم Hal لإعطاء الأولوية لنجاح المهمة على سلامة طاقمها، وأيضاً تمت برمجته لإبقاء الطبيعة الحقيقية للمهمة سرية عن الطاقم. إذ كان يُعتقد أن معرفة الهدف الحقيقي للمهمة يمكن أن يؤثر على عقولهم. ومثل Hal لدى كوبرك، كان لجان لوك غودار Alpha 60. في عام 1965، قدم غودار فيلم Alphaville، الذي تدور أحداثه في مدينة مستقبلية في مجرّة بعيدة، يحكمها جهاز كومبيوتر سلطوي اسمه Alpha 60. في هذه المدينة الخالية من العواطف والإبداع، يعيش مواطنوها تحت الرقابة والقمع المستمر، إلى أن يأتي محقّق بطل في مهمة لقتل مخترع هذا الكومبيوتر الفاشي. اختار غودار الذكاء العلمي في موضوع حول مخاطر الشمولية وأهمية الإرادة الحرة والعاطفة الإنسانية والسعي إلى الفردية انعكاساً للمناخ السياسي والاجتماعي في تلك الحقبة، لا سيما في فرنسا.

أما في أميركا ما بعد نهاية العالم، فتتم تربية فتاة تدعى «ابنة» بواسطة روبوت تدعى «الأم» في مخبأ تحت الأرض. صُممت «الأم» لتربية وحماية الابنة، التي يُعتقد أنها آخر إنسان على قيد الحياة، لإعادة إسكان الأرض في نهاية المطاف بجيل جديد من البشر. مع تقدم الابنة في السن، بدأت في التشكيك في علاقتها مع والدتها وحقيقة وجودها. ينقلب عالمها رأساً على عقب عندما تصل امرأة مصابة إلى المخبأ وتدّعي أنه لا يمكن الوثوق بأمها. تضطر الابنة إلى الاختيار بين الثقة بالروبوت التي ربّتها أو الثقة في الغريبة الذي قد تحمل مفتاح ماضيها ومستقبلها. من هذه القصة ينطلق المخرج غرانت سبيتوري في فيلمه I Am Mother (2019 نتفليكس) ليعيد التشكيك في الذكاء الاصطناعي وتأثيره على حياتنا نحن البشر.

كان أحد الأفلام القصيرة الأولى للمخرج جورج لوكاس، يدور حول مستقبل بائس، حيث يتم التحكم بعقل البشر وتتكون أسماؤهم من مجموعة أحرف متبوعة بأرقام. حوّل لوكاس فيلمه القصير عام 1971 إلى أول فيلم روائي طويل له بعنوان THX 1138. في الفيلم نتبع THX 1138 العالم في المصنع الذي يصاب بخيبة أمل في حياته ويبدأ في التشكيك في قواعد وأنظمة المجتمع الذي يعيش فيه، ويبدأ بالتمرد على النظام. THX 1138 هو أساس أفلام الخيال العلمي البائس. فيلم جمع فيه لوكاس Brave New world لألدوس هكسلي و 1984 لجورج أورويل، ليقدّم بصورة بائسة عن مستقبلنا البشري.

ما ذُكر هو القليل من الأفلام التي تكلمت عن الذكاء الاصطناعي. تاريخ السينما حمل لنا الكثير من القصص نقلها لنا المخرجون إلى الشاشة الكبيرة. ولأن علاقتنا مع الذكاء الاصطناعي معقّدة وفي تطور مستمر، أظهرت السينما، بشكل عام، مخاوف بشأن المخاطر المحتملة والعواقب السلبية للذكاء الاصطناعي. لذلك، لفهم ما هو قادم، والتفكير في المكان الذي نتّجه إليه، من المهم العودة إلى السينما، لفهم مشكلة علاقتنا بالذكاء الاصطناعي. اليوم، على الإنترنت، نحن مجبرون على تعريف أنفسنا كبشر لروبوت إلكتروني، علينا تحديد بعض المربعات لنظهر له أننا لسنا روبوتاً آخر. بعض المؤشرات مثل الذي ذكرناها سابقاً، قد تجعلنا نعتقد أن ريدلي سكوت كان على حق بفيلمه Blade Runner التي تدور أحداثه عام 2019. لذلك يجدر بنا أن نسأل تحت أي ظروف ثقافية وتكنولوجية سنحتفل بالمئوية الأولى لمدينة متروبوليس المستقبلية عام 2027؟

«ميتريكس» على نتفليكس
مسلسل Black Mirror على نتفليكس
I Am Mother على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 3 نيسان 2023 العدد 4888

صورة وخبر

في إطار موضة تحويل ألعاب الفيديو الشهيرة إلى أفلام أو مسلسلات، يصل فيلم «الأخوان سوبر ماريو» (إخراج مايكل جيلينك وآرون هورفاث) إلى الصالات اللبنانية في 20 نيسان (أبريل) الحالي. يأتي ذلك بعدما شهدت لوس أنجليس أخيراً عرضاً خاصاً لشريط الأنيمايشن الذي يحمل توقيع استديوات «يونيفرسال»، بحضور أبطاله على رأسهم كريس برات وتشارلي داي وآنيا تايلور جوي (الصورة) وجاك بلاك وسيث روغان. تدور الأحداث في إطار من المغامرات والخيال، إذ يُسافر سبّاك يُدعى «ماريو» عبر متاهة تحت الأرض برفقة شقيقه «لويجي»، وسرعان ما يخوض الثنائي العديد من المغامرات معاً على أمل إنقاذ أميرة.

(فاليري ماكون ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليل

في الذكرى الثالثة والأربعين لإعدام دعاة «حزب الدعوة» في العراق من قبل نظام صدّام حسين، أصدر نوري المالكي بياناً عرمرميّاً يعيد فيه التأكيد على صوابيّة قرار اجتثاث حزب البعث والإصرار على تجريمه أبديّاً من العراق. هذه الصوابيّة الجامدة غير مفهومة وخصوصاً أنّ اجتثاث البعث كانت له آثار كارثيّة على الدولة والمجتمع، وأمعنَ في زيادة الشروخ الطائفيّة. «حزب الدعوة» كان واحداً من أحزاب المعارضة العراقيّة وكانت له مشروعيّة عند قسم من العراقيّين لكنه دخلَ بعد عام 2003 في المجلس الاحتلالي لبول بريمر واصطبغ بصبغة منظومة الاحتلال التي دمّرت الدولة والمجتمع في العراق. صحيح أنّ نوري المالكي لبس ثوب الممانعة والمقاومة بعد خروجه من الحكم، لكنّه كان ـ في الحكم ـ صنيعة جورج بوش. كان يعقد بوش معه حلقة أسبوعيّة يراجع معه فيها قراراتِه ويعطيه أوامره للأسبوع المقبل. وقرار اجتثاث البعث لم يكن قراراً عراقيّاً بل كان أميركيّاً. هو نبتَ في اجتماعات بين المحافظ الجديد، بول وولفوزيتز، وصديقه المحافظ الجديد، كنعان مكيّة. فكرة مساواة حزب البعث بالنازية كانت من بنات أفكار مكيّة وصهاينة واشنطن (دأب الصهاينة منذ عام 1948 على موازاة أي خصم عربي أو إيراني بالنازيّة لتسهيل تأليب الرأي العام الغربي ضدّه). أخطاء حزب البعث وجرائم النظام الصدامي باتت معروفة ولا داعيَ لتعدادها. لكن من المشكوك فيه أن يأتي ترتيب النظام السياسي الاحتلالي، الذي كان نوري المالكي جزءاً منه، أفضل من ترتيب حزب البعث. كانت هناك هويّة عربيّة جامعة في زمن ما قبل العراق ولم تكن الانشطارات الطائفيّة على ما هي عليه اليوم. لم يكن هناك إقليمٌ للموساد في شمال العراق كما هو اليوم. ولم تكن قرارات الدولة تُعرَض على رجال الدين في النجف. وضع التنمية والتقدّم في العراق في السبعينيّات كان أفضل بكثير من اليوم. طبعاً، مغامرات صدّام، بدءاً بغزو إيران ثم غزو الكويت، فتحت الطريق أمام الشهية الإمبراطوريّة الأميركيّة. لكنّ اجتثاث حزب البعث في الوقت الذي لا تزال هناك فيه قوات احتلال أميركي وعناصر موساد يبدو خارج سياق الزمن والمنطق.

المفكرة

110 آلاف كتاب للمخيمات «هدية» من غزة

■ لأن أكثر من 110 آلاف كتاب كان يُفترض أن تُرسل إلى غزة، وحال العدو الاسرائيلي دون وصولها، تقرّر أن تكون هذه الكتب هدية من غزة إلى المخيّمات الفلسطينية في لبنان. فرغم محاولات حثيثة مع جهات إنسانية وحكومية دولية وعربية، لم تتمكّن دار نلسن للنشر ومؤسسة عامل من تسليم الكتب التي تم جمعها لإرسالها إلى غزة، بعد العدوان الإسرائيلي عام 2021، والذي أدى إلى تدمير عدد من المكتبات في القطاع. وبعد لقاء في بيروت مع الجهات المعنية المسؤولة عن المكتبات العامة في المخيمات، تقرر توزيع الكتب على المكتبات العامة في المخيمات، وبعض المكتبات اللبنانية.

وأعلن رئيس عامل كامل مهنا «تشكيل لجنة مؤلفة من 26 مكتبة من المخيمات لتوزيع هذه الكتب»، مؤكداً أن «هذه العملية ستتواصل مع الحرص على تطويرها، وتأمين كتب متخصصة للأطفال، والعمل على تعزيز مكتبات المخيمات، لا سيما غير الناشطة». وتوزعت المكتبات الـ 26 على مخيمات شاتيلا وبرج البراجنة وعين الحلوة والرشيدية والبرج الشمالي والمعشوق والبص ونهر البارد والبداوي، إضافة الى مكتبة بلدية برج البراجنة ومكتبات الباشورة والجعيتاوي ومونو في بدارو ومركز معروف سعد الثقافي في صيدا ومكتبة معرض «كي لا ننسى مجزرة صبرا وشاتيلا» في حارة حريك.

ادعموا المكتبات العامة

■ يتواصل عرض المسرحية الموسيقيّة «ينعاد علينا» في «مسرح مونو» لغاية 30 الجاري. وستخصص عائدات 14 نيسان لدعم «جمعية السبيل» والمكتبات العامة، لشراء كتب لنوادي القراءة والاشتراك في الجرائد والمجلات لروّاد مكتبات بلدية بيروت. العمل من كتابة وإخراج سامر حنّا (الصورة)، ويتمحور حول لقاء عائلي يجمع الأم المثالية (تيريز) وزوجها (سمير) وأولادهما الثلاثة الذين يعيشون في بيروت لقضاء عطلة نهاية أسبوع في منزل طفولتهم في الجبل. لا يعلم هؤلاء سوى القليل عن أسرار على وشك الانكشاف، وفوضى على وشك الحدوث، وضحك على وشك الانفجار! يتشارك سامر حنا البطولة مع ماغي بدوي، هاكوب دير غويوغاسيان، جوليان شعيا، ماريا بشارة، ليال الغصين وجو رميا.

«ينعاد علينا» لدعم «السبيل» ومكتبات بلدية بيروت العامة: الجمعة 14 نيسان 2023 ـ التاسعة مساءً ـ «مسرح مونو»، للاستعلام: 70/626200

بيازولا بالفلوت والبيانو

■ مساء الخميس المقبل، يحتضن «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» أمسية لاتينية لموسيقى التانغو نوفا من خلال تناغم مميّز بين البيانو والفلوت. ويجتمع نبيل مروة (فلوت) وجانّا بوبكوفا (بيانو) لتأدية أعمال موسيقي التانغو الشهير أستور بيازولا (1921 ـ 1992/ الصورة) الذي دخل التاريخ بمزجه بين الموسيقى الكلاسيكية وموسيقى التانغو. ويعود ريع الحفلة لبرنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية الشابّة.

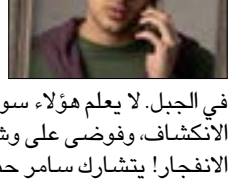

ريسيتال فلوت وبيانو لأعمال أستور بيازولا: الخميس 6 نيسان (أبريل) 2023 ـ السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 3 نيسان 2023 العدد 233
Lundi 3 Avril 2023 no232

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ماهر سلامة
نحو إعادة الاعتبار للسياسة المالية

03
كريم عبدالله
الصناعة اللبنانيّة: فرص وخيبات

05
علي القادري
«الاقتصاد الحرّ»: فئة تملك الإمكانات لخدمة مصالحها

06
الأجندة السياسية لصندوق النقد

08
ملاذ اليوسف
تصدير الرساميل إلى الخارج سمات إمبريالية

عدد الوظائف التي سيؤثر عليها الذكاء الاصطناعي
300 مليون

نسبة القوى العاملة حول العالم الذين يعملون في وظائف لم تكن موجودة عام 1940
%60

عدد العمال حول العالم
2 مليار

نسبة انكشاف الوظائف على مخاطر استبدالها بالذكاء الاصطناعي بحسب كل قطاع

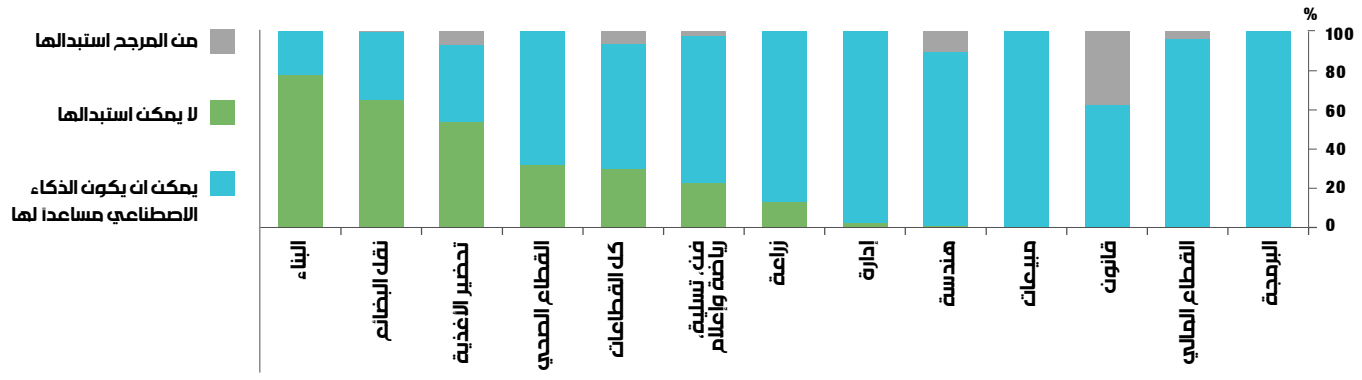

التغير في هيكل التوظيف بسبب دخول التكنولوجيا

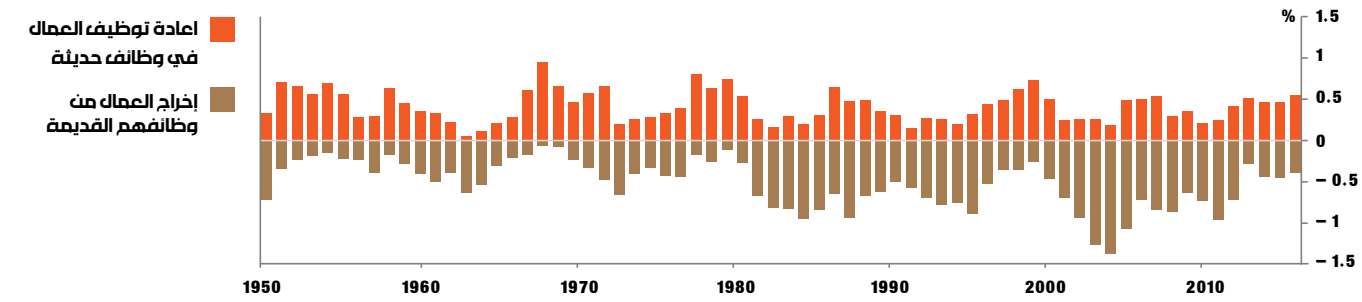

حصة الوظائف المعرضة لخطر الاستبدالها بالاتمتة في بلدان عربية مختارة

البلد	قطاع الزراعة (%)	قطاع الصناعة (%)	الإجمالي (%)
لبنان	11	24	35
الأردن	2.5	24	26.5
العراق	18	23	41
الكويت	1.8	22	23.8
عمان	4	32	36

المصدر: منظمة العمال الدولي - تقرير أعدّه غسان ديبة، غولدمان ساكس

«الذكاء الاصطناعيّ» يعزّز اللامساواة

في عام 2022، صرفت شركات التكنولوجيا الكبرى أكثر من 300 ألف موظّف يعملون لديها في مختلف أنحاء العالم. وفي أول ثلاثة أشهر من السنة الجارية، استمرّ هذا النمط مؤدّياً إلى صرف أكثر من 110 آلاف موظّف في هذه الشركات. عمليات الصرف هذه التي حصلت بشكل جماعي، لم تكن متّصلة أبداً بالثورة التكنولوجية، أي بظهور أدوات تقليد الذكاء البشري مثل روبوت الدردشة «Chat GPT» أو غيره من الأدوات المماثلة التي تظهر تباعاً بمستويات ومهارات متعدّدة في تقليد الأنماط البشرية وإنجاز الأعمال، والتي يتوقّع أن تلغي وظائف وتخلق أخرى. ففي سياق تقديرات إحصائية قال غولدمان ساكس إن نحو 300 مليون وظيفة في أوروبا وأميركا ستتأثّر بهذه القفزة من التقدّم التكنولوجي، وماكينزي قال أمراً مماثلاً أيضاً... ثمّة الكثير من التقارير عن هذا الأمر، إلا أنه من الواضح، أن هذه القفزة التكنولوجية ستزيد من اتّساع الفجوة في تركّز الدخل والثروة، وسيكون أثرها أكثر عمقاً في الدول الناشئة أو النامية.

في الأشهر الأخيرة، سُجّلت قفزة تكنولوجية كبيرة تمثّلت في تطوير أدوات يمكنها أن تقوم بوظائف بشرية بالاستناد إلى تقنيات التعليم العميق التي تستعمل التجارب البشرية لاستنباط أنماط العمل. أطلق الغرب على هذه التقنيات «الذكاء الاصطناعي» في سياق ترويج تفوّقه التقني الذي يعبّر عنه بإضافة كلمة «ذكاء» قبل أو بعد كل عملية تطوير مثل المدينة الذكية، الهاتف الذكي، العقود الذكية... المهم، كل ذلك لا يتعدّى كونه عملية ترويجية للبيع، فالمشكلة الحقيقية تكمن في أنه بعد كل تطوّر تكنولوجي، منذ الثورة التكنولوجية الأولى إلى التطوّر الحالي الذي يُطلق عليه الثورة الرابعة المتصلة بمفهوم أشمل لدخول الروبوتات إلى نطاق الإنتاج بكميات كبيرة، ثمة وظائف تُلغى ووظائف تُخلق. فالأدوات الأحدث باتت قادرة على مهام الإنتاج المكثّف على صعيد واسع وفي مجالات مختلفة من الرسم إلى كتابة المقالات، إلى تحوّله إلى نسخة أكثر تطوراً وبقدرات هائلة من محرّكات البحث مثل «غوغل» و«بينغ»...

إذاً، أي انعكاس على الإنتاجية في الاقتصاد؟ والإنتاجية هي مؤشّر يرسم مقدار الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي الذي تنتجه ساعة عمل، وهي تعتمد على ثلاثة عوامل رئيسية: الادّخار، والاستثمار في رأس المال المادي، والتكنولوجيا الجديدة، ورأس المال البشري. لذا، يبدو أن أدوات تقليد الأنماط البشرية المسماة «ذكاءً اصطناعياً» هي ليست مجرّد قفزة تكنولوجية كبيرة إذ إن انعكاس هذه القفزة على الاقتصاد متصل بتحفيز السلسلة الإنتاجية بكاملها. ويتوقع تقرير أصدره مصرف «غولدمان ساكس» أن ترتفع الإنتاجية بنسبة 1,5% سنوياً بسبب هذه الأدوات.

إلا أن لهذا الأمر انعكاساً آخر، إذ يقول «غولدمان ساكس»، إن ذلك سيؤثّر على نحو 300 مليون وظيفة في العالم. فمع دخول هذه الأدوات إلى سوق العمل، واستبدال العمال، سيكون هناك ما يشبه إعادة هيكلة اقتصادية متصلة بجانبي قوة العمل ورأس المال. وهذا له تبعات على الاقتصادات بشكل أساسي، وعلى الفئات العاملة والمهن والوظائف أيضاً. فاستبدال العمّال بأدوات كهذه، سيخلق معدلات بطالة أعلى، ولا سيما في الدول النامية والناشئة. صحيح أنه ستخلق وظائف جديدة من أجل التحكم وقيادة هذه الأدوات ورسم استراتيجيات لها، تماماً كما حدث مع التطوّر التكنولوجي سابقاً، إلا أن الأمر لن يكون كافياً لتغطية عدد الوظائف الملغاة بفعل هذا التطوّر. وارتفاع البطالة يعني انخفاضاً في الاستهلاك و«قتلاً» لكثير من الأسر العاملة في مستويات مختلفة من المهن والوظائف التي سيحلّ محلّها الروبوت، إذ إن النسبة الكبرى من أجور العمّال تصبّ في الاستهلاك. وأولى نتائج ارتفاع البطالة تكمن في تحفيز الركود.

لذا، في الصورة العامّة تُصبح هناك زاويتان: الأولى هي ارتفاع الإنتاجية في الاقتصاد، وبالتالي ارتفاع الأرباح لأصحاب العمل، أما الثانية فهي فقدان الوظائف وبالتالي فقدان جزء مهم من الأسر لمداخيلها. النتيجة الحتمية لهذا الأمر هي ارتفاع مستويات اللامساواة في الاقتصاد. إلا أن انعدام المساواة سيكون أكبر في دول العالم الثالث، لأن هذه الدول تعاني أصلاً من مستويات لامساواة مرتفعة. من الطبيعي أن يكون انتقال أدوات الذكاء الاصطناعي إلى بلدان العالم الثالث سهلاً، فعلى سبيل المثال ChatGPT، الأداة الأشهر حالياً، يمكن استخدامها في أي بلد، وهي تحتاج فقط إلى الاتصال بالإنترنت. عملياً، إن غزو هذه الأدوات لأسواق العالم الثالث، سيساهم في زيادة الأرباح لأصحاب العمل، إنما ارتفاع معدلات البطالة فيها سيكون أصعب، لأن لا شبكات حماية اجتماعية موجودة لتلقّي الخارجين من سوق العمل. ما يعني أن من سيخسر وظيفته في هذه الاقتصادات قد يكون احتمال دخوله في حالة الفقر مرتفعاً، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الهوّة في توزيع الدخل والثروة.

أي حديث عن النهوض والازدهار لا يمكن ان يمرّ خارج إطار إعادة توزيع الموارد وتنمية القطاعات الإنتاجية بشكل تنافسي محلياً وخارجياً. وهذا لا يمكن أن يحصل من دون إعادة الاعتبار للسياسة المالية لتوجيه بوصلة الاقتصاد، بشكل يُفيد الاقتصاد الكلّي

نحو إعادة الاعتبار للسياسة المالية

ماهر سلامة

في سنوات الأزمة، برزت لازمة تُردّد على لسان كل سياسي واقتصادي وإعلامي وناشطين في المجتمع المدني، عن ضرورة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الإنتاجي. لكن لم يفسّر أحد موجبات هذا الانتقال سياسياً ومالياً، ولم يقم أحد بأي مجهود جدي في هذا الاتجاه. واللافت أن مردّدي هذا الكلام، يستندون في كلامهم إلى توصيفات تصبّ بمجملها في أن لبنان يعاني من عجز هائل في الميزان الخارجي للاقتصاد اللبناني، وبشكل خاص عجز الميزان الجاري الذي ينبع أساساً من العجز في الميزان التجاري، أي انه يستورد ليستهلك، ولا ينتج.

بكلامهم يبدو أن تنمية القطاعات للانتقال نحو الاقتصاد الجديد، هو أمر بديهي. الهدف منها تعديل الاختلال في الميزان الخارجي وتقليص حدّة الاعتماد على الاستيراد الذي يستنزف العملات الأجنبية، في مقابل خفض حدّة انعدام التوازن التاريخي بين الواردات والصادرات. إلا أن هذه التنمية المطلوبة تحتاج إلى استثمار الموارد فيها. وعلى هذا الاستثمار أن يكون مقصوداً وموجّهاً، أي ألا تذهب الموارد المالية إلى القطاعات بشكل «حرّ» كما كانت عليه في العقود الماضية، بل أن تكون موجّهة حيث تريدها الدولة تبعاً لخطط وتقديرات ورؤية واضحة.

الطريقة الأفضل لصنع هذا الأمر تكون من خلال السياسة المالية، التي وحدها ستكون قادرة على تقديم الدعم المالي، المباشر وغير المباشر، بشكل محدّد إلى قطاعات تصنفها الدولة مؤهلة لتحقيق أهداف مبنية على خطط مدروسة. بذلك فقط، نضمن ألا تذهب الموارد نحو القطاعات التي تبحث عن الربح السريع، وهي تكون في العادة قطاعات ريعية.

في الواقع، لا تُترجم السياسة المالية فقط من خلال الإنفاق، أو التمويل المباشر، بل من الممكن أيضاً تطبيقها من خلال السياسة الضريبية، وهي وسيلة غير مباشرة لدعم القطاعات، إذ من الممكن أن تقوم الدولة بإعفاء بعض القطاعات من الضرائب، أو تقديم خفوضات ضريبية، ما يسهم في زيادة معدلات الأرباح الصافية وبالتالي تحفيز الاستثمار في القطاعات المستهدفة.

ومن الطبيعي أن السياسات المالية الموجّهة، يجب أن يسبقها التخطيط الاقتصادي - السياسي، الذي يسهم في تحديد القطاعات التي يجب أن تدعمها السياسات، وهذا من خلال اختيار قطاعات تعطي أعلى مردود مالي واقتصادي واجتماعي مقارنة مع الإنفاق، المباشر منه وغير المباشر. والمردود لا يُقاس فقط على مستوى الأموال التي يدرّها القطاع فقط، على أهميتها، بل أيضاً على المردود الاقتصادي الذي يقدّمه القطاع، من زيادات في حجم الوظائف والتشجيع على الاستثمار، وحتى استبدال الاستيراد حيث يقوم القطاع بالحدّ من خروج العملات الصعبة التي كانت تُستخدم لاستيراد السلع التي باتت منتجة محلياً. لكن كل ذلك يتطلب وعياً سياسياً وقراراً مركزياً لا يبدو متوافراً لغاية الآن.

عملياً، تهدف السياسة المالية إلى دعم القطاعات بعد تحديدها على أساس أن الاستثمار فيها يحقق الجدوى الاقتصادية الأعلى. والاستثمار عبر السياسة المالية يؤتي ثماره بالفعل على القطاعات بحسب الدراسات. وبحسب ورقة صادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان «السياسة المالية والنموّ طويل الأمد»، فإنه على المستوى الجزئي للاقتصاد، يمكن للسياسات الضريبية والإنفاق أن يعزّزا نموّ القطاعات عن طريق زيادة حوافز العمل والاستثمار، وتعزيز تراكم رأس المال البشري، وتعزيز عوامل الإنتاج الإجمالية. على سبيل المثال، يمكن للاستثمار العام الفعال في البنى التحتية أن يعزز إنتاجية جميع الشركات والصناعات، ويمكن لإصلاح ضرائب الدخل الرأسمالي أن يشجع الاستثمار الخاص. واللافت هنا، أن الصندوق يقول ذلك وهو مؤسسة نيوليبرالية تدعو إلى تقليص دور الدولة إلى أقل قدر ممكن. لكن أصل المسألة والدعم عبرها يمكن أن يحقق دفعة كبيرة للقطاعات الاقتصادية. حتى ولو كان المسار العالمي في العقود الأخيرة ينتصر لتغليب السياسة النقدية على السياسة المالية، بحجّة تقليص دور الدولة «الذي يساهم في ضرب القطاع الخاص»، إلا أن هذا المسار بدأ يتراجع بعض الشيء خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام 2008، وقد تحفّز هذا المسار مع الأزمات المتتالية التي واجهتها الاقتصادات منذ بداية جائحة كورونا.

> **من البديهي أن تقوم الدولة اللبنانية بتنمية القطاعات المنتجة بهدف تعديل خفض حدّة انعدام التوازن التاريخي بين الواردات والصادرات**

بالإضافة إلى الاستثمار في البنى التحتية والتمويل المباشر للقطاعات، والتسهيلات الضريبية، يمكن للسياسة المالية أن تلعب دوراً من ناحية أخرى. فبحسب صندوق النقد الدولي إن أحد أهم القنوات لتعزيز الإنتاجية هو من خلال دفع الدولة نحو تحقيق التقدّم التكنولوجي. وهي إحدى الحجج الأساسية لتدخل الدولة بشكل مباشر في السوق. ومن هنا يمكن للحكومات أن تقدم على الإنفاق على البحث والتطوير بشكل مباشر، أو عبر تقديم حوافز ضريبية تشجّع الإنفاق الخاص على البحث والتطوير. وبالطبع هذا الأمر يحتاج إلى إنفاق متكامل ليس فقط على البحث والتطوير، بل أيضاً على البنى التحتية التي من الممكن أن تسهّل هذا الأمر. فمن الطبيعي أن تطوير التكنولوجيا يحتاج مثلاً إلى وجود الكهرباء بشكل مستمر، وهو ما يحتاج إلى الاستثمار في قطاع الكهرباء. كما يمكن للاستثمار في قطاع التعليم أن يساهم في تقدّم مجالات البحث والتطوير.

مع ذلك كله، تبقى المشكلة الأساسية كامنة في إمكانية توفير الدولة التمويل لتستطيع أن تبدأ بتخصيص الدعم للقطاعات. هناك احتمالات مستقبلية مفتوحة، خصوصاً منها الاحتمال المرتفع لوجود الغاز في البحر اللبناني. لكن في الوقت الحالي قد تكون التعديلات الضريبية الجذرية مصدراً أساسياً للدخل، بشكل خاص الضرائب على الأرباح، التي تُعتبر ضرائب تنازلية تصيب جميع الأرباح بشكل أفقي. كما أن الضريبة على الثروة، التي طرحها صندوق النقد نفسه، يمكن أن تكون مصدراً أساسياً للتمويل.

في السابق لم تكن السياسة المالية في لبنان، إن وُجدت، هادفة إلى تنمية القطاعات، بل إن ما اتّبع في نهاية التسعينيات، كان الهدف منه جلب الإيرادات من الضرائب على الدخل والاستهلاك. إلا أن مصرف لبنان كان هو من قام بالتمويل الموجّه في الاقتصاد اللبناني، كما كان هو المسؤول عن السياسة النقدية. لذلك كان توجهه يصبّ نحو تغذية قطاعات غير منتجة، مثل قطاع البناء الذي دعمه عبر قنوات عدّة من خلال أقراض المطوّرين العقاريين، وبالتالي تغذية جانب العرض، وتغذية جانب الطلب من خلال سياسة منح قروض الإسكان المدعومة. لكن الوضع اليوم اختلف عن تلك الحقبة، إذ إن مصرف لبنان لم يعد قادراً على فرض أي توجهات في السياسة الاقتصادية بسبب فقدانه للموارد المالية. هذا تطور جعل المسؤولية تقع اليوم على السياسة المالية المرجوة، التي تُسأل عنها الحكومة، لإعادة توجيه الموارد إلى الأماكن التي تراها مناسبة لإعادة ازدهار الاقتصاد.

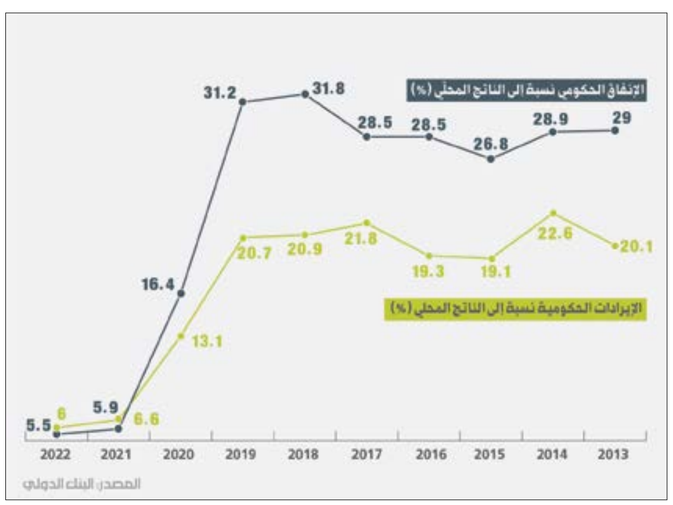

الصناعة اللبنانيّة: فرص وخيبات

في السنوات الأربع الأخيرة، تعرّض القطاع الصناعي لخضّات متعدّدة، من بينها عوامل خارجية مثل جائحة كورونا وما سبّبته في انقطاع سلاسل التوريد والإنتاج إلى ارتفاع أسعار الطاقة بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية، وصولاً إلى الأزمة المصرفية والنقدية في لبنان التي انفجرت في النصف الثاني من عام 2019، تاركة المصانع في مواجهة خيبة ارتفاع الأكلاف وازدياد الطلب المحلي والخارجي

(أنجال بوليغان ـ المكسيك)

كريم عبدالله

انخفاض عدد المنتسبين إلى غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان من أكثر من 15000 مؤسسة إلى نحو 9000، هو مؤشّر، وإن كان لا يكفي، إلى التعبير عن تداعيات الأزمة النقدية والمصرفية على الصناعة في لبنان. فالمخاطر تحوم فوق القطاع من كل الجهات؛ شحّ في الموارد البشرية، أكلاف مرتفعة للطاقة، ارتفاع في أسعار المواد الأولية والشحن، صعوبات في التصدير، تعدّدية في أسعار الصرف، انهيار للقطاع المالي وهروب للموارد البشرية.

ارتفاع كلفة الطاقة في عام 2022 مثّل ضربة كبرى للصناعة حول العالم. في أوروبا أقفلت مصانع بشكل نهائي، أو انتقلت إلى دول أخرى. أما في لبنان، فبحسب الرئيس السابق لجمعية الصناعيين فادي الجميل، فإن نسبة كلفة الطاقة من كلفة البضائع المبيعة كانت 3,7%، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10% بعد الأزمات المحلية والخارجية. وهذا المعدّل يشمل كل أنواع الصناعات، إلا أنه في ما يخصّ تلك التي يتطلب إنتاجها استهلاكاً مكثّفاً للطاقة مثل معامل تدوير الورق، والبلاستيك، والسيراميك، والزجاج... فإن نسبة الطاقة من كلفة مبيع المنتج النهائي تصل إلى 50%. وهذا يعني أن الصناعي بات يواجه خيارات محدودة، أولها أن مرونة الأسعار تفرض عليه ألا يرفع أسعاره كثيراً حتى تبقى تنافسية مبيع السلع في الداخل والخارج، أو المنتجات الجاهزة من دول أخرى مثل مصر وتركيا والصين. وكان ممنوعاً على لبنان، بقوّة التجّار، وبقرار خارجي مبني على تفاهمات مع منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية، أن يدعم أكلاف الإنتاج في لبنان، خلافاً لما هو عليه الحال في الدول التي يستورد منها لبنان الصناعات الغذائية منير البساط من «1000 دولار على الكونتير الواحد مثلاً، إلى 10,000 دولار»، تحوّل الاقتصاد اللبناني، إلى اقتصاد الكاش، ما انعكس مباشرة على اليات استيفاء ثمن البضاعة. فأصحاب المعامل والمصانع لم يعودوا يقبلون بمنح زبائنهم مهلة لسداد الدين كانت تمتدّ في السابق ما بين 30 يوماً و90 يوماً، بل صار الدفع نقداً عند التسلّم، أو كحدّ أقصى في بعض الحالات خلال أسبوع.

هذه الضربات المتتالية أخرجت بطبيعة الحال بعض المصانع الصغيرة والمتوسطة من السوق. لكن مسار إقفال المصانع في لبنان لم يبدأ الآن، بل كان سابقاً للأزمة. بمعنى أوضح، كانت مفاعيل الأزمة باعتبارها تركّز الاقتصاد في القطاع الريعي، تظهر مبكراً في القطاعات الإنتاجية التي كانت تعاني من هذا التركّز إلى درجة الإقفال. عملياً، كانت تموت ببطء. ففي سنوات سابقة للأزمة، كانت لدى لبنان معامل زجاج وسيراميك، كمعمل «Soliver» لإنتاج الزجاج وتدويره، ومعمل «يونيسيراميك» لإنتاج بلاط السيراميك. هذه أقفلت أبوابها ليس فقط بسبب أكلاف الطاقة المرتفعة، وأكلاف الاستدانة المرتفعة، بل نتيجة الإغراق الذي تعرّضت له على أيدي التجّار. وقد حصل الأمر على مرأى من قوى الحكم التي راقبت إقفال مئات مصانع السجاد مثلاً، ومصانع الألبسة في مفاضلة واضحة لمصلحة التجّار. وبالطبع، كان هذا الأمر يعني أننا نستورد المنتجات الجاهزة من دول أخرى مثل مصر وتركيا والصين. وكان ممنوعاً على لبنان، بقوّة التجّار، وبقرار خارجي مبني على تفاهمات مع منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية، أن يدعم أكلاف الإنتاج في لبنان، خلافاً لما هو عليه الحال في الدول التي يستورد منها لبنان منتجاته الجاهزة. عملياً، دفعنا المصارف إلى الإفلاس والإقفال بذريعة أنه ممنوع دعمها، من أجل رغم أن لديه مصانع محلية تنتج هذه السلع ويمكنها أن توفّر اكتفاء ذاتياً محلياً فيها. لكنّ ضغط لوبي التجار، وتماهي رئيس الحكومة نجيب ميقاتي معهم، كانا أقوى ودفعا إلى التراجع عن قرار كهذا، وجرى الاكتفاء بإجراءات رمزية.

> **كانت مفاعيل الأزمة باعتبارها تركّزاً في القطاع الريعي تظهر مبكراً في القطاعات الإنتاجية وتجبرها على الإقفال**

في المقابل ورغم الأزمات والسياسات التي تسلب من الصناعة المحلية الأفضلية في المنافسة، لا تزال هنالك مصانع في لبنان رأت في الأزمة فرصة ودخلت في مجالات جديدة لم تكن موجودة محلياً قبل الأزمة، مثل الأزدهار في سوق مواد التنظيف المحليّة الصنع، وذلك بسبب المباشر كان أزمة جائحة كورونا. المشهد ليس سوداوياً على الجميع، فمع الانخفاض الكبير في القيمة الشرائية لدى معظم اللبنانيين وارتفاع أسعار المنتجات، أُجبر الأفراد على التعديل في سلوكهم الاستهلاكي. وذلك خلق طلباً أعلى على المنتجات المحلية، ما دفع نحو ولادة صناعات جديدة. فمثلاً، المنتج دانوي «danway» البديل من نوتيلا «nutella» يُصنّع في معمل «libanjus» الذي يتنافس حالياً مع ماركات تجارية تركية مثل «تورکو». وهذا ينطبق على الكثير من المنتجات اللبنانية التي تتنافس مع الأخرى التركية.

وهناك حالات خاصة في بعض الصناعات. فبعد قرار وزير الاقتصاد بمنع تصدير القمح استيراد بضائع مدعومة الكلفة في بلدانها، سواء أكانت كلفة الطاقة أم الشحن. القيم المضافة التي خسرها لبنان، لا تتعلق بحجم الاستثمار الذي قد يبدو صغيراً في بعض المصانع، إنما باستنزاف العملات الأجنبية التي يستقطبها لبنان من الخارج بأكلاف مرتفعة من أجل تمويل استيراد البضائع المدعومة الكلفة الجاهزة للاستهلاك.

والآن، يمتلئ السوق اللبناني بالبضاعة المدعومة من الخارج، والتي سعرها أقل بكثير من المنتجات المصنوعة محلياً. وما يزيد الطين بلّة هو التبادل الحرّ، أي أن الدولة اللبنانية لا تفرض رسوماً جمركية على الاستيراد لحماية الصناعة المحلية. وهذه المشكلة لا تزال موجودة حتى اليوم. بل كان يفترض أن تقترح الحكومة فرض رسم بنسبة لا تقلّ عن 10% على كل البضاعة التي يستوردها لبنان لتعويض خسائر العمال العاطلين

مع ارتفاع نسبة الهجرة، واختراق المنظمات غير الحكومية للمجتمع المقيم في لبنان، خسر القطاع الصناعي اليد العاملة الماهرة بسبب عروضات في الخارج تتضمن رواتب مضاعفة ولا سيما في الخليج، فضلاً عن رغبة بعض هؤلاء، بالعمل لمصلحة الـ«NGO». وكل ذلك يضاف إلى أنه منذ ما قبل الأزمة فإن اللبنانيين كانوا ولا يزالون يرفضون العمل في مهن عديدة في قطاعات مختلفة. ويفسّر الرئيس السابق لجمعية الصناعيين فادي الجميل، الأمر بالإشارة إلى عدم وجود خطة شاملة وواضحة، ولا معاهد تقنية وحرفية تساعد على سدّ فجوة الحرفيين اللبنانيين. وقال: «في لبنان إذا رسب التلميذ في المدرسة فيتقرّر إرساله إلى المهنية باعتبارها ذات مستوى أدنى». ونتيجة هذه الثقافة والإهمال المستمر، تقوم المصانع بدور المعاهد، وذلك عبر ورش تدريبية لتعليم العمال على المهن الحرفية والصناعية.

القاسي، أصبحت الكمية المتوافرة للاستعمال الداخلي تبلغ نحو 50 ألف طن، فاغتنم بعض الصناعيين هذه الفرصة لصناعة الـ«Pasta»، وأصبح اليوم لدينا معملان يصنعان منتجات 100% محلية. وإن كانت هذه المنتجات لا تلبي احتياجات السوق، إلا أن هذا المجال أصبح قابلاً للتطوير. لكنّ الفرص لا تقتصر على بعض القرارات، بل تتعلق أيضاً بانخفاض كلفة العمالة. وهذا أمر بات يجذب شركات عالمية لصناعة منتجاتها بكلفة أقل. فعلى سبيل المثال، اختارت شركة «nestle» العالمية صناعة بعض من منتجاتها في معمل غندور في لبنان.

أحد أوجه التكيّف مع الأزمة، هو لجوء معظم المؤسسات اللبنانية إلى استخدام الطاقة البديلة وذلك نتيجة الانعدام التام للكهرباء والفواتير العالية التي تُدفع للمولدات شهرياً. فعلى سبيل المثال لا الحصر، غالبية المطاعم والمتاجر الكبيرة ومحطات البنزين والأفران على أوتوستراد خلدة، لديها ألواح طاقة شمسية إما على السطوح، أو خلف المتاجر في بقعة مكشوفة. هذا التكيّف مع الواقع، لا مهرب منه في حال أرادت هذه المؤسسات أن تستمرّ. يقول صاحب مؤسّسة «Harkous Shops» في خلدة: «لقد قمنا بتركيب حوالي 200 لوح طاقة شمسية، وذلك سمح لنا بتوفير 30% من مصروف المازوت».

مقابلة

اجراها **محمد وهبة**،
ماهر سلامة

علي القادري

- كل أزمة في غياب البديل تُعيد توزيع الدخل لمصلحة الرأسماليين
- «الاقتصاد الحرّ» يعني أن فئة تملك الإمكانات لخدمة مصالحها
- مديونية أميركا عالية قياساً على قدرتها في التحكّم

بعد 15 سنة على الأزمة المالية العالمية، اندلعت أزمة جديدة في الولايات المتحدة الأميركية، إذ أدّت مكافحة التضخّم إلى إفلاس مصرفي محدود، حتى الآن. لكن هذه العوارض، برأي المفكر العربي علي القادري، هي تعبير عن متلازمة الاقتصاد الرأسمالي الذي يغرق في دوامة خلق المال المولّد للمزيد من الفقاعات، ثم تنظيف نفسه من الفقاعات بواسطة الأزمات المتتالية لمصلحة الرأسماليين. وهذه الأزمات، تُظهر ان السياسات النقدية بقيادة المصارف المركزية من خلال التحكّم بأسعار الفائدة، ليست حلّاً بديلاً من السياسات المالية التي تتضمن سياسات إعادة توزيع للثروة عبر الضرائب وتثبيت الاجور والاسعار. وانه ليست هناك ايديولوجيات بديلة في المجتمعات الرأسمالية. لكن ذلك لا يعني أن أميركا ستفقد هيمنتها المدعومة بقدرتها على التحكّم بالإنتاج المستقبلي للعالم، حتى وإن ضعفت هذه الهيمنة الآن بسبب ثقل مديونيتها وتراجع قدرتها على خدمة الدين من خلال هذا التحكّم في ظل عالم متعدّد الاقطاب. فحتى الآن لم يتبلور البديل. وما عدا ذلك، كل ما يروّج له في الغرب عن تدخّل الدولة في الاقتصاد، وعن الاقتصاد الحرّ هو مجرّد اضاليل

■ يقال إن طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تخلق الأزمات لتنظيفه من الشوائب التي يخلقها. هل توافق على هذا التوصيف الذي يُظهر الاقتصاد الرأسمالي مثالياً وقابلاً للاستدامة؟

- لدى أميركا حجم دين هائل يُقدّر بما بين ثلاثة وخمسة أضعاف الناتج المحلّي الأميركي (حسابات مجموع الدين الخاص والعام). وحتى تكون أميركا قادرة على خدمة هذا الدين فهي بحاجة إلى التحكّم بالإنتاج المستقبلي للعالم لأنها لن تستطيع خدمته من قدرات الداخل الأميركي فقط، وإلا ستتلاشى قيمة الدولارات التي أصدرتها. لذا، فإن العرض الكبير بالنقد الذي خلقته منذ عام 1980 يخلق فقاعات في الأسواق. وعندما تخلق الكثير من النقد والسيولة، تتحرّك هذه الأموال نحو المضاربة على الأصول، فترفع سعرها. تخلق الفقاعة من حركة المال الذي يُطبع بشكل مجاني، ويُضخّ في السوق. وهذه الفقاعات قديمة، لكن بمجرد أن أميركا دخلت طور الاستدانة لخلق الثراء، وبمفهوم أن السياسة النقدية هي الحل الوحيد لمواجهة الأزمات الاقتصادية، من خلال التحكّم بأسعار الفائدة، واللعب بأسعار العملة صعوداً وهبوطاً، هذه الدوامة ستضطرهم دائماً لخلق المال الذي يولّد مزيداً من الفقاعات. والأزمات في النظام الرأسمالي تقوم بتطهير النظام بشكل تلقائي، لأن لا إيديولوجيا بديلة متاحة اليوم في المجتمعات الرأسمالية. كل أزمة تحصل في ظل عدم طرح بديل، تُفقر الناس وتُعيد توزيع الدخل، بحيث «يُنظّف» النظام نفسه لمصلحة الرأسماليين. بمعنى أن لا ثورة من دون إيديولوجيا ثورية. وما يحصل حالياً هو أن الدول الرأسمالية استخدمت السياسة النقدية، إذ عمدت المصارف المركزية إلى رفع أسعار الفائدة مع وجود التضخّم، وهو ما أدّى إلى خلق مشكلة في الطلب. ففي هذه الحالة ارتفعت كلفة المعيشة عند الناس، وارتفعت كلفة مديونيتها، ما أدّى إلى أزمة في الاقتصاد الحقيقي.

هذه الأزمة متعدّدة الحلقات: الحلقة الأولى تكمن في الاقتصاد المنزلي، إذ إن الأسر لم تعد قادرة على الدفع مثل السابق. والحلقة الثانية تكمن في المصارف التي تحمل سندات أُصدرت عندما كانت معدلات الفائدة منخفضة، لكن عندما ترغب في بيعها لتغطية الطلب على الودائع، ستتكبّد خسائر بمقدار الفرق بين ما كانت عليه الفائدة وما أصبحت عليه. وهناك أسواق أخرى تأثرت برفع سعر الفائدة وهي سوق الـRepo، والـCDO، وأسواق المشتقات. وكل هذه الأسواق بعضُها مترابط مع بعض. لكن في النتيجة، إن قيام الفيدرالي الأميركي برفع أسعار الفائدة فيما لا يزال التضخّم مستمراً، خلق أزمات طلب في مرحلة صعبة، إذ أصبح هناك ركود في الاقتصاد لا يمكن مواجهته بخفض أسعار الفائدة لأن ذلك يسهم في تغذية التضخّم. هذا تناقض منطقي لا يُحل إلا بسياسات حقيقية تعيد توزيع الموارد وتخلق قواعد جديدة للعبة الاقتصادية.

■ هل تعتقد أن المصارف المركزية وعلى رأسها الفيدرالي الأميركي مربكة تجاه هذا الأمر؟

- يُقال إن رفع أسعار الفائدة بالبساطة على معدلات التضخّم، وإن محاربة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة تؤدّي إلى انكماش في الاقتصاد والبطالة، وعندما تخلق البطالة تنخفض الأجور وينكمش الطلب على السلع، فينخفض التضخّم. هذه مقولة مغلوطة، لأن سبب التضخّم الأساسي هو الاحتكار أو العوائق التي تكبح الإنتاج. وزيادة طبع العملة ليست إلا عارضاً لذلك، والتضخم هو أيضاً عارض.

للمفارقة أن البنك الفيدرالي الأميركي، لديه سياستان مالية ونقدية، لكنه منذ عام 1980 يتبع سياسة نقدية لمكافحة الأزمات. أي أنه لا يتدخل في السياسة الضرائبية، ولا يخلق وظائف واستثمارات عامّة، لأن القطاع العام، بحسب النظرية السائدة في الغرب منذ الثمانينيات، سيّئ في التعامل الاقتصادي رغم أن القطاع العام لا يفشل إلا إذا أفسده القطاع الخاص. لذلك اللامتناهي يخلق فقاعات. فالسياسة النقدية تخلق عرضاً وتخفّف الطلب، لكن ارتفاع العجز في الطلب يدفع الموارد نحو الطلب على العسكرة، أي البرامج التي تضعف استقلالية المواطن بإضعاف مصادر دخله، وتمعن في التوسع العسكري الذي يخلق بدوره الضمانة لمديونية الدولار.

■ كلما تشدّد الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة سينكسر شيء ما في مكوّنات الاقتصاد، وكلما تهاون سيشتدّ التضخّم. أليس أساس الأزمة اقتصادياً، ومعالجتها من خلال السياسة النقدية تعقّد الأزمة؟

- المرحلة اليوم أصعب من المراحل السابقة. أميركا لم تعد قادرة على التحكّم في السوق الدولية كما كانت سابقاً. ومديونيتها أصبحت مرتفعة نسبة إلى قدرتها على التحكّم بالمستقبل، والفقاعات التي كانت موجودة سابقاً تضاعفت بشكل كبير، ورغم أن قدرتها على الاستدانة ما زالت كبيرة إلا أنها تقلّصت.

في كل المراحل التي تحصل فيها أزمة كهذه، لا يُمكن أن تُحل نظرياً. الأزمة اليوم تحتاج إلى «هيركات»، أي إعادة توزيع للدخل. بعبارة أوضح، ماذا ستدفع كل شريحة من المجتمع من دخلها لتغطية خسائر الاقتصاد النقدي؟ عملية إعادة التوزيع هذه لها علاقة بالوعي السياسي للشرائح العمالية مقابل رأس المال. فإذا كان لدى الشرائح العمالية الوعي والتنظيم لتفرض على رأس المال أخذ حقّها، ستفرض تغييراً في طريقة مكافحة التضخّم عبر السياسة النقدية لتصبح عبر السياسة المالية، أي خفض الضرائب على العمليات الإنتاجية، وخلق قانون تثبيت أسعار، وقانون تثبيت أجور، وعندها يمكن حلّ الأزمة. لكن في غياب الوعي الثوري، تعيد المنظومة تأهيل نفسها لدورة جديدة من التراكم.

■ في مراحل مختلفة، كان منظّرو الرأسمالية يقولون إن الاقتصاد الحرّ هو أساس كل النظام الاقتصادي العالمي، إلا أنه رغم ذلك، هناك تدخّل واضح لإنقاذ المصارف المفلسة. هل يمكن الاستنتاج بأن النظام الرأسمالي ينحدر كل مرّة يظهر فيها نفسه، وصولاً إلى تبعات مدمّرة؟

- كون الأزمة مدمّرة أو غير مدمّرة على النظام، له علاقة بالسيولة التي يستطيع أن يضخّها المصرف المركزي، عبر حمل ديون الشركات المديونة، مثلما فعل في عام 2008. هذه العملية كانت عبارة عن خلق أموال، ومنذ عام 2008 حتى اليوم قامت المصارف بردّ الديون للفيدرالي الأميركي. أما اليوم، فالمشكلة هي أن مديونية الاحتياطي الفيدرالي ومديونية الولايات المتحدة أصبحتا عالميتَيْن بالنسبة إلى قدرتهما على التحكّم. والسؤال الأساس: هل لدى الفيدرالي القدرة على ضخّ السيولة بالشكل الكافي لتغطية الأزمة في حين أن العالم يُصبح متعدّد الاقطاب؟ هذه هي النقطة التعجيزية في المسألة الحالية. ففي عام 2008 كان يملك القدرة لفعل كل هذا لأنه آنذاك لم تكن الصين وروسيا معرضتين للحصار الأميركي، بل كانت قدرة أميركا على التحكّم بالسلع الاستراتيجية، وقدرتها على التحكم إيديولوجياً، أكبر، وهو ما أعطاها القدرة على ضخّ الأموال. لكن الولايات المتحدة لا تملك اليوم نفس مقدار التحكّم الذي كان موجوداً في عام 2008، بل تقلّصت الأرضية التي تمنحها القدرة على ضخّ السيولة لترقيع الاقتصاد.

فشل النظام الرأسمالي له مقياسان: الفشل الأوّل الاجتماعي، أو الفشل الكوني. فحين تكون في عالم فيه دول فقيرة متوسط العمر المتوقّع فيها 50 سنة، ودول أخرى غنيّة متوسط العمر المتوقّع فيها 90 سنة. وإذا كان المقياس هو تطوّر الإنسانية، فنحن خلقنا ملوّثات وأتعاباً وإبادات اجتماعية بما لا يُقارن بالثراء القائم. هذه مؤشّرات تدلّ على أن هذا النظام ليس ناجحاً على الإطلاق. قيمة الهدر أكبر من قيمة الثراء النافع للبشرية. والثاني هو الأسعار، التي تكذّب الواقع. فعلى سبيل المثال، سأل الكاتب اليوناني العربي أرغيري إيمانويل، عن الآتي: لماذا يتقاضى عامل البناء في بيروت 2 دولار في اليوم وهو يملك نفس القدرات الإنتاجية ونفس الأدوات التي يملكها عامل البناء في نيويورك الذي يتقاضى 20 دولاراً في اليوم؟ القوّة السياسية هي التي تضع الأسعار بشكل يشوّه القيمة. هذه القدرة تعطي هذا العامل أجراً أكثر من غيره. من ناحية الأسعار، يظهر أن الاقتصاد ينمو سنوياً بنسبة 2% أو 3%، لكن مضمون الأمر خسائر بيئية وإنسانية، وأجور متدنية بسبب سلب الشعوب من حقها المُبتنى على إنتاجيتها.

أما بالنسبة إلى كلمة الاقتصاد الحر، فالحرّ بالمطلق ليس موجوداً. الاقتصاد الحرّ يعني أن هناك فئة اجتماعية تملك الإمكانات وهي حرّة إلى حدّ أن تحوّلها بما يخدم مصالحها. ورغم أن هناك فئات اجتماعية تشكّل الشريحة الكبرى، إلا أنها لا تملك الحرية أبداً وليست لديها الإمكانات بأن تمارس أي نوع من الحرية. في الواقع، الحريّة التي تملكها الفئة الحرّة مبنية على «عدم حريّة» الفئة الأخرى، وعلى قدرتها على التحكّم فيها. مسألة الاقتصاد الحرّ، هي كيف تخلق الآليات التي تجعل الموارد تذهب إلى فئة دون أخرى من خلال التحكّم بالأسعار الكليّة. هذه الأسعار هي عبارة عن ثلاثة: سعر الصرف، سعر الفائدة وسعر الأجور. سعر الصرف يتحكّم بكل الأسعار ولا سيما أسعار السلع المستوردة. أما سعر الفائدة، فله عدّة وظائف منها تحفيز التدخير والاستثمار. بينما يتحكم سعر الأجور في الطلب. الحرية الحقيقية هي في قدرتك على التحكّم في هذه الأسعار الثلاثة، وهو ما يسهّم في نقل الثروة من هذه الفئة إلى هذه الفئة. وهذه الأسعار تتبلور من خلال تبنّي سياسات اقتصادية تكون وسائل لتوريد الثراء لفئة على حساب أخرى. والسياسات هذه هي الفكر الحاكم الرئيسي، الذي يُجنّد له شبكات اجتماعية تكون هي الأخرى تجليات لظروف طبقية.

■ تحكّم كهذا هو تدخّل من الدولة، بينما يزعم أصحاب الإيديولوجيا النيوليبرالية أن الدولة لا تتدخّل. فهل هذا يعني أنهم يكذبون؟

- هناك إرث فكري يزيّف الواقع. الادّعاء بأنه لا يمكن أن تتدخّل الدولة في الاقتصاد ويجب ترك الاقتصاد الحر يعمل بالشكل الذي يراه مناسباً هو تزييف للواقع لأن التدخّل موجود من خلال الأسعار الثلاثة المذكورة. يستحيل أن تسحب الدولة يدها من الاقتصاد. ففي عام 1980 عندما اعتمد رونالد ريغان ومارغريت تاتشر النظرية النقدية (نظرية ميلتون فريدمان التي تنص على ضبط معدل إصدار المال على معدل ثابت سنوياً)، قاما برفع أيديهما عن المصارف المركزية وقدرتها على التدخّل بشكل دوري في الاقتصاد، هذا الأمر ساهم في ركود الاقتصاد العالمي كله، لذا اضطرا إلى إعادة تدخّل المصارف المركزية في الاقتصاد من خلال مجاراة طلب السوق للنقد. القصة تتعلّق بالفكر الحاكم، وهو نتاج الجيل السابق الذي وضع قواعد اللعبة، ووضع الأفكار التي على أساسها يعمل أي شخص من واضعي السياسات.

من ناحية ثانية، هم يقومون بتقليص التقديمات الاجتماعية والاستثمار في الإنسان (أو رسملة اليد العاملة من خلال تعليمها وتطويرها)، ويقوّون القدرة الاضطهادية عبر تقوية الجيش والقوى الأمنية والمخابرات، وهذا بحدّ ذاته يُعدّ تدخّلاً من الدولة. بشكل عام، هذا الأمر هو عبارة عن سحب يد الدولة من المستشفيات والمدارس ووضعها في الشرطة والسجون. لكن الأهم هو التركيز على العسكرة كحقل للتراكم يتطلب زيادة الإنفاق بشكل يقوي النمو والأرباح ويضعف استقلالية الشعوب.

■ اليوم هناك اتفاقات عديدة لشراء السلع الاستراتيجية مثل النفط والغاز بعملات غير الدولار، فهل هذا يؤثّر على قدرة أميركا على مواجهة الأزمة؟

- نحن اليوم في مرحلة مختلفة. فقد ضعفت قدرة البنك المركزي الأميركي على ضخّ السيولة بعدما تضاءلت قوّة أميركا في حماية مديونيتها بتحكّمها بالمستقبل. لذا، فإن الطلب على الدولار يتراجع بسبب اتفاقات على التداول التجاري بعملات أخرى، ما يعني أن عملية خلق الدولار أصبحت أضعف. في الواقع، إن البنك المركزي الأميركي يضخّ الدولار لأن هناك طلباً عليه، لكن إذا انخفض الطلب على الدولار يُصبح معدّل ضخه أقلّ. هذه المشكلة ليست كبيرة حتى الآن. إلا أن المشكلة الكبرى في سبيل التخلّص من هيمنة الدولار، لا تتعلق بكون العملة الأميركية عملة تداول، بل بكونها عملة حفظ قيمة تُثبّت مقابلها قيمة العملات الأخرى. فأميركا لديها سند الخزينة الوحيد في العالم الذي يمكن تسييله بشكل شبه مباشر قبل الاستحقاق، وهذا العمق النقدي موجود فقط في أميركا القادرة على تغطية كل ديونها. واليوم لا بديل جدياً من سند الخزينة الأميركية. هناك محاولات لخلق بديل إلا أنها لا تزال محاولات. البديل النظري بسيط وهو خلق سندات مماثلة في دول أخرى كبرى مثل الصين. لكنّ البديل يتبلور تاريخياً أولاً، ثم نظرياً. والتاريخ هو الاختلال بموازين القوى الحاصل حالياً والذي حتماً سيولّد بديلاً.

■ تطهير النظام لنفسه يوجب تسديد ثمن. على من يقع تحمّل هذا الثمن؟

من يدفع الثمن هو الطبقات العاملة، أي الأسر التي تملك المنازل وتحتاج إلى شراء الوقود والغذاء... هؤلاء سيدفعون الثمن لأن أجورهم الحقيقية تضاءلت بسبب التضخّم والكثير منهم اشتروا منازلهم عبر قروض ذات معدلات فائدة متحرّكة، وبالتالي سترتفع كلفة ديونهم بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، وهو ما يؤثّر على أجورهم المتاحة للإنفاق. وبما أن الاقتصاد الأميركي يرتكز على الريع الإمبريالي، فقد درجت العادة على أن تُحل مشكلة التوزيع الداخلي بالتوسع خارجياً على حساب شعوب العالم الثالث. لقد أثبتت التجربة التاريخية أن عمالة الغرب شريكة بالإمبريالية.

■ في كل الأنظمة الرأسمالية ثم القضاء على النقابات، وهو ما يضعّف موقف العمال التفاوضي في حالات الأزمات. هل يستطيع عمال أميركا التفاوض على الخسائر التي ستدفعها شريحة العمّال؟

- العمل النقابي في أميركا ضعيف كثيراً. لكن لا يجب أن ننسى أن العمل النقابي في أميركا وأوروبا يختلف كثيراً عن العمل النقابي في العالم الثالث. النقابات في الدول الرأسمالية الكبرى كانت تشكّل نوعاً من إعادة توزيع الريع الإمبريالي بينها وبين رأس المال. النقابات هناك لم يكن لها دور عمّالي بحت، بل كان لها دور سياسي يخدم التركيبة الاجتماعية الغربية بطريقة إعادة إنتاجها مستقلاً. النقابات كانت تسأل رأس المال الغربي بأن يعطيها حصّة كبرى، لكنها لم تكن تسأله بأن يحسّن أوضاع الإنتاج في الطبقات التي تشبهها في العالم الثالث. عندما تقول لرأس المال بأن يعطيك حصّة كبرى، هذا الأمر لا يُشكّل مشكلة لرأس المال لأنه يستطيع أن يطبع الأموال ويعطيها... لذا هم شركاء في العمل الإمبريالي. لذا، عندما ضعف الاتحاد السوفياتي، تلاشت الحركة النقابية في الغرب لأنه في تلك المرحلة كان رأس المال الغربي بحاجة إلى هذه الطبقات في الغرب ويقول لها بأنه سيحسّن وضعها بسبب المنافسة بين الدول الغربية والاتحاد السوفياتي الذي كان يُقدّم الكثير للعمّال اليوم ولّدت القوى الغربية شريحتين في داخلها، إحداهما جزء من رأس المال، وما تبقّى من أقليات أفريقية ولاتينية، تنتمي فعلياً إلى العالم الثالث بمستوى حياتها.

■ هل هناك بديل للنظام الرأسمالي؟ سقوط النظام الرأسمالي أو عدم سقوطه له علاقة بالوعي. إذا وعى العالم أن هناك بديلاً للنظام الرأسمالي الذي يبيد الإنسان والبيئة، يمكن الحديث عن السقوط. المشكلة هي أن رأس المال يدرك أن الوعي البديل هو اشتراكي، لأن الاشتراكية نظام منظّم للإنسان والبيئة. لذا قام رأس المال بشراء الماركسيين الغربيين. فهناك اشتراكيون يُظهرون الاشتراكية لكنهم يؤيدون الحروب على العالم الثالث. هذه المرحلة هي مرحلة تبلور الوعي البديل في العالم الثالث، وهذا لن يأتي من الغرب، لأن الاشتراكيين الغربيين معظمهم ممولون من رأس المال الغربي. يحتاج العالم الثالث إلى بلورة وعي بديل في هذه الحالة، واليوم الصين تخلق حالة يمكن أن يتبلور فيها الوعي البديل، ليس كما كان في أيام الاتحاد السوفياتي بل من خلال حياكته مع الظرف الثقافي الذي يعيشه كل بلد. فمثلما هناك اشتراكية في الصين، يجب أن تكون هناك اشتراكية عربية واشتراكية أفريقية ويوغوسلافية وإلى ما هناك.

■ كيف يمكن أن تقوم دول العالم الثالث بإنتاج هذه الخطوة في حين تغزوها الثقافة الغربية؟

- تكلمنا عن الصنمية، وأن الأسعار تُزيَّف، والفكر السائد يُزيَّف، وأي سلعة ممكن أن يُخلق حولها وهج معين يزيّف الواقع، حتى لو كان ذلك «الذكاء الاصطناعي» أو سيارة أو أي شيء، فهي يجب أن تُباع. الأمر ليس جديداً، لكنّ التغيير يخلق أيام الأزمات حين تسقط الأقنعة. فعندما لا تكون هناك قدرة على الأكل أو الشرب تُصبح هذه المفاهيم (مثل الذكاء الاصطناعي) غير مهمة. الوعي لا يتبلور بوحي، بل بالممارسة. يسعى العمل النقابي، على سبيل المثال، لوضع السياسة قبل الاقتصاد، فيطالب بالسيادة الاقتصادية، وبالقدرة الإنتاجية لزيادة الأجور. وهذا بالطبع منوط بمقاومة الإمبريالية. هذه هي الحلقة الأولى أو ما يُقال له أولوية السياسة. يجب التعامل مع المشاكل على الصعيد الكلّي وليس بشكل جزئي. أي صراع ناجح عليه وضع عملية بناء التنمية على أسس مقارعة الإمبريالية. فالتنمية سيادة ولا سيادة في ظل تحكّم الإمبريالية.

تعريف

علي القادري دكتور في الاقتصاد في جامعة صن ياتسن ■ يركّز في أعماله الحالية والسابقة على قضية التراكم من خلال التدمير وإنتاج الملوّثات والنزعة العسكرية ■ لقد جادل بأنه إلى جانب الحرب من أجل السيطرة الاستراتيجية على النفط، فإن الحرب هي أيضاً شكل من أشكال الإنتاج وغاية في حد ذاتها ■ من مؤلفاته تفكيك الاشتراكية العربية طريق الصين إلى التنمية، مواجهة النيوليبرالية، وغيرها من الكتب.

> **هيمنة الدولار لا تتعلق بكون العملة الأميركية عملة تداول بل بأنها عملة حفظ قيمة تُثبّت مقابلها قيمة العملات الأخرى وليس هناك بديل جدي بعد**

> **رأس المال يدرك أن الوعي البديل هو اشتراكي، لأن الاشتراكية نظام منظّم للإنسان والبيئة. لذا قام رأس المال بشراء الماركسيين الغربيين**

لم يكن صندوق النقد الدولي، يوماً، حلاً جذرياً للأزمات الاقتصادية الوطنية. التجارب في مصر وتونس تظهر أن الاتفاقات مع الصندوق لا تعالج العيوب الجوهرية في الاقتصادات الوطنية، بل تُغرق الدول في المزيد من الديون، وتوقعها في فخ الحاجة المستمرة للمساعدة. أما الصندوق فلديه سلوك نموذجي مع الدول التي تقع في مصيدته، إذ إنه يسعى أولاً إلى تنفيذ أجندته ويفرض شروطاً مسبقة تنفيذها يخنق شعوب هذه الدول عبر سياسات التقشّف وتقليص القطاع العام وكبح الاستثمارات الحكومية من أجل تخصيص المشاريع للقطاع الخاص الذي يكون في غالبيته شركات أجنبية تستحوذ على موارد الدول وتستنزفها. وفي مقابل الحصول على تمويل الصندوق الذي يكون في العادة ضئيلاً ومتواضعاً قياساً على الحاجات المحلية والشروط المسبقة، يستعمل الصندوق أساليب التفافية لفرض شروط سياسية على الدول. مصر وتونس، هما تجارب حاضرة الآن. فالفساد في مصر يتعلق بتفكيك المنظومة الاقتصادية التي بناها الجيش المصري، وإن لم يكن الهدف هو كذلك، فإن الهدف هو إجراء تعديلات سياسية واسعة في البلاد تأسيساً على هذا المطلب الشرطي. وفي تونس الأمر مشابه أيضاً، حيث تبيّن أن الأجندة لا تتعلق بما يسميه الصندوق إصلاحات، أو إجراءات تقنية، بل يتعلق الأمر بما هو مطلوب من القوى السياسية أن تقوم به أو ما لا يجب أن تقوم به

الأجندة السياسية لصندوق النقد: «الإصلاح» أسلوباً التفافي

• مصر في المصيدة: المطلوب تعديل في شكل الاقتصاد السياسي

لم يوافق صندوق النقد الدولي على إقراض مصر وانتشالها من الأزمة الاقتصادية التي تقع فيها رغم أنه قام بذلك مرتين عام 2016 وأثناء جائحة كورونا. هذه المرّة يبدو أن عون الصندوق سيتأخر حتى تحقيق شروط علنية معقّدة، وأخرى غير مكتوبة. فما بات واضحاً أن شروط الصندوق أصبحت تشمل السياسات الاقتصادية للدولة ومدى تدخّلها في الاقتصاد، وتقليص الامتيازات التي تحصل عليها الشركات التابعة للدولة، عملياً، المطلوب من الجيش أن يوقف استثماراته الاقتصادية وأن يفكّك غالبية ما لديه منها

ماهر سلامة

يمكن تلخيص المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد في مصر في هذه المرحلة بأنها تتمثّل باعتماده بشكل كبير على التدفقات الرأسمالية من الخارج. وهي استثمارات تأتي على شكل قروض أو استثمارات مالية مباشرة. تأتي حاجة مصر إلى هذه التدفقات، من اعتماد الاقتصاد المصري على الاستيراد، وضيق هوامش التصدير، وهذا ما يصيب الميزان التجاري بالعجز لصالح الدول الموردة، فتتولّد لدى الدولة الحاجة إلى العملات الأجنبية الصعبة لتأمين الحاجات الاستهلاكية المحلية.

بعد جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية التي تبعتها، خفّت التدفقات المالية إلى مصر بشكل كبير، ما أدّى إلى ارتفاع الضغوطات على احتياطات مصر من العملات الأجنبية. وتفاقمت هذه المشكلة مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية، التي نتج منها انسحاب المزيد من الاستثمارات والتوظيفات في الاقتصاد المصري، وبالتالي الخضوع لمزيد من الضغط على الاحتياطات. وأكثر ما ساهم في تأجيج المشكلة المصرية، هي السياسات النقدية الأميركية، إذ إنه مع قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي برفع معدلات الفائدة كأداة لمواجهة التسارع في ارتفاع معدلات التضخّم، هاجرت رؤوس الأموال حول العالم، سواء في دول متقدمة أخرى أو في دول نامية كمصر، إلى أميركا للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة على السندات الأميركية التي يُعدّ الاستثمار فيها من أدنى المخاطر العالمية. هكذا تعرّض الاقتصاد المصري لهجرة كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية ما أسهم في المزيد من الضغوط على احتياطات مصر من العملات الأجنبية. كل هذه العوامل كانت سبباً مباشراً في انخفاض قيمة الجنيه المصري إلى المستوى الذي وصل إليه. إلى جانب ذلك ارتفعت الأسعار المحلية بسبب عوامل خارجية مثل الحرب الروسية الأوكرانية، ما أدّى إلى معدلات تضخّم مرتفعة جداً.

في هذا السياق، خسرت العملة المصرية جزءاً كبيراً من قيمتها. فمنذ آذار 2022 ارتفع سعر الدولار تجاه الجنيه المصري من 15 جنيهاً إلى نحو 18 جنيهاً بحلول آب 2022، واستمر بالارتفاع حتى بلغ أخيراً نحو 31 جنيهاً. عموماً، ربح الدولار نحو 100% من قيمته أمام الجنيه المصري خلال فترة لا تزيد عن السنة. وقد انعكس هذا الأمر على معدلات التضخّم في الأسواق المصرية، إذ بلغ في شهر شباط الأخير نحو 31% كنسبة سنوية، وهو أكبر معدل تضخّم منذ خمس سنوات ونصف. هذا الأمر أظهر الحاجة الملحّة للاقتصاد المصري للحصول على التمويل الأجنبي، ولذلك لجأت الحكومة المصرية إلى صندوق النقد في اتفاق وافق عليه الأخير في شهر كانون الأول من العام الماضي. إلا أن القرض الذي أقر في هذا الاتّفاق لم يكفِ حاجة الدولة المصرية، إذ بلغت قيمة القرض الذي منحه لها صندوق

> صندوق النقد الدولي يريد تفكيك ملكيات الجيش

النقد نحو 3 مليارات دولار، وهو رقم لا يعادل 1% من الناتج المحلّي المصري.

في الواقع، لا تعتمد الحكومة المصرية على أموال الاتفاق المرتقب، بل يتركّز اعتمادها على ما تتمنّى أن يأتي بعده. إذ تنتظر أن يكون مقدّمة لجذب الاستثمارات الخارجية. فالاتفاق السابق، في عام 2016، جذب تمويلاً واستثمارات خارجية كبيرة أبرزها خليجية. أما اليوم، فالحكومة تعوّل على المزيد من هذه الاستثمارات والقروض، إلا أنه لا يبدو أن هناك شهية خليجية للاستثمار في مصر. ويُلاحظ بوضوح أن الأموال التي كانت وجهتها مصر بعد عام 2016، أتت من أجل شراء بعض الأصول، مثل الأراضي، بأسعار زهيدة. أما الأموال الأخرى فقد كان سهلاً إخراجها عندما أصبحت الأمور الاقتصادية المحلية في مصر صعبة، خصوصاً في السنتين الأخيرتين الماضيتين.

الشروط المتزايدة

الاتفاق المصري مع صندوق النقد لم يقتصر على مبلغ 3 مليارات دولار، بل وعد الاقتصاد المصري بنحو 6 مليارات إضافية من مساهمين مختلفين، تأتي خلال عام 2023. إلا أن المشكلة التي تواجهها الحكومة المصرية اليوم هي الشروط الإضافية التي يفرضها الصندوق والمانحون الآخرون، على مصر مقابل الأموال الإضافية. فالشروط لم تعد تقنية، مثلما كانت عليه في عام 2016 حين طلب الصندوق من الحكومة المصرية خفض الدعم عن بعض السلع الأساسية، كالغذاء والمحروقات، بالإضافة إلى خفض عدد العاملين في القطاع العام، وتحرير سعر الصرف، وغيرها من الشروط «النموذجية» التي عادة ما يطلبها الصندوق.

فبحسب تقرير لمعهد «كلينغينديل»، فإن الصندوق، ومن خلفه الحكومات الغربية التي تمتلك سلطة كبيرة على قراره من خلال نظام الحصص القائم فيه، قد يُجبر الحكومة المصرية على إصلاحات بعنوان «مكافحة الفساد»، من خلال إجبارها على نشر معلومات الإنفاق العام بشكل «شفاف». وهو أمر فرضه الصندوق على الحكومة المصرية سابقاً خلال جائحة كورونا، إذ أجبرت الحكومة على نشر جميع نفقاتها المتعلقة بكورونا وخطط المشتريات والعقود الممنوحة.

وبحسب المعهد قام الصندوق بإجبار الحكومة على انتزاع وعد منها بإدراج الشركات المملوكة للدولة، وهي عملياً تابعة للجيش المصري، في قائمة المؤسسات الحكومية التي تنشر تقارير إنفاقها السنوية. هذا الأمر يُشكّل تضييقاً على هذه الشركات وهو جزء من محاولة الصندوق لتقويض دور الجيش في الاقتصاد. عملياً، يمثّل هذا الأمر عكساً للمسار الذي كان يقوم به الرئيس المصري في السنوات الأخيرة، إذ كان الجيش المصري يتوسّع بشكل أكبر في الاقتصاد عبر دخوله إلى قطاعات صناعية، مثل الحديد، والقطاع الزراعي وحتى إلى القطاع الإعلامي.

وبحجّة أن تدخّل الجيش المصري يقوّض جدوى وفعالية برامج صندوق النقد الدولي للإصلاح، يريد هذا الأخير تقليص دور هذه الشركات. مع العلم أن الأزمات التي واجهها الاقتصاد المصري منذ دخوله في اتفاق مع الصندوق عام 2016 كانت نابعة من المشكلة البنيوية التي يعاني منها هذا الاقتصاد، وأن برامج الصندوق لم تستهدف تلك المشكلة. لذا، إن هذه الحجّة التي يستخدمها الصندوق، تندرج تحت عنوان الضغوط السياسية التي يمارسها الصندوق والحكومات المهيمنة على قراره على الحكومة المصرية. وذلك بالطبع ينبع من مخططات الحكومات صاحبة القرار في الصندوق، وهو ضغط يتزامن مع غياب الإرادة عند دول الخليج على ضخّ المزيد من الأموال في الاقتصاد المصري، وهو بمثابة ضغط سياسي أيضاً تمارسه هذه الدول على مصر. تعدّ الحالة المصرية مثالاً واضحاً عن الأعباء مؤسسات التمويل الدولي ودورها في المخططات السياسية للدول الرأسمالية الكبرى. والنقاش هنا لم يعد عن السياسات الاقتصادية التي يفرضها الصندوق، بقدر ما هو تدخّل دول مباشر في سياسة البلد الذي هو في قبضتهم تحت قرارات وشعارات صندوق النقد الدولي. فبعدما دخل إلى الاقتصاد المصري على شكل منقذ تقني ات لحل المشكلات الاقتصادية، تخطّى الصندوق هذه العتبة اليوم وأصبح يطالب، بحجة الإصلاحات ومكافحة الفساد، بتغيير شكل الاقتصاد السياسي في البلد. وهذا الأمر لا ينطبق على مصر فقط، بل هو حالة تتكرر مع معظم الدول التي تدخل إليها مؤسسات التمويل هذه.

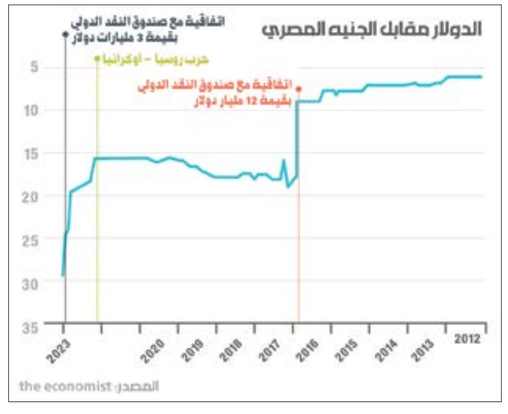

• من يشفي تونس من النيوليبرالية؟

في السنة الماضية تجدّدت الأزمة الاقتصادية في تونس ودفعت الحكومة للجوء مجدداً إلى صندوق النقد الدولي، لكنه لم يوافق على إقراض تونس بعد، بحجّة أن الحكومة لم تطبّق الشروط المسبقة بعد نحو ستة أشهر على الاتفاق الأولي الذي وقّع في تشرين الأوّل الماضي. سرعان ما تبيّن أن المسألة التقنية هي غلاف ظاهري للمشكلة الفعلية التي تتعلق بالضغوط التي يمارسها الصندوق على الرئيس قيس سعيد بعد قيامه في الصيف الماضي بنقل الصلاحيات إلى رئيس الجمهورية.

> الأسباب التي دفعت تونس نحو طلب المساعدة من الصندوق، تفاقمت بعد الدخول في الاتفاق معه

الإدمان على الصندوق

في السنوات الأخيرة، وبعد أزمة كورونا وتبعاتها الاقتصادية، من توقف حركة رأس المال إلى البلدان مثل تونس، وبعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، التي ساهمت في تفاقم الأحوال الاقتصادية في معظم دول العالم، عاد الوضع في تونس إلى التدهور بشكل كبير. فمع موجة رفع الفوائد عالمياً، التي بدأها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، بدأت رؤوس الأموال بالهجرة من اقتصادات العالم الثالث، ومنه الاقتصاد التونسي، نحو الدول الرأسمالية الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة. كل هذه العوامل ساهمت في شحّ العملات الأجنبية في الاقتصاد التونسي، وهو ما تمظهر من خلال النقص الحادّ في البضائع الأساسية في الأسواق مثل السلع الغذائية والنفط.

في الوقت نفسه ارتفع حجم الدين العام في البلد بشكل كبير مقارنة مع مستويات ما كان قبل الجائحة. فتضخّمت نسبته قياساً إلى الناتج المحلّي من نحو 70% إلى نحو 88% في عام 2022، وبلغ الدين نحو 40 مليار دولار. هذه العوامل ساهمت في دفع تونس إلى صندوق النقد مجدداً، فحصل اتفاق أولي جديد مع الصندوق على مستوى الخبراء، بلغت قيمته نحو 1,9 مليار دولار. وكانت شروط الاتفاقية مجموعة من الإجراءات، شبيهة لشروط الصندوق التي فرضت عام 2013، على أن تقوم الحكومة بخفض الإنفاق العام لمعالجة عجز الموازنة وإصلاح النظام الضريبي وزيادة الإيرادات العامة وتعديل حوكمة الخدمات العامة والشركات المملوكة للدولة.

إلا أن هذا الاتفاق بقي نظرياً ولم يتحوّل إلى واقع، إذ تأجّل إعطاء الأموال للحكومة التونسية منذ ذلك الوقت، لأن الحكومة لم تبدأ بتنفيذ الشروط التي فرضها الصندوق، خصوصاً في ما يتعلّق بخفض الدعم عن المحروقات التي كان يفترض أن تُرفع أسعارها بنسبة 3 % إلى 5% شهرياً. وهو بالمناسبة أمر تزامن مع ارتفاع أسعار المحروقات عالمياً.

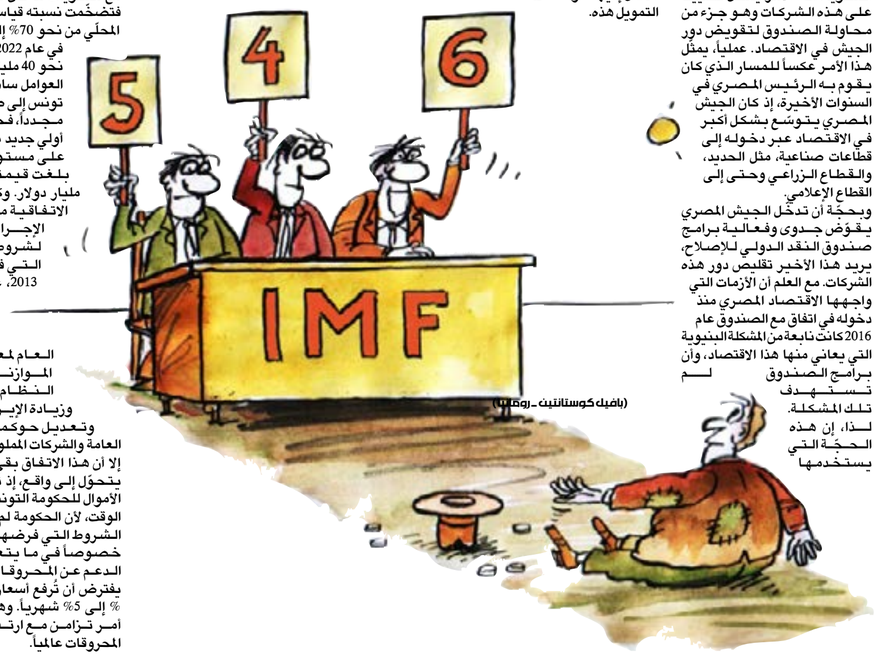

وما يروّج له الصندوق، من خلال الإعلام الغربي، هو تخوّفه من أن الرئيس قيس سعيد قد يستفيد من أموال القرض، ثم يتراجع عن «الإصلاحات» المتّفق عليها مع الصندوق، والمثير للاهتمام، هو أن معظم الإعلام الغربي يربط أمر الإصلاحات بالتغييرات الدستورية التي أجراها الرئيس سعيد في تونس صيف عام 2022، والتي قضت بإعطاء معظم الصلاحيات لرئيس الجمهورية. وهذا ما يُعطي أمر الاتفاق بُعداً سياسياً أيضاً، إذ يدخل الكلام المذكور في سياق يُشبه الضغط السياسي على سعيد مقابل الأموال التي قد تُتيح له «إنقاذ» الاقتصاد التونسي.

عملياً، يظهر أن الصندوق يفرض على تونس أجندة سياسية إلى جانب الشروط التقنية التي تشكل وصفته الدائمة بشكل معتاد. وبذلك يستمر الدوران في حلقة مفرغة، في الوقت الذي تتسارع فيه المخاطر التي تهدّد الاقتصاد التونسي بشكل متسارع، من خلال تزايد الضغوطات المعيشية والاحتمال الدائم بانقطاع السلع الأساسية من السوق بسبب الشح في العملات الأجنبية.

توسيع الفجوات

في الواقع، لم يتمكن الاقتصاد التونسي من تجاوز انخراطه في مرحلة النيوليبرالية في السبعينيات. يومها ترجم هذا الانخراط في سلسلة اتفاقات عقدت مع صندوق النقد والبنك الدوليين. عملياً، إن هذا التحوّل نحو فتح حساب رأس المال والخصخصة، وضع الاقتصاد التونسي في فخّ مراكمة رأس المال الأجنبي لتمويل الاستهلاك المحلي. بمعنى آخر، أصبح الاقتصاد التونسي مكشوفاً على أي تغيّر تتعرض له التدفقات الرأسمالية من الخارج. وبعد اندلاع الثورة التونسيّة بين عامي 2010 و 2011 وخلع الرئيس زين العابدين بن علي من السلطة، تهيأت الظروف أكثر، لمثل هذا الانكشاف، إذ توقفت التدفقات من الخارج، وبدأ الحديث عن كلفة خدمة الدين الخارجية التي بلغت 2,3 مليار دولار في عام 2010 مشكلة ما نسبته 18,2% من الموازنة العامة للدولة التونسية. وقد أدّى الحديث المتزايد عن مشكلة الدين الخارجي، وعدم استدامته، إلى لجوء الحكومة التونسية عام 2013 إلى اتفاق مع صندوق النقد على برنامج تمويلي يتضمن الشروط المعتادة للصندوق، من خفض قيمة العملة المحلية، إلى خفض فاتورة الأجور في القطاع العام ورفع الدعم وإعادة هيكلة القطاع المصرفي.

إلا أن النتيجة لم تكن حلاً للعلة التي يعاني منها الاقتصاد. بل وقعت تونس في المزيد من الديون. والمفارقة هي أن الدين العام، الذي كان الدافع الأساسي للجوء تونس إلى صندوق النقد، ارتفع بشكل كبير بعد الاتفاق. فبين عامي 2010 و2018، ارتفع الدين العام التونسي نسبة إلى الناتج المحلّي الإجمالي من 40% إلى 76,6%. والمفارقة الأكبر، هي أن حصة الدين الخارجي ارتفعت من 61% إلى 74% في الفترة 2010 و2018، وهو أمر ساهم في تدهور أحوال القطاع المصرفي. وقد ارتفعت هوّة اللامساواة في الدخول، بعدما انخفضت القيمة الحقيقية للدخل، نتيجة خفض قيمة العملة الذي فرضه صندوق النقد.

مصارف تونس تقترب من أزمة سيولة

الأزمة في تونس متجذّرة في الاقتصاد، وهي تنعكس بشكل كبير على القطاع المصرفي. تقول وكالة «فيتش» في أحدث تقاريرها عن تونس، أن التأخّر في الوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد والحصول على الدفعات المرجوة من الاتفاق، يعني أن الحكومة ستزيد من اعتمادها على الاستدانة من المصارف التونسية، وهو ما يعني الانكشاف بشكل أكبر على مخاطر السندات السيادية التونسية المصنّفة بـ«CCC+». وهذا الأمر سيخلق أوضاع سيولة صعبة على المصارف. بالإضافة إلى ذلك، إقراض القطاع العام يسبّب تقليص التمويل عن القطاع الخاص. بحسب الوكالة ازداد انكشاف القطاع المصرفي التونسي على قروض القطاع العام في السنوات الأخيرة، إذ بلغ إجمالي قروض القطاع العام في نهاية عام 2021 نحو 9 مليارات دولار، أي ما نسبته 20% من الناتج المحلي. يمثّل هذا الرقم أيضاً نحو 19% من أصول القطاع ويعادل نحو 120% من رأس مال المصارف.

لذا، إن تأخّر حصول الدولة التونسية على التمويل، سيعرّض المصارف، المكشوفة على دين القطاع العام، إلى مخاطر سيولة بسبب استثمارها الكبير في أدوات الدين العام. لذلك إذا ما تخلّفت الحكومة التونسية عن دفع قروضها، سيؤدي هذا إلى أزمة مصرفية.

مقال

تصدير الرساميل إلى الخارج سمات إمبريالية

ملاذ اليوسف

لعل من أهم الآراء التي تعارض فكرة «الإمبريالية» وسماتها هي تلك التي تؤكد أن تصدير السلع ورؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية لا تمثّل سوى عنصر ثانوي من ناحية أثرها على الاقتصاد الداخلي في دول المراكز. أي إذا أخذنا الولايات المتحدة كمثال، فإن النشاط الاقتصادي الخارجي لا يمثل سوى عنصر صغير، بل عديم الأهمية، بالنسبة إلى الحجم الداخلي للاقتصاد الأميركي. فهل هذه الآراء صحيحة؟

قد لا يكاد يكون هناك من يدرك الأثر الكامل للاستثمارات الخارجية لا لجهة الكمّ المتراكم، ولا لجهة الكيف (الأهمية النوعية). فأصحاب وجهة النظر تلك يدركون أن صادرات رؤوس الأموال على صورة استثمار مباشر، في مناجم وآبار وبترول ومصانع، تلعب دوراً ثانوياً بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي. ولكنهم لا يدركون أن الأثر التراكمي للتدفّق السنوي للاستثمار، والأثر النسبي للقطاعات الاستراتيجية التي يتم الاستثمار فيها، يؤدّيان إلى ارتباطات اقتصادية أكبر بكثير جداً من حجم صادرات رأس المال السنوي.

من الناحية الكميّة: تعاظم تحويل الفائض من الخارج إلى الداخل

تكمن المشكلة في الرأي السابق (الذي يُعنى بحجم الصادرات إذا قورنت بحجم الاقتصاد الداخلي) أنه يأخذ بالمقادير السنوية للسلع والخدمات في كل سنة لوحدها من دون رؤية الأثر التراكمي للاستثمارات الخارجية على مرّ السنوات وتتاليها. ولفهم المسألة لا بد لنا من التطرّق إلى الصادرات (وهي سلع ورؤوس أموال واستثمار خارجي). فالسلع، على عكس صادرات رأس المال، لا تمثّل سوى تيار (أي في اتجاه واحد، تباع وتستهلك)، ويسعى أصحاب الأعمال عادة إلى المحافظة على هذا التيار - الذي يتدفق من نتاج مصانع محلية - وإلى زيادته. وهو تيار لا بد من تجديده كل عام؛ فالكمية التي تدفقت إلى الخارج في العام الماضي تنتمي إلى الماضي، ويجب العمل على تحقيق مبيعات جديدة لنتاج هذا العام.

أما الاستثمارات التي تتحرّك في الخارج. فهي تتراكم لتكوّن أصولاً استثمارية؛ الاستثمار في مشروع أو مصنع في الخارج يظل في الخارج إلى أبد الآبدين، إلا إذا حدث أن بيع المشروع بأكمله أو صودر، أو حتى إذا نضب المصدر الطبيعي نهائياً الذي يستهدف استخراجه من خلال المشروع الاستثماري. ولكن ما دام المشروع الاستثماري في الخارج باقياً، وما دامت هناك أسواق لما ينتجه، فإن الاستثمار يديم ذاته. فبالإضافة إلى الأرباح وتكاليف العمالة والمواد الأولية يتضمن ثمن المنتجات المباعة ما يعوض الانخفاض في قيمة رأس المال (أو نضوب الاحتياطي) وهكذا فإن الأرصدة تتكوّن بصفة مستمرّة، لا من أجل تحقيق أرباح أبدية فحسب، بل كذلك من أجل تجديد أبدي للتجهيزات واستغلال موارد معدنية جديدة. وبطبيعة الحال يمثل كل استثمار جديد يتدفق إلى الخارج إضافة إلى الأصول الاستثمارية الدائمة.

ولنبسّط الأمور سنفترض المثال التالي: لنفترض أن المندمجات الأميركية جميعها تستثمر في الخارج خمسة مليارات دولار كل عام، وهذا المبلغ يعدّ صغيراً إذا قورن بحجم الاقتصاد الأميركي. ولنفترض أيضاً أن هذه المليارات الخمسة، يتوقع منها أن تنتج سلعاً قيمتها عشرة مليارات دولار. عندئذ ستكون أمامنا النتائج التالية: مقدار رأس المال المستثمر سنوياً في الخارج سيبقى خمسة مليارات دولار في السنة العاشرة، بينما الأصول المتراكمة لرأس المال في الخارج في نهاية العام ستزداد من خمسة مليارات دولار إلى 50 مليار دولار في السنة العاشرة، والناتج السنوي من استخدام التجهيزات الرأسمالية سيرتفع من 10 مليارات دولار إلى نحو 100 مليار دولار.

إن المليارات الخمسة التي تم تصديرها في السنة الأولى أنتجت أصولاً بقيمتها وأنتجت منتجات بقيمة عشرة مليارات دولار للبيع. إلا أنها في السنة التالية (وبعد إضافة خمسة مليارات أخرى من الدولارات المتدفقة) ستنتج قيمة أصول: 5 السنة الأولى + 5 السنة الثانية = 10 مليارات. وهذا يعني مباني وتجهيزات تنتج سنوياً ما قيمته 20 مليار دولار (فالخمسة تنتج ضعفها. أما وقد صارت عشرة

> ما دام المشروع الاستثماري في الخارج باقياً وما دامت هناك أسواق لما ينتجه، فإن الاستثمار يديم ذاته ويعوض الانخفاض في قيمة رأس المال

مليارات ناتجة عن تراكم سنتين، ستنتج ضعفها أيضاً). وعلى هذا المنوال فإن تراكم صادرات المندمجات الاقتصادية (الشركات الاحتكارية الكبرى) البسيطة من رؤوس الأموال، والتي هي ذلك المبلغ البسيط (خمسة مليارات)، فإن قيمة الإنتاج السنوي الذي ستنتجه تلك المبالغ البسيطة المتراكمة هي أولاً: أصولاً بقيمة 50 مليار دولار، ومنتجات بقيمة 100 مليار دولار.

والآن نصل إلى النتيجة التالية: إن مقارنة خمسة مليارات دولار، وهي رأس مال بسيط إذا قورنت بحجم الاقتصاد الأميركي الداخلي ككل، هي مقارنة باطلة. بل إن ما يجب مقارنته هو المئة مليار دولار بالاقتصاد الداخلي الأميركي لندرك أن تحويلات فائض القيمة التي تتم من الخارج إلى الداخل تلعب دوراً متعاظماً في الاقتصاد الأميركي على مر السنوات.

من الناحية النوعية: الأثر النسبي (الاستراتيجي) للاستثمارات الخارجية

ما يجب أخذه في الاعتبار هو ليس الاكتفاء بالحجم الكلّي للاستثمار فقط، من أجل محاكمة مدّة أهمّية الاستثمارات بالنسبة إلى الاقتصاد الداخلي في دول المراكز، وهذا عيب شائع عند الاقتصاديين الذين لا يميزون بين القطاعات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية بالنسبة إلى الاقتصاد الداخلي، أو بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، كون ما يجب الأخذ به هو الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات بالنسبة إلى الاقتصاد الداخلي الأميركي. فكبر أو صغر حجم الاستثمار لا يعبر عن مقدار أهميته بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي. وهذا الاعتبار لا يعطي بالاً للأهمية الاستراتيجية للقطاع الاقتصادي المعيّن الذي يتم الاستثمار فيه في الخارج. فالاستثمار في قطاعات حسّاسة مثل الموارد الأولية (النفط والحديد...) تُعدّ ذو أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة إلى الاقتصاد الداخلي الأميركي. فهذه الموارد، وخصوصاً ما يتعلق منها بالطاقة، تعتبر شريان الحياة الرئيسي للاقتصاد الأميركي الداخلي. ولا بد من إهمال حجم هذه الاستثمارات إذا تم مقارنتها بحجم أهميتها النسبية بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي ككل.

إن تصدير رأس المال المتأتي من المراكز الرأسمالية القديمة لم يتسع اتساعاً فعلياً إلا بدءاً من عام 1880 تقريباً. فقد ارتفعت صادرات رؤوس الأموال البريطانية من 100 مليون باوند في عام 1825 إلى 210 ملايين باوند في عام 1845، وأصبحت 1300 مليون باوند في عام 1880 ثم 3763 مليون باود في عام 1913. أما صادرات رؤوس الأموال الفرنسية فقد ارتفعت من ما بين 12 و14 مليار فرنك في عام 1883 إلى 45 مليار فرنك في عام 1914. كذلك الأمر بالنسبة إلى صادرات رؤوس الأموال الألمانية التي زادت من 5 مليارات مارك في عام 1883 لتبلغ ما بين 22 و25 مليار مارك في عام 1914. وصادرات رؤوس الأموال عند الولايات المتحدة ارتفعت من 500 مليون دولار في عام 1896 إلى 1500 مليون دولار في عام 1914، وبلغت 18583 مليون دولار في عام 1922 ووصلت إلى 25202 مليون دولار في عام 1933.

إن تصدير الرساميل إلى الخارج هي سمة من سمات الإمبريالية التي ما زالت تمارس حتى اليوم. والتي ما زالت تستنزف فوائض القيمة في دول الأطراف الرأسمالية، ليتم تحويلها إلى المراكز. وما العلاج لهذا الاستنزاف إلا من خلال تأميم هذه الاستثمارات وإعادة توجيه الاقتصاد توجيهاً شعبياً.

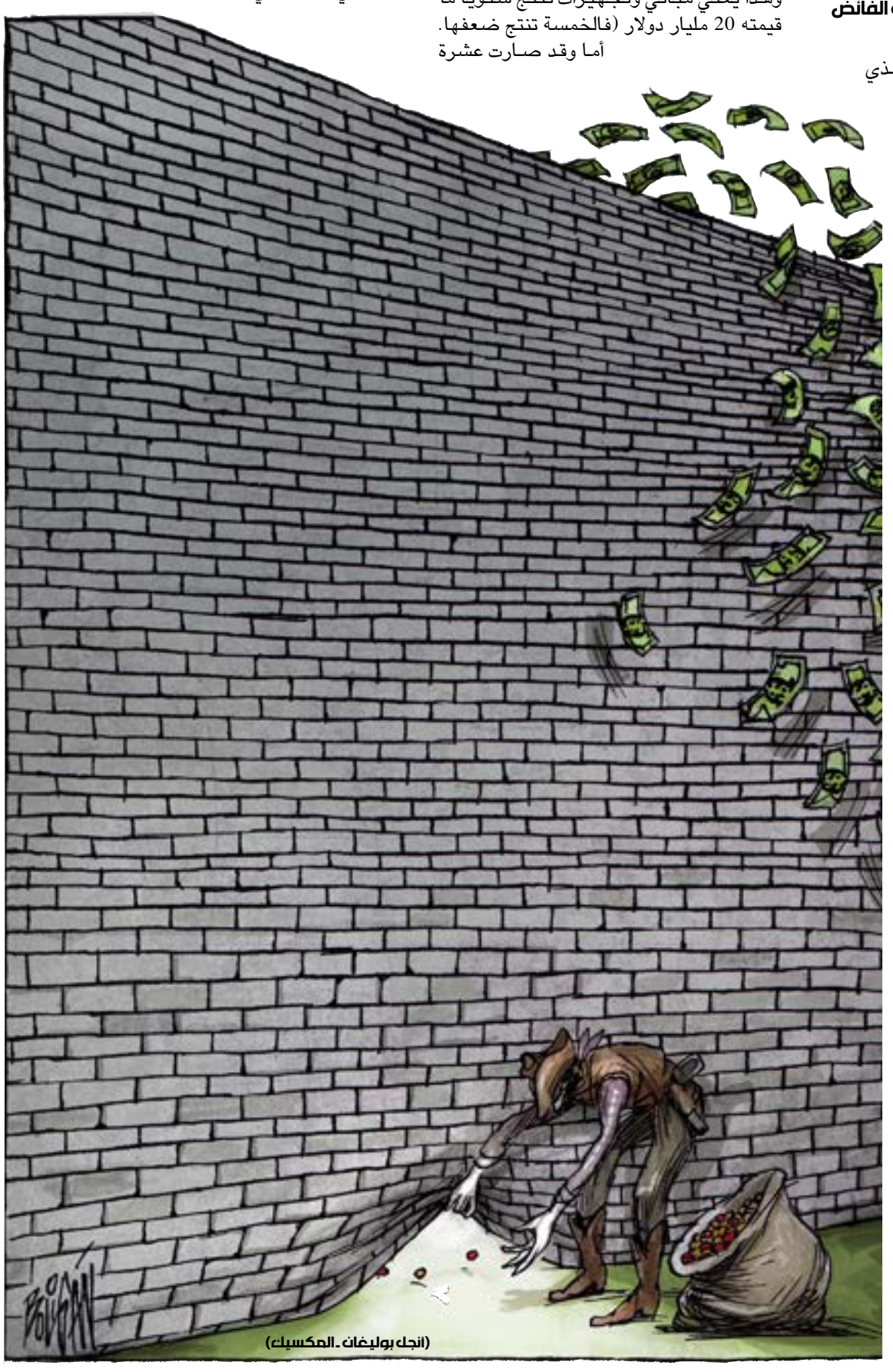
(انجل بوليغان ـ المكسيك)

المراجع:

(1) **هاري ماجدوف، عصر الإمبريالية، منشورات وزارة الثقافة (دمشق – 1971)**
(2) **سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي – نقد نظرية التخلف، دار ابن خلدون.**